**جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس –**

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير**

**قسم المالية و المحاسبة**

**الرقم التسلسلي**

**مطبوعة بيداغوجية بعنوان:**

# تاريخ الوقائع الاقتصادية

**موجهة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك علوم تجارية**

**السداسي الاول**

**اعداد الدكتورة سلاك عائشة**

**استاذة محاضرة ب**

**السنة الجامعية 2020-2021م**

**المقدمة العامة:**

يعد تاريخ الوقائع الاقتصادية قديم قدم الانسان، من خلال كيفية تعامله للظروف التي حققت له احتياجاته، و بتطور الوقائع الاقتصادية مع الوقت، فهمنا ان الوقائع التي كانت نتيجة افكار الانسان في زمن معين و مكان محدد، تداخلت فيها مجموعة من الاعتبارات الفلسفية و الدينية و السياسية الى جانب الامور الاقتصادية. و يهتم برنامج هذا المقياس الى معرفة مختلف التطورات للوقائع الاقتصادية للنظام العالمي، و يمكن بذلك ان نفهم مختلف انماط الانتاج السابقة للرأسمالية الحديثة، كما كان الحال في الصناعات الحرفية، و الدور الكبير الذي لعبه السوق، و كيف تم ادراج الفائدة كمتغير اقتصادي هام، بعدما كانت محرمة قبل تحريف الكتب السماوية للتوراة و الانجيل. و اهمية الثورة الصناعية في دعم الاقتصادات، و ظهور قوى دولية جديدة، حيث انه من المهم معرفة تاريخ اقتصاد الدول الرأسمالية الغربية الذي اعتمد على نهب ثروات الشعوب الاخرى.

و من الناحية التاريخية المتزامنة مع تطور النظام الرأسمالي، كان النظام الاسلامي الذي لعب دورا مهما في العصور الوسطى، و كيف كانت البلاد الاسلامية بانتهاجها للدين الاسلامي في كافة مجالات الحياة قبل الاستعمار الرأسمالي، منافسا مهما في الاسواق العالمية.

و لابد من التذكير بالنظام الاشتراكي، و دور طبقة البروليتاريا التي صححت مفهوم الطبقة العاملة بتأكيد حقوقها، خاصة بعد ازمة الكساد العظيم (1929-1933م)، و كيف اثر على توجه النظام الرأسمالي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و اصدار التامين ضد الحوادث و المرض.

و كل تطورات هذه الوقائع الاقتصادية تاريخيا، تجعلنا نفهم التاريخ الاقتصادي العالمي، و فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، كعلاقة دول الشمال مع دول الجنوب، و كيف ان السوق العالمية تتجه نحو مفهوم العولمة، التي اختزلت مجموعة من الاختلافات من اجل نظام موحد، بمؤسساتها الدولية و تكتلاتها الاقتصادية.

و عليه هذا البرنامج موجه للطلبة سنة اولى جذع مشترك ليسانس للسداسي الاول، من خلال المحاضرات التالية:

**المحاضرة الاولى:** علم تاريخ الوقائع الاقتصادية وعلاقته بالعلوم الاخرى.

**المحاضرة الثانية:** الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة للنظام المشاعي و نظام الرق.

**المحاضرة الثالثة:** الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى للنظام الاقطاعي و الحرفي في العالم الغربي.

**المحاضرة الرابعة:** الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى للعالم الاسلامي قبل الاستعمار الرأسمالي.

**المحاضرة الخامسة:** النظام الرأسمالي.

**المحاضرة السادسة:** تطور الوقائع الاقتصادية للنظام الرأسمالي من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية و الرأسمالية المالية.

**المحاضرة السابعة:** الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين العالميتين لمعاهدة السلام و المشكلة الالمانية.

**المحاضرة الثامنة:** الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين العالميتين و النظام الاشتراكي.

**المحاضرة التاسعة:** الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين العالميتين و ازمة الكساد العظيم لسنة 1929م.

**المحاضرة العاشرة:** الوقائع الاقتصادية المعاصرة للنظام الاقتصادي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.

**المحاضرة الحادية عشر:** العولمة الاقتصادية.

**المحاضرة الثانية عشر:** المنظمات الاقتصادية الدولية.

**المحاضرة الثالثة عشر:** انهيار المعسكر الشيوعي و بروز الاقتصادات الاسيوية.

**المحاضرة الرابعة عشر:** الازمة المالية العالمية للرهن العقاري لسنة 2008م.

**الهدف من المقياس:** تهدف هذه المطبوعة الى فهم التطور التاريخي لمختلف الوقائع الاقتصادية من الزمن القديم الى الوقت المعاصر، و ان كيف مختلف الميادين كالدين و علم النفس و السياسة مثلا، لهم من التأثير العميق على مختلف مجريات الوقائع الاقتصادية، و لهذا يعتبر علم تاريخ الوقائع الاقتصادية علم اجتماعي، لا يمكن دراسته دون تأثير العلوم عليه لينتج فكر اقتصادي جديد، الذي يتأثر بدوره بمجموعة من المتغيرات في فترة معينة؛ حتى ينتج افكار اقتصادية اخرى، و هكذا يتطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ.

**وحدة التعليم: اساسية**

**الرصيد: 04**

**المعامل:02**

## المحاضرة الاولى: علم تاريخ الوقائع الاقتصادية و علاقته بالعلوم الاخرى.

**تمهيد:** ان تاريخ الوقائع الاقتصادية يدرس و يحلل الاحداث الاقتصادية في الماضي، حيث ان الظاهرة الاقتصادية هي مجموعة انشطة انتاج و تبادل للسلع و الخدمات، يمكننا من تحديد العبور من نظام اقتصادي الى اخر. و لان التاريخ يعاد و يكرر فإن الرجوع اليه امر مهم لنتعلم من الماضي، و نأخذ الحماية في الوقت الحاضر، و نبني المنهجية السليمة للمستقبل. و على هذا الاساس كل دولة من دول العالم لها وقائعها الاقتصادية الخاصة بها، و تنفرد بها و تجعلها تتميز بها عن الدول الاخرى في تاريخها الاقتصادي، و هذا راجع الى ظروف اقتصادية معينة، و التي ترتبط بنوع النظام الاقتصادي المتبع، و ماهي المؤسسات التي تخدم هذا النوع من النظام، و مجموع العلاقات القانونية، و ظروف و علاقات الانتاج، و ماهي الموارد المتاحة و كيفية توزيعها، الى غير ذلك من الظروف. حيث يمكننا تحديد العبور من مجتمع ما قبل الرأسمالية الى المجتمع الرأسمالي، فولادة الرأسمالية مرتبطة بعدة احداث، و هذه الرأسمالية ستحدث ظروف لازمة من اجل إنشاء مجتمع جديد، و ستحدث الثورة الصناعية التي ساهمت بالتحول من مجتمع زراعي الى مجتمع تجاري، و لقد وصلت الثورة تدريجيا الى جميع مجالات الحياة و حولتها، و انقلبت حياة الناس اليومية و تفكيرهم و ثقافاتهم و قناعاتهم راسا على عقب.

**اولا/ علم تاريخ الوقائع الاقتصادية و تأثيره على الفكر الاقتصادي:** يعتبر الاقتصاد هو المحرك الأساسي للتاريخ، حيث أن اغلب الحروب في التاريخ كان وراءها الاقتصاد، و هو السبب للصراع الاجتماعي و الطبقي بين الشعوب، فالدول تستقر عليه، فيكون الاقتصاد متعافيا، و بالعكس، يكون عدم الاستقرار و الانقلاب، بسبب الجوع و عدم الامان[1]. فعلم تاريخ الوقائع الاقتصادية هو علم يتعلق بتاريخ الأفكار و الخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، و ليس من الضروري أن يكون هذا الفكر علميا، فان الغالب في هذا الفكر انه ظهر مندمجا أو مختلطا مع أفكار فلسفية ودينية وسياسية، و لذلك فتاريخ الوقائع الاقتصادية يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة، و من تم يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي.

و عليه فان الفهم الكامل للأفكار الاقتصادية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأوضاع و الوقائع الاقتصادية، فالنظرية نشأت تدريجيا، و نتيجة محاولات فكرية متتابعة، أختلط فيها التحليل الاقتصادي مع العديد من الأفكار الأخرى، و فهم تاريخ الوقائع الاقتصادية لا يتم بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي، الذي يساعدنا على اختيار الأفكار الاقتصادية، فالاهتمام بمشكلة اقتصادية معينة في عصر معين، ثم إهمالها نسبيا أو كليا في عصر آخر، و يرجع غالبا إلى تغير الظروف الاقتصادية[2]. فحينما نستعمل المفاهيم، و الموضوعات التي نتوارثها من سابقينا، فان هذه المفاهيم و الموضوعات التي نسميها الجهاز التحليلي لعلم ما، تتغير على ايدينا، و اذ نضيف هنا، و نغير هناك، فان الجهاز يتطور ببطء الى جهاز اخر مختلف[3]. و سيبين كيف انه في ازمة 1929م، نبهت باحثي العلوم الانسانية، و الاجتماعية، و من بينهم المؤرخين

---

[1] مفيد الزبدي- **منهج البحث التاريخي**- دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان، الأردن- بدون طبعة- 2009م/1429هـ- ص ص122،123.

[2] حازم الببلاوي- **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**- دار الشروق- القاهرة، مصر- الطبعة الأولى- 1415 هـ/1995م- ص ص 13،14.

[3] جوزيف ا.شومبيتر- ترجمة حسين عبد الله فهد- **تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلد 03- العدد 832- المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة- الطبعة الاولى- 2006- ص 547.

الى ان الظاهرة الاقتصادية ليست مجرد ارقام وقوانين سوق، انما هي ايضا جزء من معطى اجتماعي، و ثقافي، تاريخي و نفسي[1]. و كيف يمكن للقيود و العوائق الجمركية و نظام الحصص، و سن المعايير الصناعية، و التجسس، التخابر الاقتصادي، و الرقابة المباشرة و غير المباشرة على الاسواق المالية، و البحث المتواصل عن الاحتكارات، كل هذه اسلحة تدميرية فعالة في اعادة تشكيل القوى الدولية، فظهور الحمائية و الحروب التجارية، و الشركات المتعددة الجنسيات، التي تنتمي للدول الاعضاء في الثالوث، تمارس الكتل فيما بينها تجارة مدارة[2].

**ثانيا/ تأثير العلوم الاخرى على علم تاريخ الوقائع الاقتصادية:** بما ان علم تاريخ الوقائع الاقتصادية هو علم غير مستقل و غير مجرد من اي تأثير للعلوم الاخرى، سندرس هنا مختلف العلاقات مع العلوم التي تؤثر عليه، و من بينها:

**ا- علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية بعلم الشرائع للكتب السماوية:** إن من ينظر في الشريعة اليهودية، يجد أنها قد حرمت التعامل بالربا فقد ورد في سفر الخروج: (**إن أقرضتم فقيرا من شعبي المقيم عندك فلا تعامله كالمرابي، و لا تتقاضى منه فائدة**)، و إذا كانت نصوص التوراة الموجودة الآن تفرق بين اليهودي و غير اليهودي، فتحرم على اليهودي أن يتعامل بالربا مع أخيه اليهودي، و تجيز له التعامل مع غير اليهودي، و ذلك كما ورد في التلمود: (**يأمر الله بأخذ الربا من غير اليهودي و لا يقرض إلا تحت شروط مجحفة و بدون ذلك نكون قد ساعدناه مع أن الواجب علينا ضرره**).

و من ينظر إلى الشريعة المسيحية أيضا يجد أن تحريم الربا هو أمر واجب، فقد ورد في إنجيل لوقا 35: (**و إن أقرضتم الذين تأملون أن تستوفوا منهم، فأي فضل لكم فحتى الخاطئون يقرضون الخاطئين لكي يستوفوا منهم ما يساوي قرضهم، و لكن أحبوا أعداءكم و أحسنوا المعاملة و اقرضوا دون أن تأملوا استيفاء القرض، فتكون مكافأتكم عظيمة**)، الأمر الذي جعل رجال الكنيسة يحرمون الربا قولا واحدا، و يعدونه مخالفا للدين المسيحي[3]. كما ان القران الكريم الذي انزله الله تعالى مهيمنا على الكتب السماوية السابقة، ذكر انهم نهوا عن الربا نهيا نهائيا مطلقا و عاما دون تخصيص، قال تعالى:" **و اخذهم الربا و قد نهوا عنه، و اكلهم اموال الناس بالباطل، و اعتدنا للكافرين منهم عذابا اليما**"[4]، حيث أن آخذها يعذب عذابا عسيرا، لقوله تعالى:"**و احل الله البيع و حرم الربا**"[5] و لقوله صلى الله عليه وسلم: "**كل قرض جرَ نفعا فهو ربا** ".

الا ان اليهود استباحوا اكل الربا من غير اليهود، و ادعوا ان ذلك مقتضى شريعتهم، بعد ان حرفوا الثوراة تبعا لهواهم، لاعتقادهم بانهم شعب الله المختار، و ان خيرات الارض و العالم اجمع منحت لهم وحدهم من الله. و مع ذلك استمر اليهود يتعاملون بالربا فيما بينهم، حيث بلغ 1٪ في الشهر و ظلوا على هذا الامر حتى بزوغ المسيحية، و من اجل هذا

---

[1] وجيه كوثراني- **تاريخ التاريخ، اتجاهات، مدارس، مناهج**- الدار العربية للعلوم ناشرون- الطبعة الاولى- بيروت، لبنان- كانون الثاني/يناير2012- ص279.

[2] جاك فونتانال، كينيث ارو- ترجمة محمود براهم- **العولمة الاقتصادية و الامن الدولي، مدخل الى الجيو اقتصاد**- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- بدون طبعة- 2009/09م- ص15.

[3] أسامة السيد عبد السميع- **الإعجاز الاقتصادي في القران الكريم**- دار الفكر الجامعي- مصر، الإسكندرية- الطبعة الأولى- 2009- ص ص147،149.

[4] سورة النساء الآية 161.

[5] سورة البقرة الآية 275.

طردهم المسيح من الهيكل عندما دخله، و قال لهم، انجيل متمى: الاصحاح13:21 "**مكتوب ببيتي بيت صلاة يدعى و انتم جعلتموه مغارة لصوص**"، و بقي اليهود يسيطرون على العمليات المصرفية في العصور الوسطى حتى منتصف القرن 14م، لان الكنيسة كانت تحرم الربا و التجارة في المال، و جنى اليهود اموالا طائلة، و نتيجة لترابطهم العنصري و الديني، هاجرت جماعات منهم من اوروبا الى الولايات المتحدة الامريكية بعد استقلالها العام 1776م، فاستقدم يهود امريكا الاموال من يهود اوروبا لإقراض المهاجرين الفقراء، الذين حصلوا على الاراضي دون مقابل لزراعتها و استغلالها. حيث قدرت قيمة الاموال اليهودية التي تسربت الى امريكا من اوروبا حتى العام 1840م حوالي 10000 جنيه انجليزي ذهبا، و في عام 1865م بقيمة 4000 مليون جنيه انجليزي[1].

كما ان تحريم الربا قد سرى من اوائل عهد النصرانية الى قيام حركة الاصلاح الديني، و انشقاق بعض الكنائس عن كنيسة روما البابوية، و الذي تمخض عنه ظهور المذهب البروتستانتي[2]، حيث اجمعت الكنائس كلها تحريم الربا و الامر الذي جعل الربا متعامل بها، يرجع الى القرن 12 و 15م، حيث حدثت تحولات كبيرة في الاقتصاد بانفتاح التجارة بين الشرق و الغرب، و افكار كالفن (1509-1564م) فقد اباح الربا على العموم، و سمح بها في الحدود التي لا تنافي العدل و الاحسان، و معنى هذا انه يجب ان لا نطلب الفائدة من اناس في حالة عوز شديد، حيث ان ربا الاستهلاك ينافي الاحسان، و ان مجانية القرض ليس واجبا و انما هو نوع من انواع الصدقة و الاحسان، و لكنه اجاز ربا الانتاج و الاستثمار، فاتسع نطاق المعاملات الربوبة، و وقف المفكرون و رجال الدين عاجزين عن مواجهة التيار العلماني المجوز لأكل الربا[3].

**ب- علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية بعلم النفس:** هناك العوامل الفيزيولوجية و السيكولوجية و الفيزيائية التي يتم إهمال دورها في التاريخ، و قد تكون في بعض الأحيان ذات تأثير كبير في حياة المجتمع و كيانه العام، حيث ان هذه الاتجاهات و العواطف و الكفاءات، التي تختلف في الافراد[4]، يجب دراستها حيث نلجأ إلى علم النفس لدراسة النوازع النفسية و علاقتها بالفعل، أو الواقعة التاريخية بغية الوصول الى العوامل النفسية لشعب من الشعوب، أو لشخصية تاريخية حتى يتم فهم جميع الأفعال و التصرفات و الأحداث التي تخص تلك الشخصية من عصره و حكمه، و كيف تؤثر بالأوضاع عامة[5]، و من بين الأحداث التاريخية [6]:

---

[1] محمد رامز، عبد الفتاح العزيزي- **تحريم الربا في الاسلام و الديانتين اليهودية و المسيحية**- دار الفرقان للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة الاولى- 1424هـ/2004م ص26،32،33.

[2] اسم اطلق على الاعتقادات و الكنائس التي حرجت عن اللاهوت الكاثوليكي، و التي تتميز بالعودة الى الكتاب المقدس من دون واسطة، لذلك هي تترك حيزا كبيرا للفرد، و للعقل الفردي، و العامل الفردي، و الكدح في للعمل، و لطالما اعتبرت في اصل تحول الحداثية و الرأسمالية.

[3] نفس المرجع- ص44،47،48.

[4] محمد باقر الصدر- **اقتصادنا**- دار التعارف للمطبوعات- بيروت، لبنان- الطبعة الثانية- 1430هـ/2009م- ص148.

[5] مفيد الزيدي- مرجع سبق ذكره- ص128.

[6] محمد باقر الصدر- مرجع سبق ذكره- ص ص149،150.

– ميوع لويس15 ملك فرنسا، و قدرة مدام دي بومبادور تملك إرادته في علاقة عاطفية في الخفاء، و على اثر العلاقة، شاركت فرنسا مع النمسا في حرب لا تخصها دامت 07 سنوات، و تحملت العواقب الوخيمة التي أسفرت عنها هذه الحرب.

– وقوع الملك الإنجليزي هنري في غرام آن بولين، التي أدت هذه الحادثة إلى انفصال العائلة المالكة، و بالتالي انفصال انجلترا كلها عن المذهب الكاثوليكي، و إتباعها للمذهب الأرثودوكسي، و كان تكلفتها حرب اهلية و عنفا دينيا كبيرين.

– عاطفة الأبوة لمعاوية بن أبي سفيان الى اتخاذ كل الأساليب الممكنة لبيعة ابنه يزيد، و بالتالي تحول حاسم في المجرى السياسي العام.

– عصر هارون الرشيد الشخصية التي تميزت بالفكر و خدمة الشعب، و اعتباره عصر من العصور الذهبية في الخلافة العباسية، بتشييد السدود و الآبار، و تكريس الحسبة من خلال الأرصفة و لم يكن هناك فقر كبير.

– كما و على مر التاريخ نفهم لماذا اصبحت بعض السلع نقودا، بينما لم يصبح البعض الاخر كذلك، و يمكننا ذكر بعض الاعتبارات مثل سهولة النقل، قابلية القسمة، التحمل، و القيمة السوقية الملائمة، و لهذا تعزز نظام المعدنين الذهب و الفضة عن غيرها من السلع عند استخدامها على مر التاريخ من قبل التجار، و الحرفيين، ففي البداية كان الافراد يتبادلون السلع تبادلا مباشرا، و كانت بعض السلع (مثل الدجاج و البيض و الملح...) تحظى بطلب واسع، بينما سلع اخرى (التلسكوب و الكافيار و القيثارة...) لا تلقى قبولا الا من فئة محدودة من الافراد، و هذا النقد السلعي الذي يطمئن النفس و الذي اعتبر قوة شرائية مطلقة، لأنها اعتمدت الثقة اساسا للقبول بالتعامل، و لم تستثن العملات الورقية او النقدية[1].

**ج– علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية بالتخاريف:** إن لكل شعب من الشعوب لديه حكاية و أسطورة و قصة، و منها الأساطير و القصص الخرافية غير الواقعية، و ممكن أن تكون هذه الأساطير كحالة أصيلة أم هي ابتدعتها بنفسها، فيتشكل قانون الحياة التي تتوازن الشعوب من جيل لأخر[2]، حيث أن ثمة موضوعات أسطورية لازالت باقية حتى أيامنا، و هي تفعل فعلها في المجتمعات كالأعياد التي تحتفظ بالبيئة الوظيفية للأسطورة، و وجود الكائنات الخارقة و قدرتها المقدسة[3]، حيث أن احتفالات عيد ميلاد المسيح، من عشاء الميلاد و شجرة الميلاد التي اخترعت في ألمانيا، ثم شاعت بسرعة بفعل الرعاية الملكية في إنجلترا بأنشودة الميلاد التي عرفت بأصلها الجرماني (Stille Nacht) هذه كلها كانت ترمز إلى برودة العالم الخارجي و دفئ الوسط العائلي، على امل تحقيق الأمنيات[4]، من طرف بابا نويل و عربته الطائرة

[1] روبرت ميرفي– ترجمة رحاب صلاح الدين– **دروس مبسطة في الاقتصاد**– كلمات عربية للترجمة و النشر– جمهورية مصر العربية– الطبعة الاولى– 2013– ص ص105،106.

[2] مفيد الزيدي– مرجع سبق ذكره– ص 52.

[3] أمل مبروك– **الأسطورة و الإيديولوجيا**– دار قباء الحديثة للطباعة و النشر و التوزيع– القاهرة، مصر– بدون طبعة – بدون سنة– ص41،43.

[4] غيريك هوبزباوم– ترجمة فايز الصيغ– **عصر الرأس المال ( 1848– 1875م)**– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، لبنان– الطبعة الأولى– 2008– ص140.

المليئة بالهدايا للأطفال، و ما تحققه من ارباح طائلة للبلدان المسيحية من خلال هذه الاحتفالات و التي تبلغ حوالي 20000 طن من اوراق تغليف الهدايا في فترة الاحتفال بميلاد المسيح، و 6.1 مليون شجرة صنوبر مباعة كل سنة[1].

و يوضح ان مدن مصر و السودان التي تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل تجسيدا لأفكار قدماء المصريين حيث كانوا يعبدون الشمس في فترة ماضية و التي تعتبر رمز الحياة في شروقها، و ترمز إلى الموت في غروبها، لذلك كان الفراعنة يدفنون موتاهم في الغرب ، بينما يعيشون و يقيمون مدنهم و تجارتهم و أسواقهم في الشرق، و ينقلون موتاهم في مواكب جنائزية عبر النهر، و نشأت أجيال و أجيال، إلى أن حلت معتقدات و أجيال جديدة[2].

**د- علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية مع علم الاجتماع:** عمل النظام الرأسمالي بفعل تطور الاتصالات الهاتفية و تكنولوجيا المعلومات و البث التلفزيوني الى اتاحة القوميات و الثقافات لبعضها، و يعمل هذا على تشكل شعور مشترك حول العالم بالاهتمام العميق و القلق جراء البشرية، و ليسوا فقط مواطنين لدولة بعينها، و اصبح العالم بأجمعه مراقب للأسلوب الذي تعامل به الحكومات مواطنيها[3]. و على انتشار اسلوب الحياة الغربية، القائم على اساس المعدلات العالية للاستهلاك، و وسائل الراحة المادية بدءا من الرغبات الجنسية و حتى اخر صيحات الموضة، و الترفيه الدائم (الموسيقى و الافلام و الالعاب الرقمية) في جميع انحاء الكوكب، فهذا لا يوازيه التوزيع الكوكبي للقيم الديمقراطية و احترام حقوق الانسان التي هي جوهر الحضارة الغربية، و لا يتبنى التضامن او يدعو الى انماط استهلاك صديقة للبيئة[4].

-تطرح نظرية مالتوس التشاؤمية فكرة ان قدرة السكان اعظم بشكل كبير لا متناهي من قدرة الارض على خلق الكفاف للإنسان، فالسكان يتزايدون وفق المتتالية الهندسية (2،4،8،16،32...)، و انتاج الطعام يميل الى الزيادة بمتتالية حسابية(1،2،3،4،5...)، فينتج عنه قانون تناقص العائدات، و سوف تكون النتيجة ازمة حتمية. و لكن بفعل ارتفاع مستويات المعيشة ، و الرعاية الصحية و التغذية، صار الناس يعيشون لفترات اطول؛ و تضاءلت الاهمية الاقتصادية للأرض في العالم الحديث بفضل تكنولوجيا الزراعة الكثيفة و الثورة الخضراء، فقد تجاهل مالتوس التطورات التكنولوجية في الزراعة، و اكتشاف المعادن الجديدة في الارض، و دور الاسعار في تحديد استهلاك الموارد. كما لا يوجد اي قلق في اوروبا بشان الزيادة السكانية المالتوسية، على العكس، هم اكثر قلقا عن انخفاض عدد سكان اوروبا و اعتمادهم المتزايد على الهجرة[5].

-تقدم الولايات المتحدة الامريكية مساعدات غذائية للحبشة من فائض مخزون القمح الذرة و الحبوب الامريكية بصورة دائمة لهذا البلد، الى درجة تحطيم قدرة الاثيوبيون على زرع و بيع محاصيلهم الخاصة بهم من الحبوب، فالشركات الزراعية

---

[1] Un noël juste parfait- agence de la transition écologique- novembre 2020- vu le 23/12/2020- sur le site : www.agirpourlatransition.ademe.fr

[2] يوسف نجيم- **موسوعة المعارف الكبرى**- دار نوبلس- بيروت، لبنان- بدون طبعة- 2006- ص47.

[3] ازوالدو دو ريفرو- ترجمة فاطمة نصر- **انقراض العالم الثالث، اسطورة التنمية و قوى التدمير الخفية**- اصدارات سطور جديدة- مصر- الطبعة العربية الاولى-2012- ص ص33،34.

[4] نفس المرجع- ص 33.

[5] مارك سكاوزن- ترجمة شيماء طه الريدي- **قوة الاقتصاد، كيف يغير جيل جديد من الاقتصاديين العالم**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2016- ص 176،177،178.

الامريكية تبيع 20٪ من انتاج محاصيلها لتصبح مساعدات غذائية بالأسعار الحكومية المدعومة، و 70٪ من المساعدات الزراعية التي تدفعها الحكومة الامريكية الى اكبر 10٪ من شركات الانتاج، و هذا البرنامج يبقي على المزارعين الامريكيين في اعمالهم، و يزيد في مداخيلهم، و يحافظ على قيمة اراضيهم، فنلاحظ عقلية المساعدات الاجتماعية الاتكالية تغذيها المساعدات الغذائية القادمة لأثيوبيا، و التي اعتادت على استهلاك المنتجات ذات الماركة الامريكية[1].

**هـ- علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية مع علم السياسة:** في علم السياسة يتم تدريس المؤسسات و الهيئات الحكومية التي لها أفعال، و وقائع تاريخية لا يمكن الابتعاد عنها، فتعطي لنا التفسيرات السياسية و الرؤية المستقبلية[2]؛ فاذا درسنا اي خريطة جغرافية وجدنا ان جميع الخطوط للحدود الدولية رسمت بفعل الحرب، و الصراع قائم على تحميل مسؤولية الاخطاء على رمز النظام و شخصيته، و هكذا نجد حتى كارل ماركس صرح مناقضا لهيجل، ان الهدف النهائي لديكتاتورية البروليتاريا هو الغاء دور الدولة لانها المحرضة على الاستغلال و الاعتداءات المسلحة[3]. فحرب الافيون Opium War التي دامت لفترة (1839-1842م) بين بريطانيا و الصين، نشبت بسبب محاولة الانجليز ارغام الصين على استيراد الافيون من الهند البريطانية و الغاء القيود على التجارة الخارجية، و بانتهاء الحرب تخلت الصين عن هونغ كونغ لبريطانيا، و فتحت خمسة موانئ في وجه التجارة البريطانية، و منح الرحالة الاجانب حق التنقل داخل الصين، كما كان للمبشرين المسيحيين حرية العمل في ارجائها[4]. كما ان دراسة الرأسمالية التي ظهرت في اوروبا من العصر التجاري، و مع الصناعة و شراء السلع و بيعها الخدمات اللازمة لتسليمها، جاء الصناعيون بما اعطتهم الملكية من سلطة و مكانة، و العمال الذين عانوا من الكدح و الظلم، ادى هذا الوضع الى تحول في الوقائع الاقتصادية، حيث انه و منذ نهاية الحرب العالمية الاولى في روسيا و اوروبا على وجه الخصوص، كانت كلمة الرأسمالية تؤكد بجزم بالغ على سلطة الملكية و حجم القهر الهائل للعمالة، و من هناك كان ثمة احتمال كبير لإمكانية اندلاع الثورة[5]. و في الحكم الاسلامي و بناء على ذلك فان بمجرد انصياع اهل الكتاب لأوامر الدولة الاسلامية على نحو سليم و دفعهم للجزية، يعني انه ليسوا بحاجة لمواصلة قتالهم[6]. و على سبيل المثال ففي فترة 1960 إلى 2010م، زاد عدد المهاجرين على مستوى العالم من 90 مليون إلى 215 مليون شخص، و يأتي 3/2 من هذا النمو إلى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، و الثلث الباقي يتجه نحو الاتحاد السوفيتي السابق و بلدان الخليج الغنية، حيث أن المهاجرين يأخذوا الوظائف من مواطني البلد المعني، و لا غرابة أن يصبح السياسيون أكثر عداء للهجرة مع تضرر أسواق العمل في أسواق منظمة التعاون و التنمية من جراء الأزمة، فهم يقبلون أجور أقل من تلك التي يتقاضاها مواطنو البلد المعني، كما أن تدريب العمال الجدد يصبح

---

[1] روبرت اسحاق- **مخاطر العولمة، كيف تصبح الاثرياء اكثر ثراء و الفقراء اكثر فقر**- الدار العربية للعلوم- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 1426هـ/2005م- ص227.

[2] مفيد الزيدي - مرجع سبق ذكره- ص128.

[3] غاستون بوطول- تعريب اكرم ديري، محمد رائف المعري- **السلم المسلح**- منشورات المكتبة العصرية- صيدا، بيروت- بدون طبعة- بدون سنة- ص21.

[4] ايريك هوبزباوم- ترجمة فايز الصباغ- **عصر راس المال 1848/1875م**- مركز دراسات الوحدة ال عربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-2008- ص ص566،567.

[5] جون كنيث جالبريث- ترجمة محمد رضا العدل- **اقتصاد الاحتيال البريء**- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، مصر- بدون طبعة- 2210م- ص ص29،30.

[6] جيمس ليندزي- ترجمة ناصر الحجيلان- **العالم الاسلامي في العصور الوسطى**- دار الكتب الوطنية- ابو ظبي- الطبعة الاولى- 1433هـ/ 2012م- ص178.

وسيلة فعالة لفرض الضريبة[1]. كما أن نهب موارد البلدان الأخرى من اجل تمويل التنمية الاقتصادية يجر الدول إلى صراعات و حروب و تبعية، كما في الحصار على العراق للفترة (1990-2003م)، حيث أن الغزو و الاحتلال الأمريكي البريطاني في ربيع 2003م، جعل الحصول على المواد الخام و الأولية و الأسواق التجارية يخدم مصلحتهم و يمول اقتصادهم، في حين يعاني الشعب العراقي من المرض و الجوع و الفقر و الهجرة، و تدني مؤشر التنمية البشرية[2]. كما ان الرقابة على المبادلات التجارية، فهذه الوسيلة تهدف الى تقليص قوة دولة عن دولة ما، فالأمر يتعلق بعدم تسليم العدو سلاحا قد ينقلب ضد المصدر، و هو عدم وجوب بيع سلع من شانها تحسين نمو الدولة المستقبلة بنفس القدر الذي هو عليه لدى الدولة الممدة، فوظيفة اللجنة التنسيقية كوكوم هي تفادي قيام اقتصاديات السوق، بتزويد الاقتصادات المخطط لها بالتكنولوجيا الحساسة و رفضها اذا كانت هناك امكانية في ان يستفيد منها القطاع العسكري السوفييتي، فترى الولايات المتحدة الامريكية ان التكنولوجيا المقدمة من شانها الرفع من الامكانات التنموية في الاتحاد السوفييتي، و بالتالي تحسين قدرات هذا البلد القوي المنافس في انتاج اسلحة مصممة لمحاربة الرأسمالية، و دون الذهاب للقطيعة او الحرب[3].

**و- علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية بعلم الامراض:** لقد كان لظاهرة الكوفيد 19 ان تؤثر على الاقتصاد العالمي، فتباطا الطلب الكلي و كان ركود في التجارة العالمية مع تزايد الحالات، و كانت الدول التي بها اكثر الحالات المبلغ عنها بالترتيب في الصين ،كوريا و ايطاليا و الولايات المتحدة و المانيا، المتضررة بشدة في اقتصادها بنحو 55٪ من العرض و الطلب العالميين (الناتج المحلي الاجمالي)، حوالي 60٪ من التصنيع العالمي، و 50٪ من صادرات الصناعة العالمية. حيث ان العدوى ليست صحيا فقط بل و تشمل الاقتصاد، فمن الواضح ان اضطرابات العرض و الطلب في هذه الدول ستكون تداعياتها عالمية، و التصنيع في هذه الدول الستة سوف يؤثر على سلاسل التوريد الدولية، و كل منها مورد مهم للمدخلات الصناعية لبعضها البعض و لدول العالم الثالث، فالأجزاء و المكونات الصناعية المصنوعة في الصين مهمة في عمليات التصنيع في معظم دول العالم. و بالتالي صدمة العرض في الدول الستة سينشئ من خلال التجارة في السلع الوسيطة "**عدوى سلسلة التوريد**" صدمات في معظم الدول حتى الاقل تأثرا بالوباء.

كما تضررت التجارة في الخدمات من ناحية العرض و الطلب مثل السفر بالطائرة و ايجار الفنادق، كما اثر كوفيد 19 بخفض السياحة الى الصين، بفرض قيود السفر الى الصين لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا، شرق اسيا، و المحيط الهادي. حيث ان انخفاض السياحة سوف يزيد من انخفاض سعر البترول، كما علقت المملكة العربية السعودية موسم الحج للاماكن المقدسة[4]. و استمر الاقتصاد العالمي في الانكماش غير المسبوق في التاريخ الحديث في ظل الازمات الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية التي عاشها العالم في ظل انتشار كوفيد 19، فتراجع الناتج الاجمالي العالمي لسنة

---

[1] شاغلان أوزدن- **رحلة عمل طويلة- مجلة التمويل و التنمية**- مارس 2015- المجلد 52- العدد01- ص 13،15.

[2] جاسم فارسم- **فاعلية العقل الاقتصادي الإسلامي ( مقاربة و تأصيل)**- دار المجدلاوي للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة الأولى- 2010- ص 123،153.

[3] جاك فونتانال، كينيث ارو- ترجمة محمود براهام- مرجع سبق ذكره- ص ص43،44.

[4] Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro - **Economics in the Time of COVID-19**- pp 59,66- https://voxeu.org/content/economics-time-covid-19

2020م بنسبة 3.5٪، و وصلت خسائر التوظيف في انحاء العالم الى حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل، بما يمثل انخفاضا بنسبة 8.8٪ في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية سنة 2019م. و كان الاثر الاعمق على الدول المصدرة للنفط التي انكمشت اقتصاداتها بنسبة 5.3٪، و تراجع الناتج المحلي للاقتصادات العربية المستوردة للنفط 2.2٪، فتبنت الحكومات العربية سياسات اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية في اطار حزم للتحفيز النقدي و المالي بلغت قيمتها 281 مليار دولار للتخفيف من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن الجائحة، و قد نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة المجمعة للدول العربية ليصل الى 11.8٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 3.4٪ للمستوى المسجل في عام 2019م. و ارتفع معدل التضخم للدول العربية كمجموعة ليصل 14٪ مقارنة مع 4.9٪ خلال العام 2019م[1].

**ي- علاقة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية بعلم الجغرافيا:** إن التكيف مع البيئة يفرض نمطا من النشاط الاقتصادي المتمثل بصناعة معينة و زراعة معينة بحكم الموارد الاقتصادية المتاحة، و بالتالي هذا التخصص في إطار المعطيات البيئية قاعدة للتكامل الاقتصادي مع بلد آخر تختلف معطيات بيئة موارده[2]. حيث ان الصين تنتج أفضل ما ترغب به التجارة العالمية و خاصة الحرير و التوابل و البورسلان، و تجارة طلاء الذهب و العسل و الزنجبيل و القطن و الكاغد، فكان التجار الأجانب يشترون هذه البضائع الصينية ليبيعوها في أماكن أخرى[3]، وأرض العرب التي تزخر بالنعام و خيل العرب و شجرة الجبلي (الجائب و القانة) و التمر و المرجان. اما الهند فيستورد منها البذور، النمور و الفيلة و جلديهما، الياقوت الأحمر، جوز الهند، الصندل الأبيض[4]، و نظرا أن أوروبا كانت و لازالت تتمتع بتنوع كبير في الموارد و المحاصيل المختلفة و الماشية، فإن إمكانات تبادل السلع غير المتشابهة كانت موجودة دائما بمجرد توافر الأمن نسبيا للسفر و الانتقال، إذ يجب أن يتمكن التجار من السفر آمنين، كي يمكنهم بيع سلعهم في مختلف المدن، و بالتالي هناك تسهيل لعملية المقايضة[5]. ثم إن النيل مثال آخر يربط القارة الإفريقية من مصر و السودان إلى الجنوب في حضارة وادي النيل، حيث الزراعة و الاستقرار و البناء و المواصلات و التجارة كلها تؤثر في تاريخ مصر و دورها الإفريقي العربي منذ التاريخ القديم إلى الآن، فقد بلغ خراجها في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أربعة ملايين دينار، و هو ضعف خراج بلاد الروم إذا جمعت أبواب المال من البلاد جميعا[6].

**خلاصة:** من خلال ما تقدم، نفهم ان علم تاريخ الوقائع الاقتصادية يتأثر بعلم النفس و مختلف الشرائع للكتب السماوية، و علم السياسة و الجغرافيا و علم الاجتماع، فيتم ذلك المزج مع مختلف الاحداث، لينتج منها فكر اقتصادي جديد خاص بفترة زمنية معينة و بمكان معين، و لهذا السبب تختلف الدول في تاريخ واقعها الاقتصادي عن اي دولة

[1] **ملامح الاداء الاقتصادي للدول العربية (2021-2022)-** صندوق النقد العربي- الاصدار الثالث عشر، ابريل 2021- ص03.

[2] جاك فونتانال، كينيث ارو- مرجع سابق- ص 153.

[3] ريتشارد آتش روبنز- **المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية**- الأهلية للنشر و التوزيع- عمان، الأردن- الطبعة العربية الأولى- 2008- ص127.

[4] جاسم فارس – المرجع السابق – ص 152، 153، 170.

[5] إي راي كانتربري- ترجمة سمير كريم- **موجز تاريخ علم الاقتصاد**- مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب- المركز القومي للترجمة- القاهرة- 2011- ص 39.

[6] نفس المرجع- ص 150،155.

اخرى، و لهذا فتجارب اي دولة لا يمكن ان نطبقها الا اذا تشابهت في اسبابها و معطياتها، و ان لم تتشابه فيمكن الاخذ بالتحليل و الآراء و الاستفادة من تجارب الاخرين.

## المحاضرة الثانية: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

## للنظامين المشاعي و العبودي (الرق)

**تمهيد:** يعتبر النظام المشاعي اول نظام بدائي عرفته البشرية، فكان الصيد هو اول نشاط عرفه الانسان، ثم الزراعة التي اكدت مفهوم الاستقرار، و تكونت القبيلة و تم اعتماد الملكية، و لظروف الغلبة و تصارع الامم، كان توجه اخر نحو نظام الرق الذي اعتمد على اليد العاملة المملوكة، و التي ساهمت مساهمة اقتصادية و سياسية في توسع الامم في تلك الفترة.

**اولا/ نظام المشاعية البدائية**[1]: و قد عرفت هذه المرحلة مجال زمني طويل:

لم تكن الملكية مفهومة في هذا النظام، فتكاد تجد الأرض في كل الشعوب البدائية ملكا للمجتمع بأسره، وأما شيوعية القوت فقد كانت أقل من ذلك انتشارا، بل كان من المألوف أن تستعين الجماعات التي ينزل بها القحط بجيرانها، ومن يملك طعاما يقتسمه مع من لا يملك شيئا و بغير ذلك لا يكون الصواب في جانبه[2]. وقد مرت هذه المرحلة فيما قبل التاريخ بوقت طويل جدا، و اتسم هذا النظام بمجموعة العلاقات التالية:

**أ-المرحلة الاولى:** هو أطول العصور وأبعدها زمنا عنا، واستنتج العلماء من خلالها أن عدد السكان كان قليلا، فكان الانسان يعيش في الهواء الطلق، يجمع قوته اليومي مما يجده في الطبيعة من ثمار وحبوب وخضر، ومما يصطاد من طيور وحيوانات معتمدا على أدوات بسيطة من حجارة وغصون الشجر، وربما حوالي السنة 500 ألف قبل الميلاد عرف الإنسان النار، وذلك بأن يقدح حجر صوان قاس على آخر قاس، أو يحك عودا يابسا على عود آخر[3].

تم اتت بعد ذلك الفترة التي امتدت من 100 ألف سنة ق.م، فظل الانسان في العراء وكان يلجأ إلى المغاور ليتقي غضب الطبيعة من برد وثلج، واستفاد كثيرا من النار، وحسن أدواته من عظام الحيوانات وقرونها، فصنع المطرقة والسكين والمثقب، وبدأ يعيش في جماعة، حيث يتعاونوا على الأعمال الصعبة، كاصطياد حيوان ضخم وتقاسم لحمه[4]. و في الفترة الفترة الممتدة من 40 ألف إلى 10 آلاف سنة ق.م، بلغ الانسان درجة متقدمة من الذكاء وحسن التصرف، فسماه العلماء بالإنسان العاقل، فطور أسلحته من الحجر والخشب والعظام، ووصل إلى وقاية جسده من البرد، وصنع العقود من الصدف والعظام وعرف النقش والنحت والرسم والتصوير، و وصل إلى صنع الألوان، وأصبحت لهم أفكار دينية معينة[5].

معينة[5].

---

[1] ولا تزال شيوعية الأرض قائمة في ماليزيا و قبائل الهوتنتوت التي توجد في جمهورية ناميبيا جنوب غرب القارة الافريقية، وتعني ناميب الأراضي التي لا يملكها أحد، ولا يزال أناس منها يأكلون لحوم البشر.

[2] ول وايريل ديورانت- ترجمة محمد بدران- **قصة الحضارة ، نشأة الحضارة - المجلد 01،الجزء 01**- بيروت، لبنان- ص31-33.

[3] وهيب أبي فاضل- **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**- الجزء الأول- دار نوبلس- الطبعة الثالثة- 2007- بيروت- ص 19.

[4] نفس المرجع- ص20.

[5] نفس المرجع- ص ص21،22.

**ب–المرحلة الثانية:** تعد هذه المرحلة من أقصر العصور ما قبل التاريخ، والتي تمتد من 11 ألف إلى 8 آلاف سنة ق.م، وبدأ الانسان ينتقل من قاطف وجامع للأكل إلى منتج، حيث بدأ يراقب النباتات ويقطف ثمارها حتى تنضج، ويحتفظ ببعض الحيوانات التي يصطادها[1].

**ج–المرحلة الثالثة:** و تمتد من 8 آلاف إلى 4000 آلاف سنة ق.م. أي حتى بداية عصر التاريخ، تطورت حياة الانسان من خلال استقراره في أرض يملكها ويزرعها ويدجن الحيوانات ويربيها، وطور أدوات إنتاجه من معول و محراث و منجل و فأس التي يحتاجها في الزراعة، وأصبحت لها ملكية خاصة. و كان لا بد من حاكم يسهر على أمن الجماعة، من خلال تحديد العلاقات بين الأشخاص، وبين الحاكم والمحكوم، فتم وضع عدد من القوانين والتوصل إلى مجموعة من العادات والتقاليد.[2]

**د– انهيار نظام الشيوعية البدائية و لماذا اختفى ؟** تستطيع الشيوعية أن تعيش في سهولة أكثر في مجتمعات دائمة الانتقال، حيث يزول عنها الخطر والعوز، فالصائدون و الرعاة ليس لهم حاجة الى ملك يحتفظون به، لكن لما اصبحت الزراعة صورة لحياة الاستقرار، نتج التحول من الصيد إلى الزراعة، استتبعه تحولا من الملكية القبلية إلى ملكية الأسرة. ثم جاء اختراع المال الذي ساعد على جمع الثروة و نقلها و تحويلها، و اصبحت الملكية الفردية الخاصة نظام اقتصادي اساسي.

اختفت الشيوعية البدائية حينما عرف الانسان إلى ما نطلق عليه بشيء من التحيز باسم "**المدنية**"، حيث تتجمع فيها ما ينتجه الريف من ثراء و من نوابغ العقول، و كذلك يعمل الاختراع و تعمل الصناعة على مضاعفة وسائل الراحة و الترف، و في المدينة يتلاقى التجار حيث يتبادلون السلع و الافكار، التي ستقضي على المساواة القائمة بينهم؛ حيث كتب لوسكيل "Loskiel" عن بعض القبائل الهندية في الشمال الشرقي يقول: "**إنهم من الكسل بحيث لا يزرعون شيئا بأنفسهم، بل يعتمدون كل الاعتماد على احتمال أن غيرهم لن يرفض أن يقاسموه في إنتاجه، ولما كان النشيط لا يتمتع من ثمار الأرض بأكثر مما يتمتع الخامل، فإن إنتاجهم يقل عاما بعد عام**". وعليه فإن سمنر "Sumner" رأى في هذا النظام أنه لم يحفز الناس بما يكفي لتشجيعهم على الاختراع و النشاط و الاقتصاد، وان عدم مكافأته للأقدر وعقابه لمن هو أقل قدرة، سوى بين الكفاءات تسوية تعاند النمو و تعارض التنافس الناجح مع سائر الجماعات.

– اقلعت الأمم الظافرة عن الفتك بالعدو و المغلوب و اكتفت باسترقاقه، حيث استقر نظام الرق على أسسه و برهن على نفعه، فاخذ يزداد نطاقه بان اضيف الى الرقيق طوائف اخرى غير الاسرى، كالمدينون الذين لا يوفون الدين، والمجرمون الذين يعاودون الإجرام، ثم عمل نظام التوريث على اتساع الهوة بان اضاف الى الامتياز في الفرصة السانحة

[1] نفس المرجع– ص22.

[2] نفس المرجع– ص26.

امتيازا في الاملاك، فقسمت المجتمعات التي كانت في يوم متجانسة إلى عدد لا يحصيه من الطبقات، وأحس الأغنياء و الفقراء بغناهم و فقرهم إحساسا يؤدي إلى التشاحن[1].

**خلاصة:** بالرغم من ان النظام المشاعي شغل اكبر حيز زماني في تاريخ البشرية، الا ان عيوبه ادت الى قيام نظام اخر جديد، فتغيرت علاقات و نمط الانتاج بظهور فئة جديدة ادت الى ظهور نظام الرق او النظام العبودي.

**ثانيا/ نظام الرق (العبودي):**

**تمهيد:** يعد نظام الرق أو العبودية الذي حل محل النظام البدائي أول نظام في التاريخ يقوم على الاستغلال والتناصر الطبقي، من خلال استغلال السادة للرق في عملية الإنتاج؛ وتكون إلى جانب هذه الطبقتين فئة الأحرار كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين، وهذه الحضارة نشأت بفضل عامل الرق الذي أسهم مساهمة فعالة في بنائها. كما ظل الفكر الاقتصادي و حتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني و الفلسفي و الاخلاقي، و يصعب القول بان ثمة فكر اقتصادي قد قام في هذه المرحلة الطويلة من عمر البشرية، لان سيطرة الانسان على البيئة المحيطة كانت محدودة جدا، و بالتالي فان سطوة الطبيعة عليه كانت عالية، و مع ذلك قامت بذور لبعض الافكار الاقتصادية التي سوف تصاحبنا لفترة طويلة.

**ا/ الافكار الاقتصادية الخاصة بالعهد القديم:** عرفت الحضارات في الشرق ازدهارا كبيرا، من حضارة مصرية و حضارة البابليين و الحضارة الصينية، حيث كانت الدولة تسيطر على امور الحياة الاقتصادية، و بوجه خاص تنظيم الري ( مصر و العراق). قام الملك اور كاجينيا، بوضع حد للسرقات كما طهر المدينة من المرابين و اللصوص و السفاكين، و عمل على استتباب حالة الامن، و نظم قوانين الربا بما يخفف على الفقير و المسكين و الارملة، و هذا التنظيم بحد ذاته يعتبر كراهية للربا منذ زمن بعيد. و لقد وردت بعض الافكار عن الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي عندما اعتلى عرش البلاد حوالي 1800م، وضع لوائحه الشهيرة التي نظمت احوال البلاد الاقتصادية و الاجتماعية، و نصت لوائحه على ان الربا لا يجوز ان يزيد على اصل راس المال باي حال من الاحوال[2].

– وقد وردت بعض الافكار الاقتصادية لليهود في العهد القديم من الكتاب المقدس، و قد كان الاقتصاد العبري او اليهودي قائما على الحياة القبلية المستندة الى نوع السيطرة الابوية على امور الحياة عندهم.

– و كان النفود السياسي و الديني لطبقة الانبياء و الحكماء اليهود كبيرا.

– و كانت الارض المظهر الاساسي للثروة، و كانت الزراعة تمثل النشاط الاساسي.

– فقامت الملكية الاساسية للأرض، و اعترف بحق الارث للابن الاكبر، ان لم يوجد فللبنت ثم للأخوة و الاعمام و هكذا.

–كما اجاز القانون الموسوي و العهد القديم العمل بالتجارة، و لا ننسى ان العبرانيين قد أقاموا في ارض كنعان، حيث ارسى الفينيقيون تقاليد للتجارة و الملاحة، و يحرم القانون الموسوي اقتضاء الفائدة على القروض فيما بين العبرانيين، و

[1] ول وايريل ديورانت– ترجمة محي الدين صابر، زكي نجيب محمود– **قصة حضارة، نشأة الحضارة – الجزء01 من المجلد01**– بيروت، تونس– ص ص33، 35،37.

[2] محمد رامز، عبد الفتاح العزيزي– مرجع سبق ذكره– ص10.

لكنه يجيزها بعد التحريف بين غير العبرانيين، فحسب الثثنية 23- العهد القديم:" **لا تقرض اخاك بربا فضة أو ربا طعام او ربا شيء مما تقرض برباه، للأجنبي تقرض بربا، و لكن لأخيك لا تقرض بربا لكي يباركك الرب**"[1].

**افكار افلاطون (427-347ق.م)**: كان الفكر يدور بشكل ثابت حول مشاكل محددة من حياة البشر، و تركزت هذه المشاكل حول فكر المدينة (الدولة المثالية)، التي تضم عددا قليلا و ثابتا من المواطنين قدر الامكان، و ثروتها كان يجب ان تبقى ثابتة ثبات عدد سكانها، و قد جرى ترتيب كل النشاطات الاقتصادية و غير الاقتصادية بدقة، فالمحاربون و الفلاحون و الحرفيون كانوا منظمين ضمن طوائف، و الرجال و النساء يعاملون على اساس المساواة التامة، و الحكومة كان يعهد بها الى احدى طوائف الحراس او الحكام الذين كان يتعين عليهم ان يعيشوا بصورة مشتركة دون ملكية فردية او رابطة عائلية. كما يفرض هذا الدستور تنظيما صارما للحياة الفردية بما في ذلك تحديد الثروة الفردية، و يحد كثيرا من حرية الكلام، و ان الحكم الاستبدادي ينبثق عن الديمقراطية، و هذه الاخيرة كرد فعل حتمي لوجود اقلية مالية، الراجعة للتفاوت في الثروة، و الذي ينتج عن المؤسسة التجارية في نظره.

- اما النقود فهي رمز مخصص لتسهيل التبادل، و ينبغي ملاحظة ان قواعد افلاطون حول السياسة النقدية كعدائه لاستعمال الذهب و الفضة، و لا يمكن استعمال العملة المحلية في الخارج، و الذي اعطى المعنى نفسه الذي اعطاه الكتاب الذين قاموا بتبنيهما بدءا من القرون الوسطى.

- و نظام الطوائف لديه يؤدي الى وجود تقسيم العمل، و شدد على الكفاءة الناتجة عن تخصص كل فرد بما هو ملائم له بشكل طبيعي[2]. و لكنه رأى أهمية وجود الملكية الفردية بالنسبة للمزارعين و الحرفيين، لانهم يهدفون الى الربح و تحقيق مصالحهم الخاصة، وذلك بعكس طبقة الحكام التي تكرس الفكرة الشيوعية، و التي ينبغي عليها تحقيق الصالح العام.

- و الرق عند افلاطون عنصر دائم للحضارة الإنسانية التي لا يمكن الاستغناء عنها[3].

**افكار ارسطو (348-322ق.م)**: اما افكار ارسطو فقد عارضت افلاطون في فكرة الغاء الملكية الحاكمة، لأنه يلاحظ ان فكرة التوفيق بين المصالح الفردية و بين المصلحة العامة يحقق الانسجام الاقتصادي. و قد حاول ارسطو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، ففرق بين قيمة الاستعمال التي تقوم على اساس منفعة الشخص من الشيء، و قيمة المبادلة و الغرض منها تحديد الثمن العادل الذي يحدد معدل التبادل بين السلع بعضها بعض، و لهذا ادان ارسطو اثمان الاحتكار باعتبارها غير اخلاقية و غير عادلة. كما بين كيفية ظهور النقود و ذلك راجع لعيوب عملية المقايضة، و عارض سعر الفائدة، لان النقود غير منتجة في ذاتها، و اعتبر الكسب منها اثراء غير طبيعي، كما ان النشاط التجاري يعتبر اثراء غير طبيعي، و ان استخدام العبيد مما يتفق مع الطبيعة[4].

---

[1] حازم الببلاوي- مرجع سبق ذكره- ص ص17، 18.

[2] جوزيف.ا. شومبيتر- ترجمة حسن عبد الله بدر- **تاريخ التحليل الاقتصادي- المجلد 01**- المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة، مصر- - الطبعة الاولى- 2005م-ص ص94،97.

[3] محمد عمر أبو عبده، عبد الحميد محمد شعبان- **تاريخ الفكر الاقتصادي**- الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة – القاهرة، مصر- بدون طبعة – 2008/12- ص ص19،20.

[4] حازم الببلاوي- مرجع سبق ذكره- ص21.

**ب/ الوقائع الاقتصادية في الحضارات القديمة الشرقية:**

**1/ الوقائع الاقتصادية في الحضارة السومرية**[1]:كان نظام الري المحكم الذي يرجع عهده إلى 4000 سنة قبل الميلاد من أعظم الأعمال الإنشائية في الحضارة السومرية، وما من شك في أنه كان أيضا الأساس الذي قامت عليه، فقد أخرجت الحقول التي عنوا بريها و زرعها محصولات موفورة من الذرة والشعير والقمح والبلح والخضر المختلفة ، وظهر عندهم المحراث تجره الثيران، كما كانت تجره في بلادنا حتى الأمس القريب، وكان يتصل به أنبوبة مثقوبة لبذر البذور، وكانوا يدرسون المحاصيل بعربات كبيرة من الخشب ركبت فيها أسنان من الظران[2]، تفتت القش ليكون علفا للمواشي، وتفصل منه الحب ليكون طعاما للناس.

– استعمل الرق في النشاط الصناعي، حيث كانوا يستعملون النحاس والقصدير، وكانوا يخلطونها في بعض الأحيان ليصنعوا منها البرونز ومن حين إلى حين يستعملون الحديد لصنع آلات كبيرة، ولكن بشكل عام كانت المعادن نادرة الوجود قليلة الاستعمال، و استعمال الظران واسع كالمناجل، أما الدقيق منها كالإبر والمثاقب فكان يصنع من العاج والعظام.

–كانت البقر، و الضأن، و المعز، و الخنازير تتجول في المساكن برفقة الانسان البدائي، وكان ماء الشرب يؤخذ من الآبار.

– لم تكن النقود واسعة الانتشار في ذلك الوقت، و لهذا كانت التجارة تتبادل عادة بطريق المقايضة ولكن الذهب، والفضة كانا يستعملان حتى في ذلك الوقت البعيد لتقدير قيم البضائع، ويكون إما على هيئة سبائك، و حلقات ذات قيم محدودة، وإما بكميات تقدر قيمتها حسب وزنها في كل صفقة تجارية.

–كما أن نظام الائتمان الذي تقرض بمقتضاه البضائع و الذهب و الفضة تؤدي عنها فوائد عينية يختلف سعرها من 25% إلى 33 % في السنة، و لما كان استقرار المجتمع يتناسب إلى حد ما تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة، فإن لنا أن نفترض أن التجارة السومرية كانت كتجارتنا يحيط بها جو من الارتياب والاضطراب الاقتصادي و السياسي.

– و كان أهل البلاد الأغنياء منهم والفقراء ينقسمون إلى طبقات ومراتب كثيرة، وكانت تجارة الرقيق منتشرة بينهم وحقوق الملكية مقدسة لديهم، و فيها طبقة من صغار رجال الأعمال، وطلاب العلم والأطباء والكهنة، وقد علا شأن الطب عندهم فكان لكل داء دواء ولكنه ظل يختلط بالدين، ويعترف بأن المرض لا يمكن شفاؤه إلا إذا طردت الشياطين من أجساد المرضى، وكان تقويمهم يقسم على أساس 12 شهرا قمريا يزيدونها شهرا في كل 03 أو 04 أعوام، حتى يتفق تقويمهم هذا مع فصول السنة ومع منازل الشمس[3].

**2/ الوقائع الاقتصادية للحضارة المصرية:** أصبحت مصر في العصور الوسطى مستعمرة رومانية و موطن من مواطن المسيحية، لكن قائد الحملة الفرنسية نابليون بونابرت عندما غزا مصر، اصطحب معه طائفة من المهندسين و العلماء،

[1] الحضارة السومرية تشمل جميع بلاد اسيا الجنوبية الغربية الممتدة من جنوب روسيا و البحر الاسود، غرب الهند و افغانستان.

[2] الظران: الحجر المضرس من الصوان، له حد كحد السكين كانت تستعمل قديما في الأدوات الحربية كالجراب و الفؤوس.

[3] ويل وايريل ديورانت– ترجمة محمد بدران– **قصة الحضارة– المجلد الاول، الجزء الثاني**– بيروت، لبنان– ص ص 26،23.

فكان غزوا حضاريا لأنه كشف للعالم عن هياكل الأقصر و الكرنك هذا فيما يخص الهندسة. كما قامت الحضارة المصرية القديمة على الزراعة، و كانت تتم بأقل جهد ممكن بفضل فيضان نهر النيل الذي يروي الأرض ثم ينحسر عنها، و قد سخر الملوك ألاف الأسرى في إنشاء الضياع و القصور، و كان فن الهندسة عندهم أرقى مما هو معروف عن غيرهم من الشعوب القديمة[1].

**ا/ الزراعة و تربية الحيوان:** إن البيئة المصرية عرفت في أول الأمر نشاط الصيد و الاستئناس بالحيوان، و حينما تعددت مطالبه و عجز عن الاكتفاء بها من الحرفيين توصل إلى الزراعة و بدأت حياة الاستقرار، لدى كان النيل من أهم البواعث التي أدت إلى ظهور المجتمعات المنظمة، و كان ظهور هذه المجتمعات الصغيرة بعضها الى جوار بعض سببا في اشتداد المنافسة بينها، و مجالا لنشأة الصراع في سبيل فرض النفوذ و نشر السلطان، فكان الإقليم الأقوى يحاول بسط سيادته على الأقاليم المجاورة. و قد يصبح النيل خطيرا أحيانا تارة، في شدة الفيضان و تارة أخرى في قلة ما يجيء به من حياة في بعض السنوات مما يؤدي الى هلاك الزرع و انتشار المجاعات. اما الأدوات المستعملة فهي المحراث و الحصاد بالمنجل القصير، و عرفت مصر أنواعا من حبوب القمح و الشوفان و كان يختلف في نوعه في مصر العليا عنه في مصر السفلى، و حفظ المحصول كان في الصوامع من الخشب أو الفخار و هي ذات شكل مخروطي و بها فتحة في القمة و باب في الأسفل، و كان التخزين يتم عن طريق الفتحة العليا أما الاستهلاك فكان عن طريق الباب السفلي. و كان المصري يحب الحيوانات الأليفة و يتعلق بها خاصة تلك التي تساعده في أعماله، و كانت ثروة مصر للثيران ضخمة بالإضافة إلى الوعول و الغزال و الاوز[2].

**ب/ اهم ازمة غذائية في الحضارة المصرية:** يعد سيدنا يوسف عليه السلام أول واضع لأعظم نظرية اقتصادية غذائية عرفها التاريخ الاقتصادي الزراعي على مر العصور، فقد عالج مشكلة الغذاء التي وقعت في العهد الملكي القديم، و التي وردت تفسيراتها في القران الكريم:

**"و قال الملك اني ارى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف و سبع سنبلات خضر و اخر يابسات يا ايها الملا افتوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون"**[3]. ثم جاء الحل بوحي الاهي لسيدنا يوسف عليه السلام، و القدرة على تفسير المنام:" **يوسف ايها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف و سبع سنبلات خضر و اخر يابسات لعلي ارجع الى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دابا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا ما تأكلون ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا ما تأكلون ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس و فيه يعصرون"**[4].

فهذه الازمة تم تخطيها من خلال المراحل التالية:

---

[1] ميخائيل مسعود، سجيع الجبيلي- **الحضارات الصراع و الحوار، نظام المصارحة**- المؤسسة الحديثة للكتاب- بدون طبعة- 2009- طرابلس، لبنان -2009- ص44.

[2] نفس المرجع- ص ص100، 106.

[3] سورة يوسف الآية 43.

[4] سورة يوسف الآيات 46،49.

1/ **الجد في العمل و الاستمرار فيه:** حيث يجب على أهل مصر أن يعملوا في الزراعة و يجتهدوا حتى يحصلوا على اكبر قدر ممكن من المحاصيل لينفعهم في وقت آخر اكبر من عملهم في الأوقات العامة.

2/ **الادخار للطعام و الغذاء في سنين الرخاء:** فأرشدهم سيدنا يوسف عليه السلام بعد العمل و الجهد في الزراعة سبع سنين دابا، أن يعملوا بمبدأ الادخار للطعام و الحبوب في سنين الرخاء، لاستعمالها بعد ذلك في السنين المجدبة (العجاف).

3/ **نوع الطعام المدخر و كيفية ادخاره:** و هذا البند يعتبر أهم عنصر في النظرية الاقتصادية، حيث أن ليس كل طعام يصلح للادخار، كما يجب استعمال الطريقة الصحيحة للادخار. و من ثم نجد عليه السلام يقرر:

– نوع الطعام الصالح للادخار، هو ما كان له قشرة خارجية أو الحبوب كالقمح و الفول و الأرز، لقوله تعالى:

"**فما حصدتم فذروه في سنبله**"[1]، أما كيفية ادخاره فقد أمرهم عليه السلام انهم إذا حصدوا الحب الناتج عن الزرع في كل عام فلا ينزعوا عنه القشرة الخارجية، و من الجدير بالذكر أن ترك الحب في سنبله كان جديدا بالنسبة للمصريين، حيث ان الحب لا يمكث أكثر من سنتين في حالة نزع السنبل عنه، و بالتالي يدخله السوس.

– إرشاد أهل مصر إلى تقليل الأكل بقدر الحاجة بالادخار أكثر، فأمرهم يوسف عليه السلام بالا يسرفوا في الأكل لينتفعوا به في السبع الشدائد.

– عدم الاقتراب من الطعام المدخر طوال السنوات الخصاب، و عدم الاقتراب من المدخر طوال سنين الرخاء لكي ينتفعوا به في سنين العجاف.

– تناول الأقدم فالأقدم من الطعام المدخر في سنوات الخصاب و العجاف، بمعنى ما تم حفظه و ادخاره من حبوب في السنة الأولى في سنين الرخاء، الا ما قاموا بدراسته أي نزع قشرته الخارجية في السنة الأولى من سنوات العجاف.

– ادخار بعض الحبوب في سنوات العجاف لبذرها و زرعها بعد انتهاء سنوات العجاف، و ذلك لتستمر حياتهم الزراعية.

– نهاية الأزمة الغذائية لم تكن في رؤيا الملك، و لكن هذا مما علمه الله تعالى لسيدنا يوسف عليه السلام[2].

**ج– الوقائع الاقتصادية في الحضارات الغربية:** و نركز الدراسة على الحضارتين اليونانية و الرومانية.

**1/ الوقائع الاقتصادية في الحضارة اليونانية:** بدا الاقتصاد الاغريقي اقتصادا عائليا، حيث عرف الاقتصاد بانه علم إدارة المنزل، مما يبين ان كل عائلة هي وحدة اقتصادية للحضارة اليونانية، و لم تظهر مشاكل اقتصادية هامة في الحضارة اليونانية، لأنه كان نتيجة الحصول على غنائم الحرب و ازدهار التجارة، حيث أن الدولة الاغريقية قد قامت على الرق، و ترك العمل اليدوي للعبيد، و كانت النظرة الى العمل بصفة عامة (باستثناء الزراعة) محل احتقار من المفكرين[3].

---

[1] سورة يوسف الآية 47.

[2] اسامة السيد عبد السميع– **الاعجاز الاقتصادي في القران الكريم**– دار الفكر الجامعي– مصر، الاسكندرية– الطبعة الاولى– 2009– ص 342،345،347،349،351،353.

[3] نفس المرجع– ص19.

**ا/ النشاط التجاري:** و كانت التجارة لا الصناعة، و لا الاعمال المالية روح الاقتصاد الاثيني، فكان كل منزل يصنع ما يحتاجه تقريبا (الاقتصاد المنزلي) و كل مدينة تنتج ما تحتاجه (الاقتصاد الحضري)، و تعتمد كل دولة على ما تستورده من غيرها (الاقتصاد الدولي) فتقدمت التجارة الخارجية لبلاد اليونان، لأنها ادركت مزايا توزيع العمل بين بعضها البعض في انتاج نوع من المنتجات، فصانع الدروع مثلا لم يعد ينتقل من مدينة الى مدينة تلبية لطلب من يحتاجه، بل يصنع الدروع في حانوته ليبعث بها الى اسواق العالم القديم، و استطاع الاسطول الاثيني على مدى جيلين من الزمان ان يجعل البحر مطهرا من مظاهر القرصنة، و ازدهرت التجارة سنة 480 الى 430ق.م، و كانت الارصفة البرية، و مخازنها و أسواقها تقدم للتجارة كل ما تستطيع من أسباب التيسير، و أصبحت اثينا من أهم مراكز التصدير و إعادة الشحن للتجارة المتبادلة بين الشرق و الغرب، حتى اصبحت ثمار البلاد الاخرى من مواد الترف المألوفة للاثيني كثمار بلده نفسه، فكانوا يصدرون الخمور ، الزيت و الصوف و المعادن و الرخام و التحف، و يستوردون الحبوب من بيزنطة و سوريا و مصر، و الفاكهة و الجبن من صقلية، و اللحوم من صقلية و ايطاليا، و السمك من البحر الاسود، و القصدير من انجلترا، و الاقمشة المطرزة من بلاد الشرق الادنى، و الصدف و العاج و الكتان من الحبشة، و العطور و الدهان من بلاد العرب[1].

**ب/ نشاط الصناعة:** كانت أرض اليونان غنية بالرخام و الحديد و الفضة و الرصاص و صناعة التعدين؛ وكانت صناعة التعدين أكبر ما تعتمد عليه الحكومة، فكانت تحتفظ لنفسها بملكية كل ما يوجد في التربة، وتؤجر المناجم إلى من يشغلها من الأفراد، ونظير أجر محدد قدره جزء من 24 جزءا من غلتها في العام؛ وكان العبيد في المنجم يبلغ أحيانا 20.000 عبد، و لم يكن العمل ينقطع ليلا ولا نهارا، و كانت صناعة الرخام في الآنية الخزفية، و بناء السفن وصناعة السروج وصناعة السيوف و الدروع و الخبازة و الحبال[2].

**ج/ النقود:** و من بين مشاكل التجارة هي العثور على واسطة للتبادل يثق الناس بها، فقد كان لكل مدينة نظامها الخاص في الموازين و المقاييس، فوجب على الانسان الحذر في هذا التبديل لان كل حكومة يونانية عدا حكومة اثينا، كانت تسلب الاجانب عنها اموالهم بتخفيض قيمة نقدها، و كان التاجر يضطر ان ينقل على سفنه بضائع و هو عائد الى مدينته، لا نه لم يكن بوسعه ان يحصل على نقود ذات نفع له في اي مكان، لان بعض المدن تسك نقودا خليطا من الذهب، و الفضة، و ينافس بعضها بعضا في انقاص ما في هذا الخليط من الذهب، و الفضة، و كانت العملة المعتادة الدرخمة الفضية، و اصغر النقود الاثنية تسك من النحاس، و يوجد وحدات اصغر منها بالحديد و البرونز. و كان بعض الناس يقرضون مدخراتهم نظير فائدة تتراوح بين 16 و 18٪، و منهم من يقرضونها من غير رهون بفائدة الى اصدقائهم، او يودعونها في خزائن الهيكل، حيث كانت الهياكل تعمل عمل المصرف فتقرض المال الى الافراد و الحكومات بفائدة معتدلة، و كان هيكل ابلو في دلفى الى حد ما مصرفا دوليا لجميع بلاد اليونان، و في القرن 05م، بدا مبدل النقود الجالس امام منضدته (طربيزته Trapeza) يقبل المال وديعة له، و يقرضه للتجار بفوائد يتراوح سعرها 12 و 30٪ حسب ما تتعرض له من اخطار[3].

---

[1] ول و ايريل ديوارنت– ترجمة محمد بدران– **قصة الحضارة، حياة اليونان– الجزء2 من المجلد 02–** بيروت، تونس – ص 69،58.

[2] محمود سعيد عمران– مرجع سبق ذكره– ص38.

[3] ول و ايريل ديوارنت – **قصة الحضارة، حياة اليونان**– مرجع سبق ذكره–ص ص57،56.

**2/ الوقائع الاقتصادية للحضارة الرومانية:** فبالرغم من سيطرة روما العسكرية على العالم، إلا أنها ظلت تابعة لليونان من ناحية العلم و الفكر، فتحول الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد زراعي مغلق، ثم اقتصاد استعماري إمبراطوري، و كانت ظاهرة التضخم الشديد في القرنين 03 و 05 الميلادي و استنكروا أسعار الفائدة[1].

**ا/ النشاط الزراعي:** كان الروماني يجد في فلح الارض و كانت الزراعة اساس حياته، لما تكسبه من صحة و قوة، فكانوا يتبادلون محصولات ارضهم، و ينظمون جيوشهم على اساس استعدادهم للدفاع عن املاكه، و توسيع رقعتها، و كانت الملكية الفردية قائمة في روما من اقدم العصور، كما ان بعض الاراضي كانت تعد من الاملاك العامة التي تستولي عليها الدولة عن طريق الفتح و تحتفظ لنفسها بملكيتها، فكانت الاسر تمتلك 02 و 03 فدان[2] يشتغل فيها جميع افرادها و عبدها ان كان لها عبد، و تعيش عيشة متقشفة على ما تنتجه الغلات، و كانوا يفترشون القش، و يحرثون الارض و يمهدونها خلف ثيران تسمدها بفضلاتها، و يفكر في الهته على انها ارواح الارض الحية و السماء المغذية، و تتخذ لحومها قرابين دينية و طعاما في الاعياد و الولائم[3]. كان الزيتون من أثمن الغلات، وقد بلغ من عظم شأنه أن احتكرت الدولة تصديره، وان ابتاعت به ما كانت تضطر إلى استيراده من الحبوب، وكانت تحرم تصدير التين تحريما باتا، لأن التين من اهم مصادر القوة والنشاط لأهل البلد، لأنها تنمو وتترعرع حتى في التربة الجدباء، وجذورها الكثيرة الانتشار تمتص كل ما عساه أن يوجد في التربة من ماء و أوراقها القليلة الصغيرة لا تعرضها للتبخر الكثير. و بواسطة الرق عرفت الامبراطورية الرومانية ازدهارا و كانت هذه الزراعة من الحبوب، وزيت الزيتون والتين والعنب أهم المواد الغذائية، وكانت الخيول تربى لتستخدم في السباق، والأغنام تؤخذ منها الأصواف والمعز اللبن، والحمير والبغال و البقر و الثيران للنقل، اما الخنازير فكانت تربى بكثرة ليؤكل لحمها، وكانوا يعنون بتربية العسل؛ و كان اللحم من مواد الترف لا يطعمه الفقراء إلا في أيام الأعياد، أما السمك فكان طعاما عاديا يبتاعه الفقير مملحا ومجففا، والغني سيتمتع بلحم القرش، وثعبان البحر طازجا[4].

**ب/ النشاط الصناعي و الحرفي:** لم تكن ارض ايطاليا غنية بمعادنها، و كان لها اثر في تاريخها السياسي و الاقتصادي، فلم يكن في البلاد ذهب قط، و كانت الفضة جد نادرة، و كان بها قدر لابأس به من الحديد و النحاس و الرصاص و البرونز، و التي لم تكفيها لقيام صناعتها، و كانت جميع المناجم للإمبراطورية ملكا للدولة، و لم تكن الآلات و الرافعة و الدلاء ذات السلاسل التي اقامها ارخميدس في صقلية و مصر الا في خير المناجم الايطالية و احدثها. و في القرن 06 اصبحت صناعة النسيج لتجارة التصدير، و لم تبلغ التجارة الخارجية شانا عظيما لان النقل البحري كان معرض للأخطار، و لم تكن تبعد السفن عن الشاطئ و لا يجرؤ معظمها على الخروج من الموانئ من شهر نوفمبر الى شهر مارس، كانت قرطاجنة تسيطر على غربي البحر الابيض المتوسط، و الممالك الاغريقية تسيطر على شرقيه، و كان لصوص البحار ينقضون على التجار[5]. و قد كان في روما قبل بداية القرن 02 قبل ميلاد المسيح جماعات طائفية

[1] حازم الببلاوي- مرجع سبق ذكره- ص21.

[2] فدان وحدة المساحة القديمة و تساوي حوالي 4200 متر مربع.

[3] ول و ايريل ديوارنت- ترجمة محمد بدران- **قيصر و المسيح او الحضارة الرومانية، قصة الحضارة- الجزء الثالث من المجلد الثالث**- بيروت، تونس- ص158.

[4] محمود سعيد عمران- **تاريخ اروبا في العصور الوسطى**- دار النهضة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى- 2006- ص38.

[5] ول و ايريل ديوارنت- ترجمة محمد بدران- **قيصر و المسيح او الحضارة الرومانية، قصة الحضارة**- مرجع سبق ذكره- ص162، 164.

للطباخين و دابغي الجلود، و البنائين، و الحدادين، و صانعي الحبال و النساجين، و لم تكن الدولة تنظم شؤون هذه الاتحادات او الجماعات الطائفية، فقد كانت تشرف على استغلال المناجم و غيرها من العقود التي تبرمها، و تهدئ الاضطرابات التي تثيرها العامة باستيراد الطعام و توزيعه بأثمان اسمية على الفقراء، و تفرض الغرامات على الاحتكارات، و امت صناعة تعدين الملح بعد ان ارتفع ثمن الملح بسبب الاحتكار الذي جعلة في غير متناول طبقة العمال[1].

**ج/ النقود:** لقد ظلت الماشية حتى القرن 04 تتخذ وسيلة للتبادل، و لما اتسع نطاق التجارة الخارجية استخدمت قطع من النحاس و تسمى الآس As و كان وزنها رطلا من النحاس، وكانت تسك عليها صور الثور، و الخنزير، و الشاة و لما نشبت الحرب البونية الاولى، و لم تجد الجمهورية من الاموال ما يفي بحاجتها، خفضت من وزن الآس الى اوقيتين من النحاس و بهذه الوسيلة اقتصدت 6/5 قيمته، و افلحت في تصفية الدين العمومي. و في عام 269 ق.م سكت قطعتان من النقود الفضية اولهما الدينايوس Denarius، و كان يساوي عشرة آسات و الاخرى السترتيوس و مقدارها آسان و نصف الآس، و في عام 217 ق.م ظهرت اول عملة ذهبية رومانية الآورى Aurei و كانت قيمته 20 او 40 او 60 سترتيوس. فكان الرومان الاولون يستخدمون الهياكل في اعمال المصارف، و قد ظلت الدولة تتخذ الاضرحة القوية البناء مستودعات للأموال العامة لعلها تلقي الرعب في قلوب اللصوص فلا يقدمون على السرقة، و كانت الالواح الاثني عشر تحرم الربا اذا زاد عن 7٪ في السنة، ثم خفض سعر الفائدة القانوني في عام 347 ق.م الى 5٪، ثم حرم الربا على الاطلاق عام 342 ق.م، و فضلا عن هذا، فقد كان الربا الفاحش يزيد عن12٪ واسع الانتشار و اقل سعر للربا لا يقل عن 02٪، و كان الاهليين يقترضوا المال بضمان الارض و المحاصيل الزراعية و الاوراق المالية لتمويل المشروعات التجارية و الرحلات البحرية، و كان يحدث ان يشترك عدد من اصحاب المصارف في تقديم الاموال اللازمة لمشروع ما، بدل ان ينفرد واحد منها بتمويله[2].

**أسباب انهيار نظام الرق:** و التي نختصرها في الاسباب التالية:

– استغلال العبيد و هي القوة المنتجة استغلالا وحشيا، فتهاوى ألاف العبيد في ميدان العمل الذي خلق نقصا كبيرا في القوة المنتجة.

– تحول أكثر الأحرار من الفلاحين و الحرفيين إلى عبيد، ففقد المجتمع جيشه و جنوده الأحرار عن طريق غزواتهم المتلاحقة على سبيل مستمر من العبيد المنتجين فكان تراجع في قوى الإنتاج.

– سمحت الشروط الطبيعية للوباء باكتساح أرجاء الإمبراطورية الرومانية، و امتصاص مئات الآلاف من سكانها مما ساعد على انهيارها و تغير الوجه التاريخي العام[3].

**خلاصة:** ان النظام المشاعي البدائي بالرغم من انه اشتغل حيزا زمنيا طويلا مقارنة باي نوع اخر من الانظمة الاقتصادية، و بالرغم من مساواته الاجتماعية و الملكية الجماعية و بساطة وقائعه الا انه انهار، ليحل محله نظام اخر جديد و هو النظام العبودي او ما يسمى بنظام الرق، الذي جعل من المجتمع طبقات و اعتمد على امتلاك العبيد في بناء الحضارات

[1] نفس المرجع- **الجزء الاول من المجلد الثالث**- ص 168.

[2] نفس المرجع – ص ص 165،166.

[3] محمد باقر الصدر – مرجع سبق ذكره – ص149،167،168.

القديمة، و كان اكتشاف النقود اهم اكتشاف لتسهيل عملية التبادل، خاصة على مستوى التجارة العالمية بين الشرق و الغرب.

## المحاضرة الثالثة: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى للعالم الغربي

## (النظام الاقطاعي)

**تمهيد:** انهار النظام العبودي بانهيار الحضارات؛ فحل محلها المجتمع الاوروبي في العصور الوسطى الذي يقوم على النظام الاقطاعي، الذي يتكون من هرم قاعدته الاقنان و الفلاحين و التجار و الحرفيين و هي الطبقة الكادحة و المنتجة للنشاط الاقتصادي، و قوته الفرسان التي تقوم بتحقيق الحماية للمجتمع الاقطاعي، بينما تتولى الكنيسة و السادة الاقطاع الامور الادارية و السياسة و التي كانت تتمتع بحياة الترف.

**اولا/ واقع الدول الأوروبية بعد سقوط الحضارة الرومانية في العصور الوسطى:**

انتشرت الديانة المسيحية انتشارا واسعا في أنحاء الإمبراطورية الرومانية، و صارت العقيدة الرسمية كما أعلنها القاضي الروماني القسطنطيني عام 313 م، أي بعد 03 قرون من ميلاد المسيح. و كانت الإمبراطورية الرومانية تشمل كل ما على ساحل البحر الأبيض المتوسط من أوروبا، فبدأت الحضارة الأوروبية تنتشر من بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، و كذا بعض البلاد التي انظمت إليها من غزوات القرن 05 ميلادي، و الحروب مع العالم الإسلامي بين القرن 07 و القرن 11 الميلادي[1]. فتحولت العاصمة من الغرب الى الشرق أي من روما الى القسطنطينية و ظهور الإمبراطورية البيزنطية، و كانت هناك جماعات البرابرة اللذين تدفقوا على الإمبراطورية الرومانية، و انتهى المطاف بهم الى الاستقرار داخل مساحات كبيرة من أراضيها؛ كما أحاطت مجموعات من الشعوب الكلتية، الصقلبية، و الجرمانية بالإمبراطورية الرومانية، و لكن يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان كل هذه الشعوب ماهي الا فروع لأصل واحد، هو الجنس الأوروبي الهندي، الذي تفرعت منه الشعوب الإيطالية، و الأرمينية، و الإيرانية، و الهندية. اما أهم الهجرات الجرمانية حسب ترتيبها فهي القوط الغربيين، و البرجنديين، الوندال، الهون، الفرنجة، القوط الشرقيين، الانجلوسكسون و كانت هجرات لعناصر أخرى الآفار، الآلان، الالمان، الجبيد، اللومبارديون، الفيكينج[2] و من نتائج هذه الهجرات الجرمانية:

1- القضاء على الإمبراطورية الرومانية في الغرب، و قيام دويلات و امارات تتولى امرها عناصر غير رومانية، و هي العناصر الجرمانية (حضارة رومانية و تقاليد جرمانية).

2- رغم كل هذه الاحداث المضطربة سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا، ظلت الكنيسة الغربية و على راسها البابوية القوة الوحيدة المحترمة من كافة العناصر التي سيطرت على أوروبا بما فيها الجرمان، فحاولت البابوية جهدها لإنقاذ ما يمكن انقاذه من تراث العصور السابقة للعصور الوسطى[3]. **و** في عام 1500م، كانت ايطاليا و اسبانيا اكثر الدول تقدما من

---

[1] فرناند بروديل- ترجمة حسين شريف- **تاريخ وقواعد الحضارات**- الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، القاهرة- بدون طبعة- 1999م- ص404 .

[2] محمود سعيد عمران- **معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**- دار المعرفة الجامعية- بيروت، لبنان- 1429 هـ/2008م- ص ص63،64.

[3] نفس المرجع- ص108.

الناحية الاقتصادية، و التي تنتج افضل المصنوعات، و كانت الدول المنخفضة كبلجيكا تعتبر امتدادا لهذا الاقتصاد، فتعداد هولندا صغير للغاية، فيما لم تكن انجلترا اكثر من مجرد مزرعة لتربية الخراف[1].

**ثانيا/ طبيعة الاقطاعية الاوروبية:**

هو نظام اقتصادي ساد في أوربا منذ نهاية الامبراطورية الرومانية حتى القرن 13م، و الاقطاع يعني أراضي زراعية مملوكة لأحد النبلاء أو الاشراف يعمل فيها عدد من الفلاحين، و كانت الاقطاعية تتكون من الأراضي التي يمتلكها النبلاء و الأراضي التي يمتلكها الفلاحون أيضا، ويعيش النبلاء في بيوت داخل الاقطاعية محاطة بالحدائق وأشجار الفاكهة والمباني الأخرى، وكان كل بيت من هذه البيوت يضم كنيسة وطاحونة للدقيق ومعصرة للخمور، و في هذا النظام كان الفلاحون يعتمدون على النبلاء في حمايتهم من الأعداء، وفي قضايا العدالة العامة أمام الدولة نظير أن يعمل الفلاحون في مزارعهم الخاصة بالإضافة إلى مزارع النبلاء، ويعدون جزءا من الأملاك، ويظلون في المزرعة حتى عند بيعها إلى نبيل آخر[2]. و كانت الارض تحرث برمتها بطريقة **السخرة**، بيد ان نظام العمل مقابل اجر نقدي كان قد ادخل بطريقة تدريجية، و الفلاح كان يحصل على ارضه بشرط ان يعمل ثلاثة ايام في الاسبوع لحساب سيده، و ثلاثة اخر لنفسه، اما يوم الاحد فكان العمل فيه محرما تحريما باتا، و كانت العبادة في الكنيسة يوم السبت. و الرق مرتبطا بالأرض ارتباطا وثيقا، ففي انجلترا مثلا لم يكن الرق لديه وسيلة لتغيير سادته الا عن طريق اقتراف جريمة ما، او المخاطرة بالهرب، او عن طريق الاكثر صعوبة الا و هو تكديس المال و شراء حريته، هذا اذا ابتسم له الحظ فقبل السيد ان يبيعه حريته[3].

**ا/ تقسيم المجتمع الاقطاعي الاوروبي:** من الناحية الاقتصادية كانت الأحوال سيئة مع بداية العصور الوسطى، بسبب كثرة الحروب بين الاقطاعيين، و هجمات البرابرة و غيرهم، فكانت فوضى و اضطرابات عمت أوروبا، فجعلت كل منطقة تحاول الدفاع عن نفسها بنفسها، و هذا ما جعل الملوك، و الأمراء، و كبار الملاك يبحثون عن اتباع مسلحين للدفاع عنهم، أما صغار الفلاحين فقد دفعتهم هذه الفوضى للدخول في طاعة كبار المالكين طلبا للحماية، فأخذت سلطة الاقطاعيين السياسية تزداد مع مرور السنين على حساب الملكية الناشئة. و تكاد الاقطاعات تكون مستقلة عن الحكومة المركزية، ففي فرنسا مثلا ظهرت حوالي 150 اقطاعية كبيرة، ما لبثت ان تجزأت الى حوالي 70000ملكية صغيرة[4]، فانقسم المجتمع الاقطاعي الأوروبي في العصور الوسطى الى عدة طبقات منها:

1-طبقة النبلاء الاقطاعيين، بالرغم من اعترافهم لسيادة الملك الاسمية، الا ان هذا الاخير كان في اكثر الحالات عاجز بالتخفيف من شدة التوتر بين السادة الاقطاعيين و جيرانهم، ذلك لان اعتماد الاقطاعيين على الفرسان المدربين على الحرب، اكسبهم قوة قد تفوق قوة الملوك، و هذا بالضبط ما ادى الى تقسيم الدولة الواحدة.

---

[1] روبرت سي آلن- ترجمة محمد سعد طنطاوي- **التاريخ الاقتصادي العالمي**- مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- مصر، القاهرة- الطبعة الاولى-2014- ص30.

[2] وهيب ابي فاضل- **موسوعة عالم التاريخ والحضارة- الجزء الثاني**- الطبعة الثالثة- 2007- دار نوبلس- بيروت- ص70.

[3] ج.ج كواتون- ترجمة جوزيف نسيم يوسف- **عالم العصور الوسطى في النظم و الحضارة**- دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت، لبنان- الطبعة الثالثة- 1981م- ص 78،80،81.

[4] ابراهيم شرقي- **تاريخ القرون الوسطى**- المعهد التربوي الوطني- الجزائر- بدون طبعة- سبتمبر1968- ص 242،244،246.

2- الكنيسة التي تكرس بصفة اساسية للأمور الروحية، كانت لها تدخلات سياسية و فرضت نفسها على الملوك، و تزايدت ثروة الكنيسة من الأراضي الشاسعة التي امتلكوها و فرض الضرائب، فاصبحوا ينافسون الامراء و الملوك في ملاذ الحياة، و تركوا حياة التقشف، و بذلك تعارضت مبادئ الكنيسة مع اعمالهم.

3- طبقة الفرسان يهتمون بالأمور الحربية، التي تعد المحور الاساسي للعلاقات الاقطاعية، كما يتعهد بالحضور الى الامير متى طلب منهم ذلك. حيث تتوسط الاقطاعية حصون منيعة، و يجعل لكل حصن ابراجا عالية، و مخازن للمؤن و الماء استعدادا للخطر، و يدافع عنهم الفرسان الذين كانوا يدربون على القتال، و اعمال الفروسية منذ طفولتهم.

4- طبقة الفلاحين و الاقنان[1]، فالفلاحون يقومون بزراعة الأرض و الحرث للسيد الاقطاعي و الكنيسة، دون ان يبقى لهم الوقت الكافي للاهتمام بارضهم، و يقطفون ثمار الأشجار بالتناوب و بدون مقابل، و كانت تعيش هذه الطبقة في مزرعة السيد الاقطاعي، التي تمثل وحدة اقتصادية دون ان تربطها روابط تجارية (مبدا السخرة). و كان الاقنان يدفعون ضريبة الراس اما عينا او نقدا، و عشر الإنتاج مهما كان نوعه، و ضرائب أخرى كثيرة، كضريبة الجبن و تدفع مقابل السماح للماشية بالرعي، و ضريبة السمك مقابل ما يصطادونه من سمك في الأنهار، ...الخ[2].

5- الحرفيين و التجار، بينما يتخصص ارباب الحرف اليدوية كل في حرفته، فكانت ورشات و اكواخ نظام التوزيع قد عملت بتكنولوجيا جامدة الى حد بعيد، و التي تمت بالاحتكار الفعلي، و بالطلبات الكبيرة الآنية من عملاء غير تجاريين مثل القصور الملكية او الجيوش، حيث كان العمال يشتغلون في وحدات اقتصادية مبعثرة غير قابلة للمراقبة، فالتاجر لم يكن يملك ما يدافع به عند تعرض المواد الخام لعمليات السرقة، و الغش، و الاختلاس على ايدي الشغيلة المبعثرين، و بقائه عاجزا عن التحكم بنوعية المنتج، و هما مشكلتان زادتا من خطورتهما خلال عقود القرن 18م[3].

**ب/ الاقطاعية الاوروبية و دورها الاقتصادي:** كانت الأرض الوسيلة الشائعة التي يسدد منها أثمان الخدمات، فعلى السيد ان يوفر العديد من الخدمات لسيد يعلوه مرتبة إقطاعية (أرض) تمثل سيادية على عاتقه (تفويض)، بأن يوفر له عديدا من الخدمات منها:

1- سداد فدية السيد.

2- حفل تدرج الابن الأكبر إلى مرتبة فارس.

3- عقد قران الابنة الكبرى.

[1] serfs : القنانة هي حالة من العبودية التي كانت موجودة في العصور الوسطى في اوروبا، فالعبيد كانوا من البشر الذين تم شراؤهم و بيعهم كممتلكات لم يتم اعتبارهم انسانا و بالتالي لم تكن لهم حقوق، و مع ذلك فان الاقنان من الناحية القانونية يتمتعون بحقوق مقارنة بالفلاحين الاحرار، كانوا يعملون لسيدهم لمدة 06 او 05 ايام في الاسبوع و بقية الوقت للعمل على ارضهم، و شملت بعض مسؤوليتهم تجاه امرائهم حفر الخنادق، حرث الحقول، اصلاح الاسوار، حصاد المحاصيل.

[2] ابراهيم شرقي- مرجع سابق- ص243،249.

[3] ايريك ر.ولف- ترجمة فاضل جنكر- **اوروبا و من لا تاريخ لهم**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-كانون الثاني/يناير 2004- ص389.

4- حين يسافر السيد إلى الحرب الصليبية يتنازل بالاقطاعية الى سيد آخر أقل مرتبة او للفلاحين، و التي تكون خاضعة لضريبة سنوية، فعلى كل فلاح فلاحتها، و حرثها مقابل سداد إتاوة[1] نقدية، و السيد لقاء ذلك، مكلف بالدفاع عنهم، و حمايتهم[2].

**ج/ دور الكنيسة في النظام الاقطاعي**: و اذا نظرنا الى الفكر الاقتصادي عند المسيحيين، وجدنا ان الاقتصاد ارتبط بالكنيسة في العصور الوسطى قبل ان يظهر مذهب التجاريين، و اتفقت بعض الامور الاقتصادية مع الوحي، و لكن وجدنا تعاون الكنيسة مع الاقطاع، بل مثلت الكنيسة الاقطاع نفسه، حيث ملكت في بعض البلاد 3/1 الاراضي، و اشتركوا في الظلم الذي ساد القرون الوسطى، و كان لسوء اعمال رجال الكنيسة اثر في قيام الثورات، و الدعوة لفصل الدين عن الدولة[3]، كما كانت الكنيسة تحارب الجهل، و المتمثل في ظاهرة السحر التي شاعت في اوروبا، لدرجة انه كان يتم سحر الزنوج للمستعمرات الفرنسية في امريكا، حتى اطلقت على هذه العملية باسم فوديوويزم Voodooism، و فزع جاكوب سبرنجر قاضي محكمة التفتيش الدومينيكي لمطاردة السحر عنوانه "**مطرقة السحر**"، حيث قال ان هؤلاء النسوة الشريرات يقمن بتقليب خميرة الشيطان في قدر، فيستطعن احضار اسراب من الجراد، و الديدان، و اكلهم محصولا كاملا[4]، و ان الكنيسة الكاثوليكية عاقبت مهنة السحرة، و التي كانت تحارب ضد ارادة الشعب، و امتد ذلك حتى عندما تأسس الحكم الملكي المطلق تأسيسا كاملا في القرنين 17 و 18م، في القارة الأوربية فعمت النواهي الحكومية[5].

**ثالثا/ أهم الوقائع الاقتصادية لأوروبا في العصور الوسطى**: كان المنحنى الاجتماعي الأساسي الذي عملت المسيحية على استمراره هو المساواة بين كل البشر، و أضفى عيسى عليه السلام شرعية على الثورة ضد الشر أو السلطة الاقتصادية القاهرةّ، فكان طرح جديد لمؤسسة الرق، و بالتالي كانت هناك شبهة حتمية في الثروة لأنها مصدر للتمييز في النفوذ، و المكانة، و الاستمتاع، كما ان العقيدة المسيحية المبكرة ادانت بقوة الفائدة على انها ابتزاز من جانب الأغنياء سعداء الحظ، للتعساء أو الحمقى او المطعونين الذين تعتصرهم احتياجات، و التزامات تفوق طاقتهم، و عليه كانت الحياة الاقتصادية لهذه الفترة كما يلي:

**ا/ وضع الاسواق في النظام الاقطاعي**: ان الأسواق في العصور الوسطى لم تكن الا جزءا صغيرا من الحياة اليومية، فقد كانت لها سماتها المميزة الخاصة، فكانت المبيعات تخضع لضوابط بائعوا منتجات الطوائف، فمثلا طوائف الحرفيين، كانت من السمات المميزة للحياة الاقتصادية في العصور الوسطى، و قد وجدت لأغراض كثيرة منها:

- ضمان جودة الصنعة، و ضبط الأسعار، و أجور العمال، و كان سعر السوق الذي يتحدد بطريقة تنافسية او شخصية امرا استثنائيا، و ليس هو المعتاد طوال العصور الوسطى.

---

[1] الاتاوة مبلغ نقدي جبري يفرضه السيد الاقطاعي على المفوضين، نسبة للمنفعة التي حققوها من جراء قيامهم ببعض الاشغال التي حققت لهم منفعة خاصة بزيادة دخلهم من استغلال ارض السيد.

[2] فرناند بروديل- ترجمة حسين شريف- مرجع سبق ذكره- ص382.

[3] علي احمد السالوس- مرجع سبق ذكره- ص28

[4] ول وايريل ديوارنت- ترجمة عبد الحميد يونس- **الاصلاح الديني، قصة الحضارة- الجزء 02 من المجلد 06**- مرجع سبق ذكره- ص117.

[5] جوزيف.اشومبيتر- ترجمة حيدر حاج اسماعيل- **الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- اذار/ مارس 2011 - ص466.

– تطبيق السعر العادل بوصفه التزاما دينيا، و كان الغش يجعل من مقترفيه عرضة للإدانة من جانب المجتمع، و له جزاء ديني مناسب، إن لم يكن في هذا العالم ففي العالم الاخر، و اسهم القديس توما الاكويني (1225–1274م) المفاضلة بين الاخلاق و السوق، فكانت السوق هي الأقوى عبر االقرون مند أيامه من خلال مقولاته الشهيرة: "**انا لا اطلب سعرا الا ما تطلبه السوق**"، و "**من حق المرء الحصول على سعر سوقي عادل**"، كما اكد على ان البائع اذا باع منتجا معينا ان يعوض المشتري اذا اكتشف العيب، و يمكن ان يتجاوز بالعيب اذا لم يكن واضحا. و تم الحظر على اخد الفائدة حتى تكون التجارة صائبة، و بهذا انضم التجار المحترفون (السماسرة و المضاربون و الوسطاء) الى مقرضي النقود في الإدانة الأخلاقية.

– هذه التجارة الرأسمالية التي كانت هامشية و غير منتجة لأي ثروة حقيقية بالنسبة لتوما الاكويني، صارت محورية في فكر نيكول اوريسم (1320–1382م) من خلال تشجيع التجارة و تهيئة الظروف التي يتطلبها هذا التشجيع، و بالتالي فرض نيكول اوريسم مسؤولية سك النقود على عاتق الأمير (الحكومة)، و من واجبات الأمير ان لا يغير من محتوى العملة من المعدن النقي، و يجب ادانة و معاقبة المزيفين، و من يمارسون أي غش في النقود، و يجب اقناع التجار و منعهم ممارسة التبادل مع بلاد لا يوثق بعملتها المسكوكة لأنها غير صالحة للتعامل التجاري، كما أن النحاس كان شديد الوفرة في أيام اوريسم و الذي تم تداولها كنقود مساعدة، بالإضافة الى تداول الذهب و الفضة، و الذي توافق مع قانون جريشام القائل: "**ان النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة**".

– ان السوق بالرغم من تزايد أهميتها بمرور القرون، كانت جانبا ثانويا في العصر الوسيط، فالرقيق و الاقنان او المزارعين او الاحرار يقتسمون المحصول مع الملاك او المستأجرين، فالمنتجات و الخدمات كانت تسلم و لا تباع.

– و ما كان ذا أهمية هو اقحام عالم الاخلاق بين الشريف و القن، و بيم مالك الأرض و المزارع الذي يقتسم معه المحصول، و كانت عائدات الإقطاعية تتحدد على أساس النزاعات على حساب اقطاعي آخر، فموضوع التاريخ المسجل هو هذه النزاعات، و ليس التحالفات و الرابطة الاقتصادية[1].

**ب/ التمويل و سك العملة في اوروبا الاقطاعية:** كان الأمراء و الإقطاعيون يتمتعون بحق سك العملة الخاصة بهم، و في مقابل ذلك، كانت الأسواق الأوروبية قد وجدت نفسها بحاجة إلى صيارفة يبدلون النقود للتجار، كل بالعملة التي يطلبها و التي يستطيع أن يتعامل بها في بلده، و عندما اكتشف الصراف أن الودائع التي لديه اكبر من حاجته لعمله اليومي، بدا يفكر في استغلاله عن طريق الإقراض بفائدة تزيد عن الدين الأصلي. حيث أن صيارفة العصور الوسطى جمعوا بين الإقراض و التجارة، و كان ملوك أوروبا و أمرائها يعانون في القرن 12م من ضائقة مالية شديدة، بسبب كثرة النفقات و المطالب في الوقت الذي أخذت فيه ثروة التجار تزداد، لذلك لم يجد أفراد الطبقة الارستقراطية وسيلة لسد مطالبهم سوى الإقراض بالفائدة[2]؛ حيث حمت الكنيسة و الامراء الاقطاعيين اليهود في وجه المعارضة الشعبية، من خلال

[1] جون كينيث جالبريث– ترجمة احمد فؤاد بلبع– **تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر**– المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب– الكويت– العدد261– جمادى الاخرة1421هـ/ايلول2000م– ص ص36،44.

[2] ابراهيم بن حبيب كروان السعدي– **قراءة في الازمة المالية المعاصرة، فخ القروض المصرفية، التسليف و عمليات الافلاس ازمة الائتمان**– دار جرير للنشر و التوزيع– عمان، الاردن– الطبعة الثانية– 2009م/1430هـ– ص29.

البيان الرسمي البابوي سنة 1120م، و الذي امكن من فهم موقف الامراء الحامي، اذ برز ان طرد اليهود و مذابحهم عنت خسارة دخل مالي كان الامراء بأشد الحاجة اليه[1]. و لم يتيسر للإيطاليين ان يحلوا محل اليهود إلا بعد أن أخذت الدول الأوروبية مثل انجلترا و فرنسا اسبانيا تضطهد اليهود و تطردهم من بلادها، و عرفت بظاهرة معاداة السامية، و لم تلبث أن استخدمت ايطاليا الحوالات و الكمبيالات المالية كوسيلة لجلب المعادن النفيسة من الذهب و الفضة، ثم اخذ موظفو البابوية ينشرون هذا النظام في مختلف أنحاء أوروبا[2].

و في عام 1253م طردت الحكومة الفرنسية اليهود لمخالفتهم القوانين، و اتجهوا الى انجلترا و حتى العام 1255م، كان اليهود قد تمكنوا من السيطرة على عدد من كبار رجال السلك الكنسي الانجليزي، و النبلاء، و السادة الاقطاع، و كان هؤلاء المرابون اليهود متهمين بفضائح الاحتيال، و الرشوة، و الجرائم بعد مقتل هيواوف لينكولن عام 1255م، كما اصدر ملك انجلترا ادوارد الاول امرا حرم بموجبه على اليهود ممارسة الربا، فحمت هذه الاوامر المسيحيين و الفقراء اليهود المتقيدين بالقوانين. و ظن المرابون ان هذه المرة سيتمكنون من تحدي اوامر الملك، فعمد الملك الى اصدار قانون بطرد اليهود من انجلترا، فسارع ملوك و رؤساء اوروبا الى الاقتداء به، و هو ما يسمى **بالإجلاء الاكبر**، ففرنسا طردت اليهود عام 1303م، تبعتها سكسونيا عام 1348، النمسا عام 1360م، بلجيكا عام 1370م، سلوفاكيا عام 1380م، هولندا عام 1444م، و اخيرا اسبانيا عام 1492م؛ فتحولوا الى الشرق و بالأخص في الامبراطوريتين البولونية و التركية التي فرض عليهم العيش في مناطق الاقامة الواقعة على الحدود الغربية لروسيا، و كان معظمهم من اليهود الخزر في الاصل، و كانوا يعرفون بخبثهم و بخلهم الشديد، و اساليبهم المنحطة في الامور المالية و اخلاقهم الدنيئة، و ضلت الجاليات اليهودية الضئيلة تعاني البقاء في الغرب، لكن مخطط تسلل اليهود الى البلاد التي طردوا منها كان ناجحا، فقد عادوا الى انجلترا عام 1600م، و سلوفاكيا عام 1562م، ليطردوا منها ثانية عام 1744م، و عادوا الى ليتوانيا عام 1700م[3].

**رابعا/ عوامل سقوط النظام الاقطاعي**

بدأ نظام الاقطاع الأوربي في التدهور بعد ازدهار التجارة والصناعة، وهذا الازدهار أدى إلى ظهور نظام اقتصادي يقوم على دفع المال للحصول على السلع والخدمات، وقد اختفى نظام الاقطاع الأوربي في غرب أوربا أولا ثم استمر في بعض أجزاء وسط وشرقي أوربا حتى القرن 19م[4]، و يرجع سقوط النظام الاقطاعي الى مجموعة من الاسباب، نذكر منها:

**ا/ صكوك الغفران**[5]: احتاج الباباوات الى المزيد من الثروات للمحافظة على بلادهم و فخامتهم، و كذلك بناء كنائس جديدة، فقاموا بتوزيع صكوك الغفران عن طريق المصارف في جميع انحاء أوروبا أمرا مثيرا للنقد، لإنشاء الطرق و إقامة

[1] جوزيف شمبيتر- ترجمة حيدر حاج اسماعيل- **مرجع سبق ذكره**- ص ص 466،467.

[2] ابراهيم بن حبيب كروان السعدي- **مرجع سبق ذكره**- ص 30.

[3] وليام جاي كار- ترجمة مجدي كامل- **احجار على رقعة الشطرنج**- دار الكتاب العربي- جمهورية مصر العربية- بدون سنة- بدون طبعة- ص 46،49.

[4] **الموسوعة العربية العالمية**- الجزء الثاني- مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع- الطبعة الثانية- 1419هـ/1999م- ص434.

[5] صكوك الغفران كما عرفه توماس اكويناس و هو من كبار مفكري الكنيسة في العصور الوسطى، يقوم أساسا على قواعد ثلاث، و هي: الندم repentance، الاعتراف confession ثم التكفير justification، و يقوم بالصلاة و الصوم و الزكاة حتى يحدث الغفران، و لكن الغفران أصبح صك من الورق، بانقضاء المدة التي سوف يمكثها في المطهر لقاء ما يدفعه من المال.

الجسور، و كانت أحيانا تعطى مجانا للفقراء لغفران ما تقدم من ذنوبهم، فكان الكل يشتري هذه الصكوك بحسب مقدرته و التي حققت أرباحا طائلة للكنيسة.

**ب/ انقسام البابوية و ظهور حركة الاصلاح الديني**[1]: في بداية القرن 14 ظهر ضعف البابوية و حركة الانقسام الكبرى في الكنيسة الغربية، مع انتخاب البابا في روما او في سويسرا او اسبانيا او غيرها، و كذلك قيام حركة المجالس الدينية للإصلاح لانحرافات الكنيسة البابوية، و العودة بها الى مجدها القديم، و اتجهت اذهان الناس نحو انشقاق البابوية الى قيام ثورة مارتن لوثر Martin Luther في المانيا، و ثورة مناصره جون كالفن Jean Calvin في سويسرا. فهاجم مارتن لوثر الكنيسة الكاثوليكية و نظرتها الى الغفران بأنه مربوط فقط برحمة الله، كما وجه في سنة 1519 الدعوة الى الامراء و الى الفرسان في المانيا لتزعم الإصلاح على الأسس التالية:

- خضوع رجال الدين للسلطة المدنية.
- ليس من حق البابا وحده ان يحتكر تفسير الكتاب المقدس.
- ضرورة انقاص عدد الاديرة.
- عدم الحج الى روما.
- ضرورة زواج القديس.
- الطلاق امر شرعي (اباحة الطلاق بين المسيحيين).

فكان مارثن لوثر مهدد بالقبض عليه، و لكنه كان في حماية امير سكسونيا، فأعاد ترجمة الانجيل من الاغريقية الى اللغة الألمانية، و كثر انصار لوثر من فلاحين يريدون التخلص من بقية قيود الاقطاع، و فرسان يريدون توسع نفوذهم، و أمراء يرغبون في الاستيلاء على أملاك الكنيسة و مهاجمة الأراضي التابعة لها. و بعدها امتدت حركة الإصلاح الديني الى فرنسا على يد جون كالفن (1509-1564م)، و غادر فرنسا الى جنيف بسويسرا لان ملكها فرنسوا الأول اخد يضطهد البروتستانت[2]، و هدف الى الفصل بين إدارة الكنيسة و الإدارة العلمانية للدولة، حيث لا يجوز لاحد الطرفين ان يتدخل في ميدان الاخر، و لكنه اتفق مع مارتن في ضرورة الاعتماد على الكتاب المقدس وحده، و لكنه اختلف معه في ضرورة اجبار الاخرين على اعتناق مذهبه، و على أساس هذا، عرف انصار المذهب الجديد بالبروتستانت[3]، و انقسمت أوروبا الى معسكرين الكاثوليكي، و البروتستانتي؛ و كردة فعل من طرف الكنيسة الكاثوليكية تم انشاء محاكم التفتيش من اجل تعقب الخارجين عن المذهب الكاثوليكي سنة 1542م[4]، و هي مسالة التعامل الإقصائي الذي مارسته الكنيسة و المجتمع الاوروبي على من كان مختلفا معها في العقيدة، و لم يستثني ذلك اليهود بوصفهم مجموعة وقع تهميشها

[1] فرغلي علي تسن- **تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر**- دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2002- ص ص51،52.

[2] البروتستانت يمثلون التيار المعارض لانحرافات الكنيسة الكاثوليكية.

[3] protestant أي المحتجين او المتعارضين

[4] ايسيا برلين- ترجمة عبد الكريم احمد- **كارل ماركس من الفكر السياسي و الاشتراكي**- دار القلم- القاهرة، مصر- بدون سنة- بدون طبعة- ص76.

بالطرد، و العسف، و السلب، و شمل في بعض الحالات الجاليات العربية الاسلامية التي كانت تعيش في ظل الممالك الاوروبية المسيحية[1].

**ج/ انقلاب الأمراء:** ساعد على نجاح حركة الإصلاح الديني رغبة الامراء في التخلص من تدخل الكنيسة و البابا في الأحوال الشخصية و جباية الأعشار من الممالك المختلفة، و كانت أراضي الكنيسة في جميع انحاء أوروبا معفاة من دفع الضرائب و كانت إيراداتها ترسل الى البابوية، فوقع صراع بين الملوك، و الأمراء الأوروبيون، و البابوية للسيطرة على هذه الأراضي و ايراداتها. فدفع امراء المانيا بأنفسهم في تيار الإصلاح و معاضدة لوثر حتى يستكملوا استقلالهم، و يمتد سلطانهم على رجال الدين، و سيطرتهم على الأموال العامة[2].

**د/ الابتعاد عن الكنيسة و الاهتمام بالعلم:** كان نموذج نيوتن للنظام الشمسي اعظم الانجازات الذي اعاد تشكيل افكار الطبقة العليا حول الدين و الطبيعة، حيث كان اهتمام شعبي مستمر للسحر، و هو المعادل الموضوعي في القرون الوسطى للعلم، و بدا التخلي عن السحر، الذي اعتبر في الحقيقة تخليا عن الكتاب المقدس[3]. فبدا الابتعاد عن الكنيسة[4] في اواخر وقت اختفاء الاقطاعية في اوروبا الغربية امام تقدم المشروعات البرجوازية، و الثورة الصناعية.

**هـ/ تحرر الاقنان و الفلاحين**[5]: كانت بوادر الحرية تتوسع للأقنان من خلال حقوقهم في التعلم، فحاول ملاك الاراضي الاقطاعيين في انجلترا عام 1319م لفترة حكم ريتشارد الثاني تأييد القانون القديم، الذي يحرم على رقيق الارض ان يرسل ابنه الى المدرسة دون ان يحصل على موافقة سيده؛ و يقضي بتعويض المالك عن العجز في اليد العاملة بالمزرعة، و رفض ريتشارد هذا الالتماس[6]. اما بالنسبة للفلاحين فكل وثبة اقتصادية كانت تجلب لهم الخير، و بذلك ارتفعت الإنتاجية الزراعية في كل مكان حين كانت اليقظة الاقتصادية في أوروبا منذ القرن 10م، باعتماد أراضي التناوب الزراعي كل 03 سنوات في الأراضي الجرمانية و أراضي بولونيا عام 1358م، و في ايطاليا و فرنسا الجنوبية حيث تكثر الزراعة التناوبية كل عامين، و هو ما يطلق عليه استراحة الأراضي لإنتاج الحبوب. و كانت عبودية الفلاح بالأرض قد بدأت تخف حدتها، و بدا مصيره يتحرر من القيود خاصة بعد عصيان الفلاحين و انتفاضهم في فرنسا و ثورة عمال انجلترا و فلاحيها سنة1381م، و فلاحي ألمانيا سنة 1525م، ثم تارة أخرى في فرنسا سنة 1525م، هذه الثورات و العصيان ساعدت كثيرا في الحفاظ على شيء مما كانوا حققوه من حريات و مزايا؛ خاصة مع الانطلاقة الاقتصادية و الرأسمالية منذ القرن 16 و بداية القرن 17م، فلما بدا الانحسار الاقتصادي الاقطاعي، تحول الرأسماليون و البرجوازيون إلى الأرض الزراعية ليتحكموا فيها، و ظهرت ملكيات جديدة و أراضي مستأجرة[7].

---

[1] جاك لوغوف- ترجمة محمد الطاهر المنصوري- **التاريخ الجديد**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- تموز(يوليو)2007- ص15.

[2] فرغلي علي تسن- مرجع سابق- ص54،55،59.

[3] روبرت سي الن- ترجمة محمد سعد طنطاوي- مرجع سبق ذكره- ص38.

[4] اعتبرت الكنيسة ان الذين يؤمنون بالعلم و الالة من صنف الملحدين.

[5] فرناندو بروديل- مرجع سبق ذكره-ص ص384،385.

[6] ول وايريل ديوارنت- ترجمة عبد الحميد يونس- **قصة الحضارة، الاصلاح الديني- الجزء2 من المجلد6**- بيروت، لبنان- بدون طبعة- بدون سنة- ص121.

[7] فرناندو بروديل- ترجمة حسين شريف- مرجع سبق ذكره- ص ص384،385.

**خلاصة:** ان النظام الاقطاعي الاوروبي كان يعاني من عدم الاستقرار و كثرة الحروب، فكانت الكنيسة و السادة الاقطاع يوفرون للفلاحين الحماية، و على هذا الاخير تسخير جهدهم و وقتهم لخدمة و اشباع حاجات السادة الاقطاع، فكانت الهيمنة في توزيع البضائع و الخدمات لا استجابة السعر، و انما استجابة للقانون و العرف و الخوف من العقوبات الواجبة البالغة القسوة، الامر الذي جعل الشعب ينخرط في الجيش الملكي، و ساعدوه في القضاء على الاقطاعيين و وضع حد لتنافسهم، فأوروبا في هذه القرون المظلمة كانت تعيش الجهل و الفقر، في نفس الوقت الذي كان عصر النور للحضارة الاسلامية.

## المحاضرة الرابعة: تاريخ الوقائع الاقتصادية في العالم الاسلامي قبل الاستعمار الرأسمالي

**تمهيد:** يعد ظهور الاسلام نقطة تحول في تاريخ العالم، حيث بلغت الدول الاسلامية اقصى قوتها بتعاليم القران الكريم و السنة النبوية الشريفة، بالقضاء على العصبية و نشر روح التعاون و الاخوة بين المسلمين و رفع منزلة المرأة، و تحريم الربا، و القضاء على العبودية، الامر الذي جعل اتساع الدولة الاسلامية في ارجاء القارات الثلاثة.

**اولا/ اهمية التكافل الاجتماعي في الاقتصاد الاسلام:** التكافل الاجتماعي سمة مميزة للمجتمعات الاسلامية، حيث يفرض الاسلام على معتنقيه التكافل و التراحم فيما بينهم سواء على مستوى الحي او الدولة، بل بين المسلمين عامة مهما تباعدت ديارهم، و يرسم الرسول صل الله عليه و سلم صورة جميلة و رائعة للتكافل الاجتماعي، بقوله: **"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا"**، ثم شبك رسول الله بين اصابعه تأكيدا لمعنى يشد بعضه بعضا[1]. و لحماية من لا يتمكن من الحصول على المال، شرع التكافل الاجتماعي و التوازن بين افراد الامة منعا للتناقضات الصارخة في مستوى المعيشة، فشرعت الزكاة و وجب على ولي الامر ان يسعى لسد حاجة المعوزين؛ و ان يفرض لهم من بيت المال ما يمونهم، و شرع على القريب ان ينفق على قريبه المحتاج ممن تلزمه نفقته، و شرعت الكفارات و الهبات، و الصدقات و القروض و حق الضيافة، و شرعت الاضحية و العقيقة، ليتحمل المسلم بماله عوز الفقراء و المساكين، فيصل الغني الفقير، و تمتد يده اليه في اخاء و محبة[2]، و كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه دائما يردد:" ان الله عز و جل فرض على الاغنياء في اموالهم ما يكف الفقراء، فان جاعوا او عروا او جهدوا فبمنع الاغنياء، و حق على الله تبارك و تعالى ان يعذبهم[3]، لقوله تعالى في كتابه العزيز: **"و ما تنفقوا من خير يوف اليكم و انتم لا تظلمون"**[4]. و كرس قائد الامة الاسلامية محمد محمد صل الله عليه و سلم الثورة على الرق، فاصبح فك الاسير وجها من اوجه الضمان الاجتماعي، فقد سمح الرسول الكريم بفداء اسرى بدر كون العرب تأنف فكرة الرق و العبودية، اذ فدى طلحة بن عبيد الله لوحده عشرة من اسرى بدر بماله. كما ارسى نبينا سنة مباركة اخرى للضمان و التكافل تمثلت في قضاء دين الغارمين، و من احاديثه الشريفة:" **من**

---

[1] عطية عبد الواحد- **السياسة المالية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**- دار النهضة العربية- القاهرة، مصر بدون طبعة- 1991م- ص970.

[2] عبد الله بن المحسن الطريقي- **الاقتصاد الاسلامي اسس و مبادئ و اهداف**- مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر- الرياض- الطبعة الحادية عشرة- 1430هـ/2009م- ص 29.

[3] ابراهيم محمد البطانية، محمد سميرات، زينب الغريبي- **مدخل النظرية إلاقتصادية من منظور إسلامي**- دار الأمل للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى-2005- ص 250،199،175.

[4] سورة البقرة الآية 271.

**ترك مالا فلورثته، و من ترك دينا فإلى الله و رسوله**". كما لعب الوقف دورا هاما للتكافل الاجتماعي و صار الحبس في الاسلام من اعظم مصادر المال لنفع اهله، حيث بلغت قيمة الاوقاف التي حبسها الخليفة عثمان رضي الله عنه 200 الف دينار ببراديس، و خيبر، و وادي القرى، و تصدق علي رضي الله عنه بارضه بينبع، و وقف المغيرة بن عبد الرحمان بن الحارث بن هشام الدار التي نزل فيها الرسول الكريم في مقدمة المدينة بعد ان اشتراها من اصحابها. و لم تقتصر الصدقة على المسلمين و حسب، انما كان لأهل الذمة[1] حظا وافرا من بركتها، فكانت الدول الاسلامية مسؤولة تجاه رعاياها المسلمين و غير المسلمين، فأجرى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على اهل الذمة كبير السن و المحتاج رزقة من بيت المال، و اسقط عنه الجزية. كما شرع الارث تفتيتا للثروة؛ بتوفير الغنى للورثة، لأنه يدخل بمفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، لقول الرسول الكريم:" **انك تذر ورثتك اغنياء خير ان تذرهم عالة يتكففون الناس**"[2].

**ثانيا/ اهمية العمل و الإنتاج في الفكر الاقتصادي الاسلامي**: العمل من سنن الانبياء و المرسلين، فكان لكل نبي حرفة يحترفها، و كان الرسول محمد صل الله عليه و سلم يعمل في رعاية الاغنام و التجارة، و كان نوح عليه السلام بحارا، و ادريس عليه السلام يعمل بالخياطة، و ابراهيم عليه السلام بناء، و داوود عليه السلام حدادا، حيث ان الناس يختلفون في قدراتهم و ميولهم العملية و الذهنية. فالأصل تساوي البشر من ناحية الكرامة، اما التفاوت انما يكون في القدرات و المواهب، و ليس كما يتصوره اصحاب الانظمة الرأسمالية و الشيوعية، من انه ينقسم الى عمال و اصحاب عمل، و ان هناك صراعا طبقيا بينهما[3]. **و** اهتمت الدول الاسلامية بالاقتصاد، فكان الاستثمار اساسي لجلب ايرادات خزينة الدولة الاسلامية، هذا الاستثمار يقوم على شروط عقيدية لضبط السلوك، الذي يشجع القطاعات الانتاجية التالية:

ا/ **اهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد الاسلامي**: هناك الكثير من الآيات و الأحاديث الشريفة التي تحض على الزراعة والاشتغال بها، لقول الرسول الكريم: "**ما من مسلم يزرع زرعا أو يغرس غرسا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**"، حيث كان من أسباب التملك في الاسلام إحياء الأرض بزراعتها، لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم: "**من أحيا أرضا ميتة فله فيها**"[4]،كما تم الاعتناء بالري فحفرت القنوات و الترع، و جلبت المياه من الاراضي الزراعية في قنوات من الصخر و الرصاص احيانا، كما ادخل المسلمون للأندلس عدة منتجات جديدة، كالنخيل و القطن، و شجر التوت (لتربية دود القز) و قصب السكر، و اكثروا من شجر الزيتون حتى اصبح الانتاج يسد الاستهلاك المحلي و يفوق[5].

[1] و هم الذين لديهم عهد مؤبد مع دفع الجزية، و هو مصطلح فقهي اسلامي يقصد به كلا من اليهود و النصارى، الذين يعيشون تحت الحكم الاسلامي، او في البلاد ذات الاغلبية المسلمة.

[2] عبد الله بن المحسن الطريقي- مرجع سبق ذكره- ص29.

[3] نفس المرجع- ص ص163،164.

[4] نفس المرجع- ص322.

[5] ابراهيم شرقي- مرجع سبق ذكره- ص222.

**ب/ النشاط الصناعي:** حث الإسلام على القيام بالصناعة لما لها من مساهمة في تحقيق ثروة البلاد و قوتها، لقوله تعالى: "**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوا الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم**"[1]، كما تشير آيات كثيرة بكتاب الله تعالى إلى اهمية المواد الأولية والخامات المعدنية والثروات الحيوانية والزراعية، التي تقوم عليها الصناعات المختلفة[2]، لقوله تعالى: "**وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس**"[3]، و قوله ايضا: "**وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حليا تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون**"[4].كما تم الاهتمام بحق العامل، و ذلك من خلال أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، و نذكر منها "**أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه**"، و "**ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده**"[5]. كما ان حضارة الاغالبة اشتهرت بصناعة السجاجيد القيروانية المشهورة في اوروبا و المشرق العربي، كما اهتموا بالصياغة و عصر الزيتون، و صناعة السفن في سوسة و تونس، حتى اصبح الاسطول الاغلبي اكبر اسطول في حوض البحر الابيض المتوسط[6].

**ج/ نشاط التجارة:** يقول الله تعالى: "**يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم**"[7]، والتجارة في الإسلام تعني المعاوضة، وقد اعتبر الإسلام كل معاوضة تجارة، إلا أن تكون بالباطل أو السلع والخدمات المحرمة شرعا، لقوله تعالى: "**وأحل الله البيع وحرم الربا**"[8]. و للتجارة أهمية كبيرة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "**عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق**"[9]. و عن أبي سعد الحذري رضي الله عنه عن الرسول الكريم يقول : "**التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء**". لا سيما إذا عرفنا أن معظم الفتوحات الاسلامية التي تمت لم تكن عن طريق الحرب ولم ترق قطرة دم واحدة، ولكن كانت عن طريق التجار وصدقهم في معاملاتهم مع غير المسلمين[10]، و نشطت التجارة ايام الدولة الاموية بين الولايات الاسلامية، و كانت مدينة دمشق التجارية، مركزا هاما للقوافل بين العراق و اسيا الصغرى، و بين العراق و مصر[11].و مع اتساع رقعة الدولة الاسلامية تدفقت موارد و خيرات تلك البلاد الى العاصمة، فكان الخليفة عمر بن الخطاب هو اول من حمل الطعام في السفن من مصر، فاضحت المراكب ترسو في ميناء الجار بالمدينة المنورة[12].

---

[1] سورة الأنفال الآية 60.

[2] ابراهيم محمد البطانية، محمد سميرات، زينب الغريبي- مرجع سبق ذكره- ص322.

[3] سورة الحديد الآية 25.

[4] سورة النحل الآية 14.

[5] ابراهيم محمد البطاينة، محمد سميرات، زينب الغريبي- مرجع سبق ذكره- ص322.

[6] ابر اهيم شرفي- مرجع سبق ذكره- ص138.

[7] سورة النساء الآية 29.

[8] سورة البقرة الاية27.

[9] ابراهيم محمد البطانية، محمد سميرات- زينب الغريبي- مرجع سبق ذكره- ص322.

[10] اسامة السيد عبد السميع- مرجع سبق ذكره- ص232.

[11] ابراهيم شرفي- مرجع سبق ذكره-ص ص70،71.

[12] ابراهيم محمد البطانية، محمد سميرات- زينب الغريبي- مرجع سبق ذكره- ص 176.

**د/ التبادل الاقتصادي و تداول النقد:** في عصر النبوة و مع وجود النقود الذهبية و الفضية، نجد ان المقايضة كانت تحتل موقعا مهما في تبادل السلع و الخدمات، لقول الرسول الكريم:" **الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد**". اما تداول النقد فكان في بلاد الحجاز بالدراهم التي ترد إليهم من بلاد الفرس، و الدنانير التي ترد إليهم من بلاد الروم، وذلك بسبب رحلاتهم التجارية إلى هذه البلدان حيث كانت لهم رحلتان في كل سنة؛ إحداهما صيفا إلى الشام والأخرى شتاء إلى اليمن، و قد ذكرتا هاتين الرحلتين في القرآن الكريم: "**لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع و آمنهم من خوف**"[1]. كما ان الربا في الاسلام محرمة تحريما قاطعا بين المسلمين، و غير المسلمين فللمال حرمته، و حفظه واجب من اجل ضبط السوق. و الوقائع الاقتصادية في الإسلام، تبين أن المال الذي يخرج من بيت مال المسلمين للمشروعات الإنتاجية ترد بدون فائدة، فهند بنت عقبة طلبت من عمر بن الخطاب أن يقرضها في بيت مال المسلمين 4000 درهما تتجر بها و تضمنها، ولكنها خسرت، فقال لها عمر لو كان مالي لتركتك و لكنه مال المسلمين. و عن الزبير بن العوام رضي الله عنه التي زادت اعماله المصرفية، كان و كان لا يقبض وديعة الا اذا رضى صاحبها ان يجعلها في ذمته على سبيل الإقراض، ويرجعها لهم دون زيادة؛ و بلغت قيمة الودائع اي القروض الانتاجية ما قيمته 1200.000 دينار من الذهب، و هو رقم كبير بمقاييس العصر[2].

-و لم يغير الرسول صلى الله عليه وسلم و حتى لما تولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة شيئا في النظام النقدي، حيث استخدما النقود الأجنبية في معاملاتهم التجارية، حتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما فتح الشام ومصر، ضرب النقود العربية على الطراز البيزنطي دون معارضة، فنجد على قطع الفلوس البرونزية صورة هرقل الامبراطور البيزنطي واقفا وتحيط به الشارات المسيحية، و استمرت في خلافة عثمان بن عفان، و علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ولكن في عهد الخليفة الأموي الخامس عبد الله بن مروان وحد النقود، بالاستغناء عن النقود غير الاسلامية، و اعاد سكها على الطراز العربي الجديد سنة 77 هجري[3]. الا ان صهر المعادن و سك العملات في معظم بلاد المسلمين الى حد كبير مجالا مجالا شبه قاصر على اليهود، و ظل المسيحيون، و اليهود يعملون في القطاعات الحكومية لمصر خلال العصر الفاطمي

[1] سورة قريش.

[2] محمد حلمي الطوابي- اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2007- ص ص 237،238.

[3] خالد احمد سليمان شبكة- **التكييف الشرعي للأوراق النقدية وما ينبغي عليه عن أحكام شرعية**- دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2008- ص30،39،41،43،44.

في فترة (969-1171م)، و عصر الايوبيون (1171-1850م)، و خلال القرن 13م عندما اصبحت اقتصادات البلاد حكرا على الدولة، بدا المسلمون يحصلون على وظائف حكومية على حساب المسيح و اليهود[1].

**ثالثا/ الملكية في الاسلام:** يشجع الاسلام الملكيات، و الاقتصاد الاسلامي يقوم على تلك الملكيتين في ان واحد كأصل و ليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الجماعية و الفردية و يجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه و تحقيق التوازن[2]، و تتنوع الى[3]:

**ا/ ملكية خاصة:** يقول الرسول الكريم: "**من أحيا أرضا ميتا فهي له**"، و للمالك الحق بالانتفاع من المشروع بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة، او تعطيل الانتفاع تعطيلا يضر مصلحة الجماعة، و لذلك استعاد عمر رضي الله عنه جزءا من الارض التي كانت لبلال بن الحارث رضي الله عنه، و التي اقطعها له الرسول صلى الله عليه و سلم، يقال لها العقيق ليقوم بعمارتها حيث انه لم يستغلها كاملة، و عطل الانتفاع بهذا الجزء، فقال عمر: "**ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين**"[4].

**ب/ ملكية عامة:** ملكية مجموع الناس التي تتشارك فيها ولا يجوز التصرف فيها بيعا أو هبة أو إقطاعا، لقول الرسول صل الله عليه و سلم: "**الناس شركاء في ثلاث الماء و الكلاء و النار**".

**ج/ ملكية الدولة:** و نقصد بها بيوت أموال الدولة أو الخزينة، سواء كانت منقولة مثل النقود، أو غير منقولة مثل الأراضي.

**رابعا/ بيوت المال ثلاثة:** و التي تختلف باختلاف مصارف المال فيها[5]:

**ا/ بيت مال الزكاة:** الزكاة هي الركن الثالث من أركان الاسلام الخمس، فرضت في السنة الثانية للهجرة بالمدينة المنورة؛ و التي تصرف على ثمانية فئات، لقوله تعالى: "**إنما الصدقات للفقراء والمساكين و العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليكم حكيم**"[6].

**ب/ بيت مال المصالح:** و هو يصرف من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، و القيام ببناء المساجد و الجسور، الطرق، دفع الأجور، و يتم التمويل من موارد الخراج، الغنائم، الفيء، الجزية و الركاز.

**ج/ بيت مال الضوائع:** و موارده اللقطات، و التركات التي لا وارث لها، ومصارفة للفقراء و المحتاجين و المدينون.

---

[1] جيمس ليندري- مرجع سبق ذكره- ص 182.

[2] عبد الله بن المحسن الطريقي- مرجع سبق ذكره- ص 26.

[3] اسامة السيد عبد السميع- مرجع سابق- ص24.

[4] علي احمد السالوس- **الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة**- مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع- بيروت- 1418هـ/1998م- ص35.

[5] **نفس المرجع**- ص25.

[6] سورة التوبة الآية 60.

**خامسا/ النظام المالي للبلاد الاسلامية:** أنشأت الدولة الإسلامية بيتا للمال يقوم على رعاية مصالحها، وهو يشبه وزارة المالية في وقتنا الحالي، ولبيت المال موارد دورية في أوقات معينة من كل عام مثل الزكاة و الجزية و الخراج، و موارد غير دورية كخمس الغنائم و الركاز؛ و كانت الدولة تنفق هذه الموارد على المصالح العامة، و المتمثلة في:[1]

ا) **الغنيمة:** و هو مال الكفار الذي يظفر به المسلمون على وجه الغلبة و القهر، وتقسم الغنيمة الى خمسة اقسام أربعة منها للمقاتلة، و5/1 الباقي يدخل بيت المال، و تشمل الغنيمة الأسرى، السبي، الأراضي، و الأموال. فالأسرى هم المقاتلون من الكفار الذين وقعوا في اسر المسلمين، و السبي هم النساء و الأطفال الذين يقعون أسرى بيد المسلمين، و يجوز قبول الفدية عنهم، اما إذا كانوا من غير اهل الذمة، أو ممن ليس لهم كتاب كالدهرية، و عبدة الاوثان فيجوز استرقاقهم. اما الأراضي و هنا يكون اختيار قسمها بين المحاربين، و إنشاء وقفها للمسلمين، اما الأموال فالمقصود منها المنقولة كالماشية و النقود.

**ب) الفيء:** هو المال الذي وصل الى المسلمين من المشركين عفوا من غير قتال، فالأخماس الأربعة تنفق على الجند وغيرهم، اما 5/1 الآخر فقد كان من حق النبي صلى الله عليه وسلم.

**ج) الجزية:** لما كان المسلمين مجبرين على دفع الزكاة، و لما كان جميع رعية الدولة يجب ان يتشاركوا في دفع الضرائب، كانت تقبل الجزية من غير المسلمين وتسقط بإسلامهم؛ فدافعها يامن على نفسه و ماله، و كانت تؤخذ من الرجال الأصحاء القادرين لا ممن يتصدق عليهم، و لا ممن لا قدرة له على العمل، و كانت في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم و أبي بكر دينارا واحدا في السنة، و في خلافة عمر بن الخطاب على قدر الطاقة من اهل الذمة، فكانت مقدارا خفيفا إذا قيست بما كان يؤديه الفرد للدولة الساسانية البيزنطية.

**د) المكوس (العشور):** المكوس أشبه بالضرائب الجمركية في الوقت الحاضر، و هي 10/1 بضائع التجار غير المسلمين حين ينقلون بضائعهم من البلاد الإسلامية الى بلادهم، ومما يجدر ذكره أن العشر كان يؤخذ على التاجر وتجارته مرة واحدة في العام، و كان المسلمون يأخذون أيضا العشر من السفن التجارية التي تمر بموانئهم الكبرى، على سبيل المرور ، الراحة، و التموين فيها، كمرافئ اليمن، و مضيق جبل طارق.

**هـ) الخراج:** اهتمت الحكومة الإسلامية بأمور الزراعة و الري واستصلاح الأراضي الزراعية ومساعدة الفلاحين، لأنها كانت تدرك تماما مدى العلاقة بين الازدهار الزراعي؛ و بين ازدهار الموارد من خراج الأرض الذي يعتبر اهم مورد لبيت المال، و لقد كان للخليفة عمر بن الخطاب سياسة رشيدة حاسمة تجاه الأراضي الزراعية الجديدة التي تم فتحها من ايدي الفرس، مثلا أراضي العراق الخصبة الذي قرر ان تبقى هذه الأرض بدون تقسيم، وان يستمر أصحابها في زراعتها كما كانوا يفعلون في الماضي، على أن يدفعوا ضرائب الأرض مقدار 10/1، و ضرائب الرأس (الجزية). كما الزم أهلها بمواصلة العناية بالقنوات و السدود و الجسور، و تقديم المؤن مدة ثلاثة أيام للجنود الذين قد يمروا في البلاد، وهو ما يعرف بحق الضيافة. و اكتسى أشراف العرب و أغنياهم الضياع، و المزارع في أيام بني امية، و لكن كثرة الحروب، و الفتن

[1] محمد الخطيب- **تاريخ الحضارة العربية**- دار علاء الدين- دمشق، سوريا- الطبعة الأولى- 2007- ص 92،93،96،97،101،103.

أدت الى اهمال الزراعة. و لكن في العصر العباسي سلكت الدولة سياسة معتدلة في ناحية الضرائب، فازدهرت الزراعة حيث حفر العباسيون قناة وصلت دجلة بالفرات، حتى أصبحت واردات الدولة، و بعض رجال الخاصة تقدر بملايين الدنانير[1].

**سادسا/ حركة الأسواق في البلاد الإسلامية:** و قد استفادوا من المواسم المناخية لرحلتي الشام و اليمن، و المواسم الدينية حيث كان العرب يحجون الى مكة سواء قبل الإسلام أو بعده، وهذا يتطلب تبادلا تجاريا عاليا ليسد حاجات الوفود و الحجاج: "**ليشهدوا منافع لهم و يذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها و اطعموا البائس الفقير، ثم ليقضوا تفثهم و ليوفوا نذورهم و ليطوفوا بالبيت العتيق**"[2]. و كان العرب ينتقلون عبر الصحراء على البعير، و هو وسيلته الوحيدة في ذلك. بالإضافة الى قدرتهم على تصنيع السفن وإصلاحها، و معرفة حالات البحر من مد و جزر، رياح، طبيعة البحار من مضائق و ممرات، و مرافئ للتجارة العالمية قديما وحديثا، ومن طرق التجارة البحرية[3]. فكان طريق المحيط الهندي حيث يمر من الهند و الصين مارا بسواحل البلاد العربية في عمان، و اليمن، ثم البحر الأحمر الى الحبشة، مصر، العقبة، الحجاز، و قد ربطت التجارة بلاد الشام و مصر، و الحجاز، و اليمن، و العراق، و افريقيا[4]. كما اعتبرت التجارة مورد مهم لقريش، فتبيع ما عندها الاعراب القادمة إليها من البادية و لأهل القرى، و المدن البعيدة عنها، و تشتري ما يحملونه معهم من مواد و سلع، ثم تقوم قوافل قريش بنقل ما تكدس عندها من بضائع إلى أسواق الشام، و العراق، و تشتري في مقابل ذلك ما يحتاجه أهل الحجاز، و أعراب البادية من مواد و سلع، و وضع أمراء و مشايخ القبائل العربية لحركة البيع و الشراء أصول و قواعد و نظم، فأقاموا الأسواق الموسمية مثل سوق عكاظ الذي كان يقام بين مكة و الطائف، و سوق مجنة، سوق حباشة، و سوق ذي المجاز، و قد حددت القبائل العربية أوقات هذه الأسواق مع الأشهر الحرم التي يسود فيها الأمن و السلام بين الفئات المتنازعة. و كان كسرى يجهز كل عام قافلة تجارية، يرسلها إلى سوق عكاظ، و كذلك كانت تأتي قوافل أخرى من بلاد الروم و الحبشة و غيرها، فضلا عن الأفراد، و كم الاختلاط من فوائد متبادلة لم تكن تقتصر على العرب بوحدهم[5].

**سابعا/ ضبط الاسواق للبلاد الاسلامية:** و كان اهم الرجال في الاسواق ما سمي "**الصراف**" الذي يقوم بتغيير العملات، و تحديد القيمة الدقيقة للعملة الاجنبية اللازمة للتجار المسافرين لمبادلاتها بالعملة الاسلامية، حيث ان الفقه الاسلامي في العصور الوسطى، امر بأخذ العملات المعدنية، و التعامل بها في ضوء قيمتها الاسمية وفقا لوزنها، و ذلك لضمان النزاهة و الامانة، و كانت العملات المعدنية تباع و تشترى في اكياس و نقود مختومة من قبل مكتب المعايرة الحكومي، او من قبل احد التجار المحليين، و يختم على كيس النقود الوزن للعملات، فمثلا ختم على كيس النقود 80

[1] و من قراءة الف ليلة وليلة والسندباد البحري، نعلم ان كثيرا من الرحلات المائية تخرج من بغداد حتى البصرة، ومنها تسير في الخليج العربي حتى شبه جزيرة ملقا (أي الملايو) مارة من سيلان، كما نستدل من قصصهم ان العرب وصلوا الى اقصى الصين بل الى بعض جزر اليابان.

[2] سورة الحج الآية 28 و 29.

[3] فخري خليل النجار- **تاريخ الحضارة العربية**- دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، لأردن- الطبعة الأولى-2009 م/1430هـ- ص ص69،70.

[4] محمد الخطيب- مرجع سبق ذكره- ص 90،91.

[5] علي محمد معطي- **تاريخ العرب الاقتصادي قبل الاسلام**- دار المنهل اللبناني- مكتبة راس النبع- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2003م/1423هـ- ص ص204،206.

دينارا، الا ان قيمته 76دينارا، فبعضها يكون موقرا، او مقطوعا، او به خدشا، و من تم يخفض الوزن الاجمالي لكيس النقود بمقدار 04 دنانير. و كان موجود ايضا "**المحتسب**" او مفتش السوق للتأكد من ان الاوزان و المقاييس في السوق صحيحة، و كان تعيين المفتشين في السوق فوق مستوى الشبهات، بحيث لا يمكن شراؤهم بالمال، فكانت المعاملات التجارية تسير بصدق، و الالتزام بالأخلاق العامة واجب في الساحات العامة من السوق، و الحفاظ على اليقظة الدائمة، بترتيب بضاعة التجار ترتيبا جيدا خارج واجهات المحلات التجارية، مما يجعل السير ميسرا على الطرق، و الشوارع من قبل الحيوانات التي تحمل البضائع، و من قبل التجار و العملاء[1].

**ثامنا/ المؤسسات التجارية:** انتشرت المؤسسات التجارية في انحاء العالم الإسلامي مثل الخانات، الوكالات، الفنادق وكانت تقام على امتداد الطرق التجارية، مثل خان يونس الذي شيده خارج مدينة غزة الأمير يونس النوروزي أحد امراء الناصر محمد، حيث كانت الخانات من اجل التجار الركاض، الذي ينتقل من بلد الى اخر، ويقيم في كل بلد للبيع و الشراء، حتى يتوفر له قدر من الراحة، و الحياة الاجتماعية الطيبة[2]، فكان يضع بضائعه و أمواله في المكان المخصص له، و يتجه هو و أسرته الى المكان المخصص لإقامته فيستريح، و كانت الخانات خير مكان تودع فيه الأموال، ليس أموال التجار فقط، بل أيضا غير التجار، و أموال اليتامى، و الغياب، نظرا لما توفره من أسباب الحراسة و الأمن.[3]

## نموذج عن الوقائع الاقتصادية الاسلامية للدولة العثمانية

**تمهيد:** في بداية القرن 14م تأسست الدولة العثمانية، حيث كانت مجرد إمارة صغيرة داخل حدود العالم الإسلامي، تعتمد على فكرة الغزو ضد الكفار المسيحيين، فتم إخضاع و ضم الأراضي التابعة لبيزنطة في الأناضول و البلقان، و قد أصبحت منذ سنة 1517م، حين ضمت المنطقة العربية اليها أقوى دولة في العالم الإسلامي. و خلال عهد السلطان سليمان الأول (1520– 1566م)، تحولت الدولة العثمانية إلى قوة عالمية، و ذلك بفضل النجاحات المتتابعة التي تمتد من أوروبا الوسطى إلى المحيط الهندي، إلا أن الحروب الطويلة في القرن 17م، مع البلدان الاوروبية انهكت الدول العثمانية، إلى أن تحولت إلى مشكلة في السياسة الأوروبية، أو ما تسمى بالمسالة الشرقية، و هكذا فقد استمرت الحياة السياسية العثمانية تحت التأثير الأوروبي سنة 1920م[4].

**اولا/ خصائص الدولة العثمانية اقتصاديا:** تمتعت الدولة العثمانية بخصائص جعلتها القوة الاقتصادية العظمى للجهة الشرقية للبحر الابيض المتوسط بطابعها الاسلامي، و بقيت لعدة قرون منبسطة على ثلاث قارات، منافسة بذلك الامبراطوريتين البرتغالية، و الاسبانية المسيحيتين. و نلخص هذه العوامل فيما يلي:

ا/ **الطابع العسكري الاسلامي للدولة العثمانية:** الدولة العثمانية دولة عسكرية بالدرجة الأولى، وقد غلب على سيادتهم العامة الطابع الديني الاسلامي، و هذا سر من أسرار نجاحهم، و تأثروا بحضارات الشعوب التي سيطروا عليها، و اثروا

[1] جيمس ليندزي– ترجمة ناصر الحجيلان– مرجع سبق ذكره– ص ص173،175.

[2] محمد الخطيب– مرجع سبق ذكره– ص103.

[3] ثريا فاروقي– ترجمة حاتم الطحاوي– **الدولة العثمانية و العالم المحيط بها**– دار المدار الاسلامي– بيروت، لبنان– الطبعة الاولى– 2008 اذار/ مارس– ص125.

[4] خليل اينالجك– ترجمة محمد م الارناؤوط– **تاريخ الدولة العثمانية ، من النشوء الى الانحدار** – دار المدار الاسلامي – بيروت، لبنان – الطبعة الاولى–2002/09– ص ص9،10.

عليها من الناحية الإدارية و العمرانية و العسكرية، أما بعد فتح القسطنطينة فقد اهتموا بالحضارة، و تطويرها[1]. و يعتبر الجيش الانكشاري القوة الجوهرية للإمبراطورية العثمانية، و الذي يسمى بجيش المشاة (**يايا**)، و هو نظام عسكري جديد أدخله اورخان بن عثمان في القرن 14م، و ذلك من اجل توحيد الجيش الذي كان يتكون من عدة عناصر، و هو عبارة عن جيش من المشاة أصلهم من ابناء المسيحيين الخاضعين للعثمانيين، هؤلاء المسيحيين زيادة على انهم يدفعون الجزية، كان على هذه الشعوب أن تدفع للسلطان عددا من أبنائها الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 سنة، و يختار من بينهم الصالحين للخدمة العسكرية، و ذلك بتربيتهم تربية عسكرية إسلامية بعيدة عن كل التأثيرات السياسية و الطائفية، بحيث لا يعترفون إلا بالآغا رئيسا لهم، و بالسلطان كسيد عليهم، و الإسلام كدين لهم، و بالجندية كمهنة خاصة بهم[2]. و كان من واجبات الانكشاريين حراسة قوافل العربات المشحونة بالأموال الحكومية من المحافظات الى العاصمة، و محاصرة القلاع الكثيرة و الحروب، و بعد انتهاء الحرب كان عليهم العودة الى اوطانهم لممارسة الزراعة، و يعفون من دفع الضرائب[3].

**ب/ القانون الاساسي**: المبدأ الأساسي للقانون العثماني يقول أن الرعية و الأرض تعود إلى السلطان، و كان هذا المبدأ يوفر للسلطان السيادة المطلقة في الدولة، و يسمح له بالتخلص من كل أشكال السيادة القانونية في الولاية، كما كان يسمح بتأسيس نظام التيما،ر و ممارسة بعض الرقابة على الأوقاف، و الملكيات الخاصة، فقد ألغى نظام **السخرة**، و أدخل القانون العثماني نظاما ضريبيا أفضل من الإقطاعية، فقد اعتمد النظام الضريبي على مبدأ تحديد الضريبة حسب الثروة، و على جمع الضرائب حسب القانون و في وقتها، و قد أعفى حينها القساوسة، و الشيوخ، و الضعفاء، و النساء، و الأطفال من دفع الضرائب[4]. و وضع محمد الفاتح قرابة 20000 قرية، و مزرعة، كانت في السابق ضمن الاوقاف و الاملاك تحت رقابة الدولة، و وزعها على اصحاب التيمارات، و نتيجة للضغوط المختلفة بدا السلطان بايزيد الثاني التخلي عن سياسة ابيه، و هكذا فقد اعيدت للأوقاف شرعيتها، و اعيدت الاملاك لمالكيها القدماء اصحاب التيمارات، و طالبت غالبية السكان بتطبيق الشريعة في كل مجالات الحياة[5].

**ج/ التيمار**: و هو عبارة عن منح الأراضي الزراعية لقادة الجيوش، و يعود هذا النظام إلى مؤسس الدولة العثمانية السلطان عثمان على أن يتعهد قادة الجيوش بتجهيز الجيش، و لا ترد هذه الأراضي إلا متى بدر ما يبرر انتزاعها كتمرده على الحكومة مثلا، و التيمار لا يمنح حقوق اجتماعية، و سياسية كما كان عليه الإقطاعي في أوروبا، و لا يمنح أي لقب شرفي، و إنما يعتبر نفسه قد نال تلك الأراضي من السلطان مقابل ما يؤديه من خدمات جليلة للدولة، كما أن الإقطاعي الصغير لا يخضع للإقطاعي الكبير، بل كلاهما يخضعان للسلطان أو الوالي مباشرة[6]. و قد عمد النظام

---

[1] نفس المرجع- ص75.

[2] ابراهيم شرفي- مرجع سبق ذكره- ص266،268.

[3] ايرينا بيتروسيان- **الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية**- مركز جمعية الماجد للثقافة و التراث- دبي- 1427هـ /2006م- ص16،43.

[4] خليل اينالجك- ترجمة محمد م الارناؤوط- مرجع سبق ذكره- ص 118.

[5] نفس المرجع- ص ص48،49. .

[6] ابراهيم شرفي- مرجع سابق- ص268.

العثماني الى تطبيق الادارة المركزية، بدلا من الادارة اللامركزية الاقطاعية، و الى تثبيت قواعد عامة، بدلا من الضرائب و الامتيازات التي كانت بيد الاقطاعيين المحليين، و قد كان هذا النظام بالنسبة للفلاحين خطوة هامة الى الامام[1].

**د/ المدينة العثمانية:** يوضح تعداد عام1607م، ان الامبراطورية العثمانية تشمل 5530000 مدينة، و قصبة، و قرية، و في 1850م اصبحت تحتوي على 628000 قرية، و 94 مدينة يزيد عدد سكانها 100000 نسمة، و عدة الاف من القصبات. و تم انجاز مياه حميدية التي اسسها عبد الحميد من ماله الخاص ليستعمله فقراء استنبول، و كان صالحا للشرب، و الاستعمال، و لازالت حتى اليوم، و دهش الفاتح محمد عند دخول المدينة لاكتفاء اهلها بمخازن المياه تحت الارض، كما ان يهود اسكنازى كانوا اصحاب نفوذ في استنبول و ازمير و سلانيك، و اغلبهم من اليهود الذين طردوا من اسبانيا و البرتغال عام 1500م، و الذين لم يتمكنوا حتى من المرور لعصور طويلة و الذي يقبض عليه منهم يحرق حيا[2].

كانت الدولة العثمانية حتى القرن 18م، اكثر الاقطار رفاهية في العالم، و بالطبع لم تكن هناك تعادل بين المناطق التي تحكم اقطارا غير متجانسة الى درجة كبيرة، و لكن الفرق بين اغنى مناطق الامبراطورية و افقرها، لم يكن شاسعا بقدر ما نجده من فرق بين انجلترا و مستعمراتها في الهند لتلك الفترة، و لم يكن كذلك بقدر الفرق بين فرنسا و السنغال، على عكس الامبراطورية العثمانية فالمناطق الاكثر رفاهية كانت المدن الكبيرة وضواحيها كإستنبول، مرمرة، منطقة الاناضول الغربية، بورصة، الجزائر، بيروت، تونس، روملي، و كان الشخص الواحد في استنبول يستطيع في عام 1843م اكل 03 وجبات من الطعام يساوي 10 بارات[3]، و لا يمكن اليوم اكل وجبة واحدة بهذا الثمن نفسه، و ليس 03 وجبات، و لم يحدث تغير في مستوى الاسعار حتى 1912م بسبب التضخم الجزئي[4].

**هـ/ التبادل التجاري للدولة العثمانية:** لم تستورد الدولة العثمانية خلال القرنين 15 و17م اي شيء للبحرية و لا للجيش، اما المواد التي منع تصديرها فهي الخيل، الاسلحة، البارود، و معدن الرصاص[5]. و كانت الإمبراطورية العثمانية كاقتصاد عالمي قادرة على الأداء بدون استيراد البضائع الاستهلاكية التي يحتاج اليها غالبية السكان مثل الحبوب و المواد الغذائية الأخرى، و كان يتم تصنيع الحديد، النحاس، الأقمشة، و كل الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي بكميات كافية داخل الإقليم التابع للسلطان، أما في المواد الحربية فقد كان العثمانيون مكتفين دائما الى حد كبير[6].

1/ **التجارة الداخلية:** كانت قوافل سنوية تسافر على الطريق بين حلب و استنبول، و قوافل بين بلاد الشام و العراق، بالرغم من انخفاض عددها بعد منتصف القرن 18م، بسبب التجار الغربيين في الخليج، فإنها استمرت تحمل كميات مهمة من التجارة الداخلية، اما في بلغاريا كانت شبكة من التجار الجوالين يجوبون انحاء الريف المجاور، و كانت حلب تعيد توزيع الحرير المنسوج القادم من بورصة و توقات، و اماسيا في اراضي الشام الداخلية، بينما يرسل ريعه الى مصر،

---

[1] خليل انالجيك- مرجع سابق- ص 25.

[2] يلمان اوزتونا- ترجمة عدنان محمود سلمان- **تاريخ الدولة العثمانية**- مؤسسة فيصل للتمويل- **الجزء 02**- استانبول، تركيا- الطبعة الاولى- 1410هـ/1990 م- ص ص639،640.

[3] 10 بارات= جزءا من 400 جزء من الليرة الذهبية.

[4] يلمان اوزتونا- ترجمة عدنان محمود سلمان- نفس المرجع- **الجزء 02**- ص ص585،586.

[5] يلمان اوزتونا- ترجمة عدنان محمود سلمان- **تاريخ الدولة العثمانية**- **الجزء 02**- ص584.

[6] ثريا فاروقي- ترجمة حاتم الطيحاوي- مرجع سبق ذكره- ص55.

كما كانت بلاد الشام ترسل التبغ، و مواد الصباغة و الفاكهة، و الحرير الخام، و القطن الخام الى مصر، و تأخذ في المقابل البن، كما ترسل بلاد الشام بحرا الى الاناضول البضائع، و تستقبل منها المنسوجات بما فيها الحرير المنسوج، و الخشب، و الفراء، و الاسلحة. و من بلغاريا كان يأتي الارز، و التبغ، و الزيت، و النبيذ، و الصوف، و المعادن، و حدوات الخيول، و غيرها من الادوات الحديثة، و الحرير الخام، و شمع النحل، و الاقمشة الصوفية الخشنة، اما تجارة رومانيا مع الاسواق العثمانية فكانت تمثل 60٪ من التجارة الخارجية لهذه الولايات عند نهاية الفترة النابليونية[1].

**2/ التجارة الخارجية:** كانت موانئ الولايات العثمانية تشحن الصادرات الى العالم الخارجي سنة 1784م، فاليونان تصدر ما يقدر بـ 24٪ من اجمالي الصادرات العثمانية، و شمال افريقيا 4٪، استنبول 4٪، مصر 13٪، سوريا 23٪، ازمير 31٪. فمثلا مصر و فرنسا في التجارة الخارجية سادت تجارة اعادة تصدير لبن الموكا عن طريق مصر حتى اربعينات القرن 18م، حين بدا الفرنسيون يعولون على جزر الانتيل باعتبارها مصدرا جديدا. الى جانب التوابل و الادوية التي كانت تأتي بها مصر من جنوب اسيا، و الارز ، و الصوف، و مواد خام، و بضائع نصف مصنعة، بينما وارداتها بضائع مصنعة و اهمها المنسوجات الفرنسية. و كانت مصر تستقبل عدة قوافل من شرق افريقيا، تحمل العبيد، و الذهب، و العاج، و كذلك قافلة من المغرب مرتبطة بالحج السنوي الى الحرمين الشريفين[2].

**و/ انواع الاسواق في الدولة العثمانية:** أطلق العثمانيون على المجمع المختلط الذي يبيع السلع المتنوعة على شكل معرض في الهواء الطلق "**بازار**"، و المخازن الكبيرة التي تبيع السلع الثمينة بـ "**بادستان**" الذي يوجد في المدن المهمة، و المراكز التجارية فقط و لا يوجد في المدن الصغيرة، و كان يتحتم على التاجر الذي سيفتح مخزنا في البادستان ألا يكون في سجله التجاري أدنى ما يعاب عليه، و كانت المهنة في كثير من الأحيان تنتقل من الأب الى الابن، و مجمع المخازن المسقوف الذي تباع فيه البضاعة الشعبية، و الاستهلاكية و يسمى" **جارشي**"[3].

**هـ/ المرور البري و البحري:** تعتبر استانبول نقطة التقاء لجميع الطرق سواء البرية و البحرية، حيث في القرن 17م كانت الطرق البرية العثمانية اجود الطرق في العالم، كانت مرصوفة بحجر الجرانيت، صالحة لمرور الجيوش، القوافل، الخيالة و المشاة، و كان سوق الماشية فيها محظورا، و الطرق الفرعية كانت ترابية ممهدة، و كان يستغرق طريق استنبول البندقية بواسطة القافلة مدة 30 يوما إلى 45 يوما برا، ثم عن طريق البحر إلى البندقية الذي كان يستغرق 23 إلى 25 يوما، و كان تاتار او اولاق سعاة بريد الدولة يقطعون طريق استانبول-بغداد في 14 يوما، و طريق استنبول عكا في 13 يوم، و كانت جميع الطرق البحرية ترتبط بإستنبول، و لم يكن للدولة أسطول تجاري رسمي، فجميع السفن التجارية يملكها القطاع الخاص لنقل البضائع و البشر، و تسمح لهم الدولة بحمل المدافع، و السلاح بعد تسجيلها للحماية تجاه القراصنة، كما كانت السفن الحربية ترافق الأساطيل التجارية، و التي تحمل الحجاج، و البضاعة الخاصة للدولة[4]. و في غضون حرب

---

[1] خليل اينالجك- ترجمة قاسم عبده قاسم- **التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية**- المجلد 02- دار المدار الاسلامي- طرابلس، ليبيا- الطبعة الاولى-2007- ص ص 456،455.

[2] خليل اينالجك- ترجمة قاسم عبده قاسم- مرجع سبق ذكره- ص469.

[3] نفس المرجع - **الجزء 02**- ص ص601،600.

[4] نفس المرجع - **الجزء 02**- ص611،598،596.

الاسطول العثماني لأسطول البندقية التي استمرت من 1499 الى 1502م، تمكن العثمانيون من بناء اكبر سفينتين بحريتين، عرفتا في ذلك الوقت بحمولة 1800طن[1].

**ي/ دور الضرائب عبر تجارة الترانزيت:** تلعب الضرائب دور مهم في تمويل الخزانة، لان أسعار التوابل كانت تصل الى الانجليز من الهند بسبب الضرائب العثمانية إلى 03 أضعاف سعرها في موانئ الشرق الأدنى، فحتى نهاية القرن 16م، كان الجوخ الانجليزي[2] يصل الى آسيا الوسطى عبر اسيا الصغرى، و تقدر تجارة الترانزيت هذه لوحدها للخزينة العثمانية 300 ألف أوقية ذهبية[3] في السنة. لكن مع تأسيس شركة الهند الشرقية في عام 1600م، أصبح الانجليز يشترون التوابل مباشرة من السواحل الهندية، كما امر الشاه عباس للدولة الفارسية منع تصدير الحرير عبر الدولة العثمانية، واتخاذ مسارا آخر، و هو المحيط الهندي ليتفادى نقص الذهب، و الفضة[4].

**ثانيا/ الوقائع الاقتصادية للجزائر تحت حكم الدولة العثمانية**

**تمهيد:** برز رجال من البحارة المسلمين لمواجهة الصليبيين، ابرزهم خير الدين بربروس و اخيه عروج اللذان اخذا من جزيرة جربة موقعا بحريا لمواجهة الغارات الاسبانية، و طلب منه رجال القبائل بالجزائر استرداد ميناء بجاية من الاسبان، الذي كان يعد اكبر ميناء في المنطقة الشرقية من المغرب الاوسط آنذاك، و نجح عروج و ذاع صيته، و نقل قادته من جربة الى ميناء جيجل في الجزائر[5]. و كان الاخوة بربروس اصحاب سفن اغنياء، وصلت شهرتهم الى تركيا، و كانوا معروفين في مصر و رودس، مقتنعين بوجوب تأسيس دولة في شمال افريقيا، لإمكان صد المسيحيين، فارادوا اخراج الاسبان من القطاع الغربي (وهران)، اما القطاع الداخلي الذي يقع على حدود فاس، فكان تحت حكم مستقل لسلالة عبد الواحد او زياني (تلمسان)، و كانوا هؤلاء عاجزين عن الدفاع حيال الهجوم الاسباني؛ و دخل بربروس بجاية بـــ04 سفن، و اغرق احدى السفن الاسبانية الـ09 التي حاولت منعه، و ظفر بـــ 02 منها، و اجبرت الـ 06 الباقية على الفرار، و بدا بربروس بحل الخلافات الداخلية للجزائر[6].

**ا/ واقعة الحكم الاسلامي العثماني على الاقتصاد الجزائري:** بالرغم من ان الدولة الجزائرية كانت معروفة في عالم البحر الأبيض المتوسط، بقيامها على نظام حربي فعال بواسطة حكومة عسكرية لا تؤتمن، فان القوة الجزائرية انما كانت تعتمد على المؤسسات المالية السلمية، و لقد كانت المصادر الطبيعية للدولة تسير على نظام مركنتالي، اعطى للجزائر استقرار في التوازن التجاري، و في الإنتاج الكافي خلال الفترة السابقة لأيام الاتراك، و قد صمم الحكم التركي ليس فقط للمحافظة على النظام الاقتصادي الذي كان موجودا، و لكن لتقويته اكثر، فكانت الفضة هي أداة التعامل الأساسية

[1] خليل اينالجك- ترجمة محمد .م. الارناؤوط- مرجع سبق ذكره- ص51.

[2] * الجوخ نوع من القماش من أنواع اللباد منذ العصور القديمة (feutrine).

[3] * 01 اوقية ذهبية = 54 اقجة.

[4] خليل اينالجك- ترجمة محمد م الارناؤوط- مرجع سابق- ص ص 73،74.

[5] مفيد الزيدي- **العصر العثماني**- دار اسامة للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- بدون طبعة-2009- ص43.

[6] يلمان اوزتونا- ترجمة عدنان محمود سلمان- **تاريخ الدولة العثمانية**- مؤسسة فيصل للتمويل- **الجزء 01**- استانبول، تركيا- الطبعة الاولى- 1408هـ/1988م- ص240،242،245،247،248.

في العملة الجزائرية، بما يسمى الدورو الجزائري[1]، و الذي يحتوي على 10 غرامات من الفضة عالية النقاء، كما توسعت التجارة الشرعية للجزائر، و لكن العائد الأساسي، تمثل في فرض الاحتكار من طرف الدولة في بعض الاحيان، بهدف جمع المداخيل المضمونة، و التي تتمثل في:

– اعتبر الملح مادة محتكرة على المستوى الوطني، و لا يمكن تصديره، في حين كان يعتبر زيت الزيتون، و الجلود المدبوغة مسموحا به ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية فقط.

– و قد كانت الجزائر تشترط أيضا استخراج رخص خاصة لتصدير الحبوب، و الأغنام، كما كانت حقوق تصدير الجلود، و الشمع، و الصوف تعطى في شكل امتيازات سنوية لمن يدفع اكثر.

–كانت ضريبة الاستيراد على كل المواد هي 12.5%، و على الصادرات 2.5%، و هناك تكلفة الميناء و التي تقدر بـ 12 دولار اسبانيا[2].

– كانت الجزائر تحصل على المساعدات العثمانية، و كان هناك في الوقت نفسه، استمرار لتجارة شرعية كانت تقوم بها الموانئ الجزائرية، لمخارج المنتوجات الداخلية للبلاد، و كانت مداخيل هامة من مصادر أخرى، خاصة من مدخولات القرصنة التي تتحول للدولة، من ثلاث مصادر رئيسية، و المتمثلة في الغنائم من حمولات السفن التي تؤمن من البحر، مبالغ افتداء الاسرى، حيث كان بيع و توزيع المسيحيين الاسرى، يشكل أوسع قسم لمدخولات القرصان بمدينة الجزائر، من خلال المبالغ التي تعطى لافتدائهم، و عندما كان يباع يسجل في الخزينة كحراس أو كخدم، و الذين لا يباعون فيستعملون للخدمة في الحجارة عبر طرق الايالة، أو دار الصناعة في ورشات بناء السفن لانهم ملك للدولة. بالإضافة الى الجزيات التي تدفعها مختلف الأمم الأوروبية، تحت تدابير اتفاقيات شكلية لحماية سفنها من استيلاء القرصان، بالإضافة الى الاذن بالإرساء، و رسوم إعادة السفن للوضعية السابقة، و تصليحها في ورشات بناء السفن[3].

– اما النشاط الفلاحي فكانت الجزائر تعتمد على قاعدة من الإنتاج الزراعي الجيد، فإنتاجية المتيجة في زمن الاتراك كان على أساس المظهر الرعوي الزراعي، مع وجود عدد من المنازل الصغيرة البيضاء، التي تنتج المحاصيل للتبادل، و تحقق الاكتفاء الذاتي، و التي من حولها الأشجار المثمرة، و قطعان الدجاج و الأنعام، و الكثير من الرحاوات لطحن الحبوب الموجهة للمدن الجزائرية. و قد كان خمر الجزائر لموسم (1723–1724م)، يعتبر كامل التساوي لأجود ما يمكن ان تنتجه أوروبا من خمور، و في تلك السنة أصيبت بساتين الكروم بتيفوس المستنقعات، فاصبح ينظر بعدها كنوعية إنتاج مساوية للخمر العادي لدى الفرنسيين و لا تفوقه، أما في زمن فرنسا تحولت هذه الضيعات الصغيرة الى ملكيات واسعة جدا، و كل منها تتحكم فيها بيت اقطاع سقفها من القرميد الأحمر، و قد خصص لإنتاج الحمضيات، و عنب الخمور ليصدر لأوروبا[4]. حيث كان يكفي بشلان، و نصف البشل[1] لزرع الايكر من الأرض، و المردود العادي كان يتراوح بين بين 8 و 12 بشل، و كان معدلها هو 50 حبة للسنبلة الواحدة.

[1] Duru Cezayir.

[2] نفس المرجع– ص ص142،146.

[3] نفس المرجع– ص 155،150،156.

[4] وليم سبنسر– ترجمة عبد القادر زيادية– **الجزائر في عهد رياس البحر**– دار القصبة للنشر– الجزائر– بدون طبعة– 2006– ص135،139،140،158.

– و كانت الزراعة القبائلية تحت حكم الاتراك مزدهرة، فكانت مدينة عنابة لوحدها تزود الحليب، و الزبدة حتى الى مدينة تونس، و جزيرة جربة أيضا، خلافا للوضعية الحزينة، و البالغة الفقر التي وصلتها المنطقة للحكم الفرنسي، و كانت اجود خيول المنطقة البربرية تصدر للأسواق الأوروبية عبر موانئ القل، و بجاية، كما كانت تصدر ايضا المصادر المعدنية، و المائية كالحديد، الرصاص، المرجان. فكانت المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي، و بصورة خاصة منطقة القبائل، مسموحا لها بالحكم الذاتي تحت شيوخ قبائلها و مجالسها، و ذلك مقابل مبالغ للخزينة الوطنية.

**ب/ الازمة الرأسمالية الفرنسية سبب في استعمار الجزائر:** كانت للجزائر مصالح تجارية مع فرنسا، و انجلترا ، و اسبانيا، فهاتان الدولتان الاخيرتان هما في حالة حرب ضد فرنسا، و تشددان الخناق عليها، إلى جانب بقية الدول الأوروبية، و كلهم تربطهم معاهدات صلح مع الجزائر، فكانت التجارة البحرية الفرنسية تعاني صعوبات، و مخاطر، من جراء المنافسة الحادة التي تتعرض لها من طرف التجار الاسبان، حيث تمكن الاسبان، من الاستحواذ على تجارة الغرب و الوسط. و في سنة 1795م، تم تأسيس شركة التجارة بكري و بوشناق، بأموال سحبت من الخزينة الجزائرية، و قاموا بتموين فرنسا، فظهور شركة اليهوديين بكري و بوشناق في هذا الوقت، يمثل استجابة لمصالح الأطراف المعنية الثلاثة:

1/ السماح لفرنسا باستقبال كميات من القمح عن طريق مأمون، فالعلم الجزائري (دولة محايدة في الصراع الدائر) يمثل حماية كافية لسفن الشحن المتجهة إلى مرسيليا.

2 / يتم الدفع على الاجل، و هي ميزة لها قيمتها بالنظر للضائقة المالية التي تعاني منها فرنسا.

3/ أسعار الحبوب التي كان يعرضها البيت التجاري لبكري عبر مرسيليا كان مغريا، مقارنة مع أسعار الحبوب للقنوات الأخرى.

4/ الارباح التي سيحققها التاجر من خلال هذه المعاملات، خاصة خلال 4 سنوات الأولى، من تأسيس الشركة ستكون ضخمة جدا.

5/ أما بالنسبة للجزائر و حسب المؤشرات التي تم رصدها، لم يتم دفع فائدة مادية مباشرة تجنيها الدولة من وراء تشجيعها على إنشاء هذه الوساطة، فتجارة الحبوب كانت لا تزال مقيدة برخص التصدير، فقدر المبلغ المستحق للتاجرين ما بين 3 إلى 4 ملايين فرنك فرنسي، برأسمال خالص بدون فائدة، سددت الحكومة الفرنسية نصف مبلغ القرض الذي حصلت عليه من الجزائر[2]، و حتى في وقت الثورة الفرنسية كان الداي مستمرا في تزويد فرنسا بالقمح، و اللحوم المملحة، و الجلود، بينما كانت فرنسا محاصرة من جميع الجهات، و زود الداي الجيش البونابرتي بالمؤن في فترة الحملتين الايطالية، و المصرية، و كان القسم الاكبر من هذه المواد قد صدر كقروض، و لم يتقاضى الداي منها شيئا، فاعتبر ان الجانب الفرنسي قد خدعه[3]، و حرص الداي حسين على استرجاع الشركة اموالها التي بذمة فرنسا، لاستخلاص الديون الجزائرية التي بذمة تلك الشركة، و كانت قيمتها الاصلية 24 مليون فرنك فرنسي، و هي قيمة حبوب باعها المحتكران اليهوديان

---

[1] الايكر لدى الانجلوسكسونيين اقل من الهكتار، البشل هو وزن الحبوب و هو اقل بكثير من القنطار.

[2] جمال قنان – **العلاقات الفرنسية الجزائري (1790–1830م)**- المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر و التوزيع – وحدة الطباعة الرويبة ANEP- 2005- ص273، 275، 276، 289.

[3] محمد علي القوزي- **دراسات تاريخ العرب المعاصر**- دار النهضة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 1999- ص 464.

لفرنسا اواخر القرن 18م، و بداية القرن 19م، و قد نزلت تلك الديون بموجب اتفاقية 28 اكتوبر 1819م الى 07 ملايين فرنك، لكن الحكومة الفرنسية امتنعت عن تسديد كامل مستحقاتها، و تماطلت، و تامرت مع الشركة اليهودية، و ادى موضوع الديون الى ازمة بين البلدين، و انتهى الخلاف بغزو عسكري فرنسي للجزائر[1].

**ثالثا/ انهيار الدولة العثمانية:** تعرضت الامبراطورية العثمانية لمجموعة من العوامل التي سبت الى انهيارها، نذكر منها:

– مع منتصف القرن 16م، لم يعد الجيش الانكشاري كالسابق، قوة قادرة ان تكون سندا للعرش مهما كانت الظروف، فبعد ان اكتسب الفيلق الانكشاري قوة مستقلة، صار يعبر عن مصالحه الطائفية التي سببت مشاكل عنيفة، التي غالبا ما تتناقض مع السلطة العليا، و عدم وجود الآمال في الترقي لدرجات الخدمة، حيث ان الحملات على الشرق كانت بقدرات مادية ضئيلة و محدودة، خاصة في الفترة (1553–1554م) بمطاردة العدو في المناطق الجبلية القاسية التي عانى منها المشاة الانكشاريين اكثر من غيرهم[2]، فلوحظت الاهمية لتدمير قوات الانكشارية سنة 1826م، الذي كان له دور اقتصادي و اجتماعي، ففي استنبول و في مدن كثيرة، كان الانكشاريون يؤدون دورا حاسما في اقتصاد المدينة العثمانية، فكانوا قبل ذلك مجموعة من الحرفيين، و ارباب الطوائف، و كانوا على جداول الرواتب العسكرية، و ادت اعمال السلطان في هذا العام الى نزع سلاح ارباب الطوائف في المدن، و طلب الحماية من الاقوى نفوذا و الاكثر تنظيما، و هذا الذي مهد الى الليبرالية الاقتصادية العثمانية[3].

– اما القرن 18م، بدأت المدن و الاسواق العثمانية الدخول في عمليات الائتمان العالمية، و قد نشطت حركة تبادل الاوراق المالية بين الوسطاء الفرنسيين في استنبول، و اجزاء اخرى من شرقي المتوسط، و عكست هذه الحركة زيادة واردات استنبول عن صادراتها، و هو ما استوجب تغطيته بفيض من القروض، و تدفقت الكمبيالات بين الاسواق الكبرى في اوزنكايوفا، من خلال المصرفيين اليونانيين، و الارمن في ادرنة و استنبول، و انخرط التجار العاملون في المياه العثمانية في شبكة مالية متنامية، شملت بنوكا في البندقية، و فيينا، و ليفورنو، جنوى، و امستردام، فكانت تجارة جديدة و نشطة في النقود، و الاوراق التجارية في المركز الاقليمي لبوخاريست، حيث ان في عام 1795م، قدم الصيارفة من اصحاب رؤوس الاموال التماسا، للحصول على مرسوم يضفي الشرعية على اخذ الفوائد الممنوعة رسميا في الشريعة الاسلامية[4].

– و كانت النخبة السياسية، و الميسورة الحال من اهل المدينة يستهلكون التوابل الهندية، و مواد الصباغة، و كذلك القطن الجيد بكميات كبيرة، و قد أدى استيراد كل هذه المنتجات الهندية، و اليمنية الى تدفق خارجي للذهب و الفضة، حيث كان استخراج المعدنين النفيسين من الأراضي العثمانية بكميات قليلة، وهذا السبب وحده كافي من وجهة نظر السلاطين، و الوزراء للحفاظ على العلاقات التجارية مع الدول، التي كان تجارها يستطيعون الوصول و لو بشكل غير مباشر الى الفضة، التي كان يستوردها ملك اسبانيا، و بعض التجار من المكسيك و البيرو، و قد دفعت هذه الحاجة الى

[1] بشير بلاح– **تاريخ الجزائر المعاصر 1830/1989م**– الجزء الاول– دار المعرفة– الجزائر– بدون طبعة– 2006– ص 47.

[2] ايرينا بيتروسيان– مرجع سبق ذكره– ص161.

[3] خليل اينالجك– ترجمة قاسم عبده قاسم– مرجع سبق ذكره– ص495.

[4] نفس المرجع– ص467.

التسامح مع أنشطة التجار البنادقة، الانجليز، الفرنسيين، و الهولنديين، و حتى دعمها على الرغم من انهم كانوا يحدثون فوضى داخلية، و هذا من اجل تأمين حاجات البلاد، و الجيوش، و سكان العاصمة[1].

– تركيا التي كانت حتى 1850م، تفوق صادراتها وارداتها، اضطرت بعد هذا التاريخ الى ان تستورد أكثر مما تصدر، إذ انها لم تتمكن من منافسة البضاعة الاوروبية، التي كانت تصنع بالماكينة، و تصدر بكميات هائلة، و بسعر ارخص، و اضطرت إلى استيراد الأسلحة الثقيلة، و كانت مدينة بورصة مركزا عالميا للنسيج الحريري لعدة قرون، و حتى العام 1914م كان مجموع ما ينسجه 35 معملا في بورصة من الحرير الخام 1000طن، و كانت الهند اكبر منافس لها، الا ان بعد 1800م، تطورت صناعة النسيج الاوروبي بسبب الاختراعات الجديدة، و اضطرت الدولة العثمانية الى استعمال تلك الماكينة، و قضى النسيج الانجليزي الحديث، على تفوق المنسوجات العثمانية، و الهندية في القرن 19م[2].

– من الناحية العملية يعتبر سقوط السلطان عبد الحميد الثاني من الحكم، هو النهاية الحقيقية للدولة العثمانية، لا سيما بعد ان تولى الحكم شقيقة محمد رشاد الخامس (1909–1918م)، و الذي كان العوبة بيد رجال جمعية الاتحاد و الترقي (تركيا الفتاة) العلمانية الموالية للصهيونية، و للقوى الدولية، و لما نشأت الحرب العالمية الاولى انفصلت الولايات العربية عن الدولة العثمانية المنهارة، و خضعت لبريطانيا و فرنسا، و اصبحت تركيا دولة قائمة بذاتها ليس لها ولايات تابعة، بإنهاء الخلافة الاسلامية عام 1924م، تأكيدا للسيادة العلمانية على جميع مناطق تركيا؛ و لهذا عندما تسلم مصطفى كمال السلطة، عمل على فصل الاتراك فصلا تاما عن الاسلام و الحضارة الاسلامية، من خلال:

– الغاء الخلافة الاسلامية، و الغاء اللغة العربية و الحرف العربي، و استبداله بالحروف اللاتينية.

– الغاء الحجاب بالقوة، و منع لبس الطربوش.

– اقصاء الشريعة الاسلامية عن الدولة و مؤسساتها، بتبني الانظمة و القوانين المدنية، و اعتماد انظمة التعليم العلمانية.

– جعل العطلة الاسبوعية يوم الاحد بدلا من يوم الجمعة، و اغلاق المدارس الدينية.

– تحويل جامع ايا صوفيا، و جامع السلطان احمد الفاتح الى متحفين، و منع الصلاة فيهما.

–تقريب اليهود و القوى الاجنبية لا سيما البريطانية[3].

**الخلاصة:** كانت البلاد الاسلامية قوية طيلة العصور الوسطى، الامر الذي ساعد على تنشيط الاقتصاد الوطني، فقد اعتنوا بالزراعة، و الصناعة، و التجارة، اذ كان توسع الدولة الاسلامية يختلف في مبادئه، و حققت الامبراطورية الاسلامية العثمانية ازدهارا في كل الميادين و خاصة الاقتصادية، عكس الدول الاوروبية الهمجية التي محقت كل حرية و اختلاف في البلاد الذي دخلتها، فساءت اوضاعها الاقتصادية، كما فعل الاحتلال الفرنسي بالاقتصاد الجزائري الاسلامي.

## المحاضرة الخامسة: النظام الرأسمالي

**تمهيد:** رغم أن الرأسمالية في بعض صورها هي الأساس حاليا لكل اقتصادات دول العالم تقريبا، الا انها لم تكن تمثل خلال معظم سنوات القرن الماضي، سوى واحد من ثلاثة مناهج رئيسية للتنظيم الاقتصادي، فدرسنا النظام الاسلامي

[1] ثريا فاروقي– ترجمة حاتم الطحاوي– مرجع سبق ذكره – ص55.

[2] يلمان اوزتونا– ترجمة عدنان محمود سلمان– مرجع سابق– الجزء 02– ص 591.

[3] حسان حلاق– **تاريخ الشعوب الاسلامية الحديث و المعاصر**– دار النهضة العربية للطباعة و النشر– بيروت– الطبعة الاولى– 2000– ص44،41،46،45.

الذي تداولته الحكومات الاسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي، و الذي لازال منهجا متداولا بين الشعوب، بالرغم من الابتعاد عنه سياسيا. اما المنهج الثالث فهو الاشتراكية الذي تمتلك الدولة وسائل الانتاج، و تسعى مؤسساته إلى تعظيم الصالح الاجتماعي بعيدا عن مبدا الربح. فيا ترى، ما هي اهم الافكار التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي؟

**1/ مبادئ النظام الرأسمالي:** يقوم النظام الرأسمالي على افكار النظرية الكلاسيكية، و على بعض الفرضيات و الآراء التي وضعها مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أمثال ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون باتيست ساي، فقد أقر الكلاسيك قاعدتين أساسيتين هما:

**أولا/ قاعدة الحياد المالي:** طالب الكلاسيك بان تبتعد الدولة كلية عن الميدان الاقتصادي، و دورها ينحصر في تعبئة الإيرادات العامة (الضرائب و ايراد الدومين العام)، و القيام بالنفقات العامة، و تكون حيادية بحيث لا يؤثر تدخلها بفرض الضرائب على قرارات و تصرفات الأفراد في القطاع الخاص باي شكل من الاشكال.

**ثانيا/ قاعدة توازن الموازنة:** و ذلك بتعادل اجمالي إيرادات الدولة مع اجمالي نفقاتها تعادلا تاما، حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة في أضيق الحدود، ليتم تغطيتها من الضرائب، و تقوم كل من النفقات و الإيرادات بتعويض التغيرات النسبية التي أحدثها الجانب الاخر[1]، و من اهم خصائص النظام الرأسمالي:

**ا/ الملكية الخاصة:** التي تسمح للناس بامتلاك الأصول الملموسة كالأراضي، و البيوت، و الأصول غير الملموسة كالأسهم و السندات لتحقيق المصالح الخاصة بهم، بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية.

**ب/ آلية السوق:** التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي، من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع و المشتري، فتقوم الأسعار بدورها بتخصيص الموارد، التي تسعى لتحقيق أعلى عائد، و لا تقتصر على السلع و الخدمات، و إنما تشمل الأجور أيضا.

**ج/ الحرية الاقتصادية:** حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك، و الإنتاج، و الاستثمار، حيث يمكن أن يشتري العميل مشتريات أخرى عند شعوره بعدم الرضا، و أن يسعى المستثمر للدخول في مشروعات أكثر ربحية، و أن يترك العامل وظيفته للحصول على اجر أفضل.

د/ **تشجيع المنافسة الكاملة:** و ذلك من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق و الخروج منها، فتؤدي الى تعظيم اثر الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين و المستهلكين[2]. فهي نقيض الاحتكار، و هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم السوق نفسه بنفسه، دون أي حاجة لتدخل الحكومة، و الأفراد، و هذا ما يسمى باليد الخفية التي توجههم، حسب وصف ادم سميث في كتابه المنشور عام 1886م بعنوان **ثروة الامم**، الامر الذي يحقق للمنتجين اقصى ربح، و للمستهلكين اقصى منفعة، بحسب أسعار السوق.

---

[1] كردودي صبرينة- **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**- دار الخلدونية – الجزائر – الطبعة الأولى - 1428هـ/2007م- ص ص88،90.

[2] ساروت جاهان و احمد صابر محمود**– ما المقصود بالرأسمالية؟** - الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع- مجلة التمويل و التنمية- يونيو 2015- العدد 52- الرقم 02- ص44.

**هـ/ تساوي منفعة الأجر**: حيث يوظف عدد معين من وحدات العمل، يعني أن الأجر الحقيقي للعمل هو ما يكون كافيا بالكاد، إلا أن هذا متوقف على احتمال أن يضطرب التساوي بالنسبة لكل وحدة فردية من العمل، و بالتالي فيمكن للفرد الامتناع عن العمل، بدلا عن القبول باجر يساوي بالنسبة لهم منفعة تقل عن حد أدنى معين؛ فكانت تنجم عنها **البطالة الاختيارية** التي تعود لرفض وحدة عمل، أو عجزها عن قبول العائد المناظر لقيمة الناتج المنسوب إلى إنتاجيتها الحدية، و هذا بسبب رفض التشريعات أو العادات الاجتماعية أو الاستجابة البطيئة للتغير أو لمجرد العناد الإنساني، اما **البطالة الاحتكاكية** فهي التأخر في الوقت بسبب تغيرات غير متوقعة، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، التي تأخذ بعض الوقت، فدائما تكون نسبة معطلة من الموارد بين وظيفة و أخرى[1].

**2/ تناقضات النظام الرأسمالي**: ان النظام الرأسمالي يحوي في خصائصه مجموعة من التناقضات، حيث يكرس حقوق الملكية و التي تبدو حكرا على الاغنياء، و لكن حتى الدول المتقدمة مليئة بأمثلة عن حقوق الملكية غير المسجلة في سندات رسمية مثل المنازل، و الانشطة التجارية التي تبنى على ارض مشاع او ملك للحكومة و لكن مهملة، فلا يمكنهم قانونيا تأجيرها، او بيعها، او توريثها لعائلاتهم، او ضمانها للحصول على قروض، حيث تفيد القيمة الاجمالية للأملاك التي في حيازة الفقراء غير المستغلة قانونيا بأكثر من 09 ترليون دولار، و التي يمكن استخدامها كضمان للاعتماد المالي، و هو ما يعادل 90 ضعف حجم اعانات التنمية، التي تمنحها الدول الغنية للعالم النامي طوال الثلاث عقود الماضية[2].

– لم تعد البطالة مصيرا حديا في الرأسمالية، اذ هي تصيب من حيث طاقتها الكل، و تصيب الديمقراطية ايضا، و بالتالي فإنها تزيل مسؤولية التشغيل، و الديمقراطية، و بالتالي تدفن شرعيتها الخاصة، فمستوى التشغيل في بريطانيا لم يبق منه سوى 3/1 السكان المؤهلين للعمل الكامل، و في المانيا يشكلون 60٪، و قبل عشرين سنة كانوا لا يزالون يشكلون في البلدين 80٪، و قد راح كل شيء ينمو، كالبطالة و اضطراب مواقيت العمل الجزئي، علاقات التشغيل غير المضمونة، فنحن نسير في اتجاه رأسمالية بلا عمل، و ذلك في جميع دول العالم المصنعة[3].

– التوزيع غير متكافئ في الدخل، فالعامل الحدي يحصل على اجر يعكس اسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع، و على حسب قانون الغلة المتناقصة، فان اجرهم يتناقص مع إضافة عمال جدد، و الاجر الحدي يقرر الاجر للجميع بالرغم من انهم يحققون مكاسب بأكثر مما يحصلون عليه من اجر؛ و هذه هي القيمة الفائضة التي يخلقونها و التي تعود للأسف للرأسماليين.

– التوزيع غير متكافئ للسلطة، تأتي من سلطة الرأسمالي الذي لا تقتصر على حدود مؤسسته، فهي تمتد الى المجتمع، و الدولة، فالحكومات المعاصرة تضع نفسها في خدمة مصالح الشركات، او سلطة دوائر الاعمال[4]، حيث بقى الاعتقاد مستمرا بان الملكية لها السلطة النهائية، ففي الجلسات السنوية يتاح للمساهمين المعلومات عن الاداء، و الايرادات، و

---

[1] جون ميناردكينز– ترجمة إلهام عيداروس – **النظرية العامة للتشغيل و النقود** – هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث – أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة– الطبعة الأولى – 1431 هـ / 2010 م– ص64،65.

[2] تشارلز ويلا– ترجمة زينب حسن البشاري– **الاقتصاد عاريا، عرض طريف و مشوق للمفاهيم الاقتصادية**– كلمات عربية– بدون طبعة– بدون سنة– ص274.

[3] اورليش باك– ترجمة ابو العيد دودو– **ماهي العولمة**– منشورات الجمل– بيروت، لبنان– الطبعة الثانية– 2012– ص 151.

[4] جون كينيث جالبريث– ترجمة احمد فؤاد بلبع– **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**– مرجع سبق ذكره– ص ص150،152.

النوايا الادارية و غيرها من الشؤون، و تبقى سلطة الادارة لا مساس بها، بما في ذلك تقرير التعويضات لأفرادها، و مكافاتهم في شكل نقدي، او حق الاكتتاب بتملك الاسهم، و عليه فان مجلس الادارة، يختار الادارة الكوربروتية الخاضع لها بالكامل، الا انه يسمع باعتباره صوت المساهمين. و هذا المجلس يضم عضوية ضرورية لرجال و نساء، لا يحتاجون سوى معرفة عابرة فحسب عن المشروع، و يتميزون بالإذعان الموثوق به. ففي ربيع 2001م، خلال مرحلة ضعف البورصة، نشرت النيويورك تايمز صفحة كاملة عن مفارقة بين الاسعار المنخفضة في البورصة، و مكافاة المديرين المرتفعة الى بضعة ملايين من الدولارات في السنة، بما في ذلك منحهم اسهم مجانية، او بأسعار مخصوصة[1].

– هناك تناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، و الطابع الفردي لملكية ادوات الانتاج، الذي ينتج التفاوت الحاصل بين نمو القدرة على الانتاج، و نمو القدرة على الاستهلاك (ازمة فيض الانتاج)، فالإنتاج متوفر و لكن النقص في الدخل و الاستخدام؛ لذلك النظام الرأسمالي معرض للازمات و البطالة، بالتعبير الحديث معرض للكساد.

– استعمار دول آسيا، و افريقيا، و أمريكا اللاتينية من قبل النظام الرأسمالي الاوروبي، الذي سمح لهذه الاخيرة بالحصول على المواد الخام، و السيطرة على هذه البلاد و استغلالها، بالإضافة الى تحول هذه البلدان الى اسواق لامتصاص السلع من الدول الرأسمالية[2].

**خلاصة:** بالرغم من جميع التناقضات في النظام الرأسمالي، الا انه لا يزال النظام الاقتصادي المهيمن على جميع الدول، فتطور في ظل وقائع لم تتحقق في اي نظام اخر، و التي اكتملت معالمه المعاصرة بالظهور المبدئي للرأسمالية التجارية و الصناعية و توسعهما من خلال الرأسمالية المالية، هذه الاخيرة التي شكلت احدى المعالم البارزة له.

## المحاضرة السادسة: التطور التاريخي لوقائع النظام الرأسمالي

**تمهيد:** ان المرحلة الاولى لتطور النظام الرأسمالي تتمثل في عصر نظرية التجاريين منذ القرن 15م، و الكشوفات الجغرافية؛ اما المرحلة الثانية و تستمر من النصف الثاني للقرن 18 و أواخر القرن 19م، حيث كانت الصناعة قد اتسعت باختراع الالة، و استخدام البخار، و كانت التجارة قد نشطت اكثر من قبل، خاصة بفتح قناة السويس و اتساع المستعمرات، الامر الذي صاحبه تعزيز الرأسمالية المالية بدخول البنوك في الاستثمار.

**الوقائع الاقتصادية لنشأة النظام الرأسمالي:** و تتمثل في المراحل التالية:

**اولا/ ظهور الرأسمالية التجارية (1450–1750م):** لقد نشأ هذا النظام في أوروبا، خلال تفسخ النظام الإقطاعي لأوروبا الغربية، وقد استند هذا المذهب على أساس تعزيز ثروة البلاد من اجل تنظيم اقتصاداتها، و الاهتمام بالمعادن الثمينة باعتبارها ثروة الدولة الأساسية و عماد تقدمها، فبدأ التحول نحو مرحلة جديدة من مراحل التغيرات الاقتصادية تسودها العلمانية[3]، و عليه تم احداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي، و الاجتماعي للمجتمعات الأوروبية، و لم تصبح الكنيسة السلطة العليا في إدارة شؤون البلد، و ظهرت محلها الأفكار الاقتصادية كأهمية الضرائب، و الادخار، و أهمية راس المال كمقياس لثروة الشعوب، و على هذا التحول أصبحت النزعة الفردية لأول مرة من مراحل التحول الاقتصادي.

---

[1] جون كينث جالبريث– ترجمة محمد رضا علي العدل– **اقتصاد الاحتيال البريء**– الهيئة المصرية العامة– القاهرة– بدون طبعة– 2010–ص ص 75،74،76.

[2] ابراهيم مشورب– **مبادئ اقتصادية** – دار المنهل اللبناني– بيروت، لبنان– الطبعة الثانية– 2012 م/1433هـ–ص111،114.

[3] الاتجاه العلماني هو الاهتمام بالعلوم الطبيعية و الإنسانية و الابتعاد عن العلوم الدينية لتفسير الظواهر الاقتصادية.

كما قام اليهود والايطاليون لأول مرة بإنشاء المصارف البدائية من اجل قبول الودائع واقراضها بفائدة، وبذلك اباحت المذاهب المسيحية صكوك الفائدة، و كان ذلك إيذانا بتشجيع معدلات تكوين راس المال، و ظهور أهميته في النشاط الاقتصادي. كما ان انفتاح حدود الدول المختلفة أدى الى زيادة حركة المعاملات الداخلية و الخارجية، و ازدياد أهمية التجارة، خاصة من خلال النزعة الاستعمارية، و ظهور المستعمرات الإنجليزية، و البرتغالية، و الاسبانية، مما أدى الى تدفق كبير و متزايد للمعادن النفيسة عليها[1].

ا/ **المبادئ الاساسية للرأسمالية التجارية:** تعتبر هذه الفترة بالنسبة للإنجلترا، و اسبانيا، و البرتغال اساسية في تنظيم اقتصادهم، بتبني مجموعة من القوانين التي تخدمها، و تتمثل في:

**1/ عهد كروميل Gromwell**: هو أحد قوانين الملاحة الإنجليزية التي صدرت في عام 1651م، والتي حظرت استعمال السفن غير الإنجليزية في التجارة الخارجية لإنجلترا، ماعدا نقل الصادرات الإنجليزية عن سفن تابعة للدول المصدرة اليها.

**2/ قوانين الملاحة Navigation Acts**: و هي قوانين انجليزية للملاحة، تمثلت في اعفاء، و احتكار لشركات كبرى تنفرد بالتجارة مع المستعمرات، مع ارغام تلك المستعمرات على بيع محاصيلها لإنجلترا او عن طريقها، والشراء من إنجلترا او عن طريقها، و استخدام السفن البريطانية دون غيرها.

**3/ الميثاق الاستعماري Pacte colonial**: و هو ان المستعمرات خلقت لتنتج للوطن الام، و أن يجعل ميزانه التجاري راجحا.

**4/ ثورة الأسعار Price révolution**: هي ظاهرة ارتفاع الأسعار في أوروبا و خاصة اسبانيا، و البرتغال، وبعدها إنجلترا، فرنسا، و هولندا، حيث استخدمت المعادن المتدفقة من أمريكا في شراء المنتجات من البلاد الأوروبية المجاورة الأكثر تقدما، وكانت هذه الظاهرة حدثا خطيرا لفت انظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها[2]؛ فكانت النظرية النقدية، مفادها أن مقدار النقود المتداولة في الاقتصاد يؤثر في مستوى الأسعار، و من ثم يمكن التحكم في التضخم عن طريق ضبط عرض النقود[3].

**ب/ اهم الوقائع الاقتصادية للرأسمالية التجارية:** في المرحلة الاولى للرأسمالية التجارية بلغت اسبانيا اوج العظمة، و الإثراء، و الجاه، و ذلك بفضل اكتشاف أمريكا و جلبها الذهب، و الفضة من مناجم البيرو، و المكسيك، و بالتالي السياسة التجارية كانت تخدم حاجة الدولة في المعادن النفيسة، التي تنفق على جيوشها، و اساطيلها، حيث ان هذه السياسة التجارية كانت تتطلب تشجيع الصادرات من المنتجات الوطنية و الواردات من المواد الاولية التي تحتاجها الصناعات الوطنية، و تقييد الواردات من المصنوعات، و ذلك بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة عليها[4]، و تمثلت أكبر

[1] فريد مصطفى- **تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي و الوضعي**- مؤسسة شباب الجامعة- لإسكندرية، مصر- بدون طبعة- 2007- ص ص55،57.

[2] محمد عمر أبو عبده، عبد الحميد محمد شعبان- **تاريخ الفكر الاقتصادي**- الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة- القاهرة، مصر - بدون طبعة- 2008/12- ص133.

[3] جون كينيث جالبريث- **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**– مرجع سبق ذكره- ص41.

[4] اسماعيل محمود علي، ابراهيم جابر حسنين – **تاريخ الفكر الاقتصادي** – دار غيداء للنشر و التوزيع – عمان، الاردن- الطبعة الاولى – 2011- ص21.

نجاحات اسبانيا في غزو امبراطورية الازتك عام 1521م، و امبراطورية الإنكا عام 1532م، و أدى هذا الذهب الى اثراء اسبانيا ثراء فاحشا في الحال، و قد تبع تلك الغزوات اكتشاف مناجم هائلة للفضة في بوليفيا و المكسيك[1].كما تزايد انسحاب الصين من شبكة التجارة العالمية، حيث كانت الصين سنة 1400م بتعداد 100 مليون نسمة، و كانت الدولة الاكثر تطورا في العالم من الناحية التقنية، فاخترعوا الورق في 700 ق.م، كما تعود الطباعة على الكتل الحجرية و الخشبية الى 1050ق.م، و في 1400م شهدت صناعة الحديد، و كان الفحم يحرق بكميات هائلة لتزويد افران الحديد بالوقود، و قد بلغ حجم هذا العمل في شمال الصين فقط 70٪، مما كان عمال بريطانيا العظمى يستخدمونه في مطلع القرن 18م، اما قوة التفجير بالبارود، فقد تم استخدامها في القنابل الصغيرة الحجم في 65م و 1000م، و كانت تنتج الصين افضل ما ترغب به التجارة العالمية من الحرير، و التوابل، و البورسلان، فقد انشات آنذاك نقابات و جمعيات للتجار كنقابات تجار طلاء الذهب، و بائعي الأنتيكة، و العسل، و الزنجبيل، و الصرافين، و الاطباء[2].في الوقت الذي كانت البرتغال في الفترة التي سبقت القرن 15م تقع على هامش النظام العالمي، و كان البحر الابيض المتوسط تحت سيطرة المدن في ايطاليا اضافة الى القوى الاسلامية، و لكن ما ان اصبحت طريق الشرق الى الهند و الصين مقيدة بعض الشيء، حتى تحولت الحركة الى المحيط الاطلسي للوصول الى افريقيا، و الأميركتين، حتى كانت البرتغال مركزا للتجارة العالمية، برحلة فسكودي غاما حول الراس الجنوبي لإفريقيا، الذي نتج عن هذين الحدثين تحول في ميزان الهيمنة الاقتصادية من بلد يبلغ تعداد سكانه 100 مليون نسمة، و يحتل معظم اجزاء اسيا، الى بلد لا يتعدى سكانه المليون، و لا يتجاوز مساحته مساحة ولاية ما بين الا قليلا؛ و بالتالي تقلص دور الصين في التجارة العالمية، و دخول البرتغال التي كانت في ذلك الوقت تملك أكبر و أقوى بحرية في العالم بسرعة، لملا الفراغ الذي تركته الصين في جزر الهند الشرقية، و دعمت نشاطاتها التجارية بالغزو.

**1/ طبيعة الرأسمالية التجارية كأداة الاستعمارية:** ان مثل ماركو بولو، و فاسكو دي غاما، و كريستوفر كولومبس لم يكونوا مكتشفين بقدر ما كانوا تجارا بحارة، فقد كان دافعهم اقتصادي بشكل عام، و كانوا يسعون لإيجاد طرق بديلة للوصول الى كنوز الصين، و جزر الهند الشرقية، و اليابان. ففي الوقت الذي تم فيه فتح الأميركتين، كانت اوروبا تملك 20 مليون دولار من الذهب، و الفضة، و قد تضاعف ثماني مرات مع حلول 1600م، فقد انتقل اليها ما يقارب 180 الى 200 طن من الذهب، و ما تزال معظم هذه الكميات ظاهرة في التماثيل، و العباءات، و الاشياء المقدسة المخزنة في كنائس اوروبا. و ازدادت كميات العملات المتداولة عبر العالم مما تسبب في اثراء اوروبا و تآكل الثروات في مناطق اخرى من العالم، و اعادت الصين ارتباطاتها مع اوروبا، و ابتاعت كثيرا منه لدرجة ان قيمة هدا المعدن انخفضت مع حلول اواسط القرن 18م، الى 5/1 القيمة التي كانت له قبل اكتشاف امريكا، كذلك ادى الذهب القادم من امريكا الى تحطيم تجارة الذهب الافريقي[3]. و في 1498م، وصل فاسكوديجاما الى كوتشن في الهند و ملا سفينته بالفلفل، و كان سعر الفلفل في كوتشن اعلى بـ 4% من سعره في اوروبا، حيث ان الفرق في السعرين هي تكاليف النقل، فاقترح

[1] روبرت سي آلن- ترجمة محمد سعد طنطاوي– مرجع سبق ذكره- ص27.

[2] ريتشارد اتش روبنز- مرجع سبق ذكره- ص ص125،126.

[3] روبرت سي آلن- ترجمة محمد سعد طنطاوي- مرجع سبق ذكره- ص136،138،142،148.

البحار كريستوفر كولومبس الطريق البديل غربا من اوروبا الى اسيا مباشرة، و قد اقنع البحار كولومبس الملك فرديناندو و الملكة ايزابيلا في اسبانيا بتمويل رحلته، و ارسل سفينة الى جزر البهاما في 13 أكتوبر 1492م على اساس انه وصل الى الهند الشرقية، و لكنه اكتشف الأميركتين. و استطاع البرتغاليون، و الاسبان هزيمة القوات الفينيسية، العثمانية، و الامريكية و رسخت سيطرتها في منطقة المحيط الهندي شرقا تجاه اندونيسيا الى جزر التوابل الاسطورية (جزر الملوك في اندونيسيا)، حيث كانت تزرع بذور جوزة الطيب، و قشورها، القرنفل، و قد اكتشف البرتغاليون البرازيل مصادفة في عام 1500م، و التي صارت اكبر مستعمراتهم[1].

لم يكن انتاج السكر سوى في مناطق قليلة مميزة كالبرازيل و جزر الكاريبي، و كان السكر يحظى بالطلب في كل مكان، فدفع اغراء الارباح التي تأتي من زراعة هذه السلعة الثمينة منافسي اسبانيا الاوروبيين الى الاجزاء الاستوائية من العالم الجديد، و في اواخر القرن 17م، و بالتحديد من 1689 الى 1715م، ادت المنافسة الشرسة بين العائلات الحاكمة الى توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى و فرنسا، و فرنسا من جهة و النمسا، و هولندا من جهة اخرى و بين اسبانيا و بريطانيا العظمى، و فرنسا من جهة و روسيا و اسبانيا و بعض الولايات الايطالية؛ و كانت احدى العواقب الرئيسية لهذه العداءات انخفاض حاد في التجارة بين الدول، فتحولت بريطانيا العظمى و فرنسا الجارتان عن الشراكة التجاريتين فيما بينهما و اتجهتا الى ممتلكاتهما الخارجية، لكن الحروب تتطلب ايرادات مما جعل الرسوم الجمركية باهظة على الواردات، حيث كان ينبغي من المستعمرات الاوروبية المتعددة في العالم الجديد أن تستكمل الحاجات الاقتصادية للبلد الأم، حيث تواجهت فرنسا مع بريطانيا العظمى في خمس بقاع مختلفة حول العالم، للتنافس على القطن و الحرير في الهند، و على العبيد في الساحل الغربي الافريقي، و مزارع السكر في منطقة الكاريبي، و اقاموا تحالفات مع الهنود الحمر في وادي نهر اوهايو في امريكا الشمالية، و على الفراء في منطقة خليج هندستون[2].

**2/ الاعتماد على العبيد:** استعبد التجار العرب منذ القرن ،16 و حتى القرن 18م، ما يزيد على مليون اوروبي من اوروبا الغربية، و كانت تجارة العبيد بين انجلترا، و فرنسا، و البرتغال، و اسبانيا، و هولندا، و الدنمارك على مدى 30 عاما فقط بشحن 11 مليون افريقي على متن السفن الى نصف الكرة الارضية الغربية. و قد ارسل كولومبس 500 أسير هندي الى اشبيلية عام 1495م، و كان الاسرى يحشرون في سفن، حيث كانت المساحة المخصصة لكل شخص تبلغ اربعة اقدام مربعة لمدة تتراوح 8 الى 12 اسبوع، و كانت الرحلة العادية تحمل ما يتراوح بين 150 الى 400 شخص، يموت منهم عادة 12 الى 15 % في الطريق، و قد اندلعت حركات التمرد في حوالي 10% من مجمل الرحلات، فأصبح شراء العبيد السود، افضل من استئجار عمال خدمة البيض، لانهم كانوا يشتغلون على اساس عقد لأربع او خمس سنوات[3]. كما كانت الكنيسة الكاثوليكية تصر اشد الاصرار على تحويل العبيد الى المسيحية، فكان التجار البرتغاليون يعمدون شحناتهم من العبيد على نحو روتيني قبل الابحار، و كانت الكنيسة تقر زواج العبيد، لكن

[1] نفس المرجع- ص ص 27،26.

[2] جويس أبلبي- ترجمة رحاب صلاح الدين- **الرأسمالية ثورة لا تهدأ**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة- جمهورية مصر العربية- الطبعة الاولى- 2014- ص ص 142،140.

[3] نفس المرجع- ص 150،149،147،145.

البروتستانت لم يفعلوا ذلك[1]. فلم يكن احتلال العالم الجديد من قبل الاوروبيين عملا غازيا بقدر ما كان عملا تم فيه احتلال موطن سكان مزقتهم الامراض التي حملها الاوروبيون معهم، و جاءت وفيات السكان الاصليين، اما ما تبقى من الاخيرة، فقد تجمعوا حول مجتمعان العاملين في المناجم، و المزارع الاسبانية الكبيرة، ليشكلوا عمالة رخيصة، و يبيعوا منتجاتهم من الحرفيات الرخيصة، و الزراعة، و يدفعوا اضافة الى ذلك الاتاوات، و الضرائب للمستعمرين، و مازال احفادهم اليوم يعانون من التمييز الاقتصادي، و الاجتماعي على يد المنحدرين من اختلاط الاوروبيون بالشعوب الاصلية. و تقول التقديرات أن 95% و 98% من السكان الاصليين، قد ماتوا نتيجة احتكاكهم بالأوروبيين، خلال المعارك مع الغزاة و نتيجة العبودية، و الاكراه على العمل، و الامراض التي ادخلها الاوروبيون، و التي لم يكن للسكان الاصليون أية مناعة ضدها، كوباء الجدري في شمال امريكا، و الذي تكرر 41 مرة بين عامي1520 و1899م، و انتشار وباء الحصبة 17 مرة بين 1531 و 1892م، و أوبئة الانفلونزا عشر مرات عامي 1559 و 1918م، و تعرضت المنطقة لوباء الطاعون اربع مرات بين عامي 1545 و1707م،بالإضافة الى أوبئة أخرى[2].

**3/ اكتشاف سلع جديدة للأسواق:** ان عملية تخمير الدبس الذي كان يتدفق من صهاريج قصب السكر تحول الى مشروب الروم المسكر، و كانت الحكومات الاوروبية هي الاخرى تحب هذه المواد التي تعزز الطعم، و تعدل المزاج، لأنها كانت تستطيع تحميلها بما كان يطلق عليها ضرائب الاثم، و كان دعاة الاخلاق (الكنيسة) يشتكون من انتشار شعبيتها[3]، فتحول السكر من رفاهية الى ضرورة في المطابخ الاوروبية، و كان يستخدم لحفظ الفواكه، و الخضروات الطازجة على مدار العام، و كانت قيمة واردات السكر وحدها تساوي 04 اضعاف واردات التجارة كلها مع البلدان الاسيوية، و مثلما حدث في حالتي السكر، و التبغ، انتج الارز ما يكفي من الارباح لجذب المستوطنين الاكثر ثراء[4]، فلم يكن الذهب، و الفضة وحدهما يستخرجان من العالم الجديد، فقد استوردت اسبانيا من هناك ما يسمى بالقرمز و هو صبغ احمر فاتح يستخرج من الحشرة القرمزية[5]، إضافة الى الإنديغو و هو صبغ ازرق، و الكاكاو، أما التجار البرتغاليون اسسوا زراعات السكر على ساحل الشمال الشرقي للبرازيل، و في 1776م، حيث ذكر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم " إن اكتشاف امريكا و اكتشاف ممر رأس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا المؤدي الى جزر الهند الشرقية، يعتبران الحدثان الاعظم، و الاهم في تاريخ البشرية[6].

**4/ ظهور طبقة البرجوازية:** البرجوازي من الوجهة الاقتصادية رأسمالي، اي يملك اما ملكا لراس مال، او يتقاضى دخلا مستمدا من مثل هذا المصدر، او كان مقاولا يجني الارباح، الا انهم كانوا قليلين في الطبقة الوسطى، هذه الاخيرة التي شملت جماعات اخرى كرجال الاعمال، و الملاك، و اصحاب المهن الحرة، و الشرائح الادارية العليا التي كانت قليلة العدد خارج العواصم، كما ان السمة الاساسية للبرجوازية باعتبارها طبقة ذات سلطة و نفوذ لا صلة لها بالنفوذ و السلطة

[1] نفس المرجع- ص 153.

[2] ريتشارد أتش روبنز- **المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية**- الاهلية للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة الاولى-2008- ص ص145،146.

[3] جويس ابلبي- مرجع سابق- ص 152.

[4] نفس المرجع- ص ص149،150.

[5] كل 70 الف حشرة مجففة ينتج باوندا من الصبغ الاحمر.

[6] ريتشارد أتش روبنز- مرجع سابق- ص142،145.

المترتبين على النبل، و المولد، و المكانة الموروثة، و انما سبب ثروته قدرته على قيادة الناس الاخرين، او على الاقل التأثير فيهم، فقد امنوا بالرسمالية، و المشروع التجاري الخاص التنافسي، و بالتقانة و العلوم، و العقل اكثر من ايمانهم بالدين، و امنوا بالتقدم، و الحقوق، و الحريات المدنية[1].

**5/ موقف الكنيسة في عصر الرأسمالية التجارية:** قدمت تعاليم كل من المسيحية الكاثوليكية، و البروتستانتية التنازلات التي تطلبتها الظروف الاقتصادية، و ان كان بشيء من التدرج و التردد؛ من خلال قبول التعامل بالربا بالنسبة للبارونات بسبب اهميته، و مكانته، و كانت الفائدة تدان و بشدة اذا كانت ابتزازا من جاب المحظوظين للمعوزين[2].

**نتيجة هامة:** استمرت الرأسمالية التجارية بتوسعها على العالم، بفعل الخاصية الاستعمارية؛ فزادت قوة العالم الغربي على حساب مستعمراتها، الامر الذي زاد الفجوة بين دول الشمال، و الجنوب، كما ابتعدت عن تعاليم الكنيسة، خاصة في تبني فكرة الفائدة لتسهيل التجارة، و ازدياد الثروة.

**ثانيا/ الرأسمالية الصناعية و تطور اوروبا:** ان طرائق البشر في الزرع، و الحصد، و في التعدين، و الصناعة، و في البناء، و النقل كلها تكونت من خلال قرون من التجربة و الخطأ، و لم تقبل التقاليد، و الجمود التحسينات التي اقترحتها التجارب المعملية الا على مضض، و لم يفلح العلم في التعجيل بالثورة الصناعية، الا في نهاية هذا العصر، فقد ارسى برتوللیه في عام 1788م، استعمال الكلورين في تبييض المنسوجات، و ادخل جيمس هلتن و نيكولا ليلان تصنيع الصودا، و ملح النشادر، و شاركت دراسة بوبل، و ماريوت للغازات، و دراسة بلاك للحرارة في تطوير الالة البخارية، و بتقدم القرن نمت علاقة اوثق بين الرجال العمليين الذين ينشدون الانتاج، و العلماء الذين ينشدون الحقيقة[3]. هذه الرأسمالية تتعلق بأمور الصناعات و الآلات التي حلت محل العمال، و صار الثقل الأكبر و التمييز الواضح عن الاعمال اليدوية لما تنتجه من وفرة، و لكن كان نفع هذه الآلات لا ينكر، الا انها أصبحت كيانا قائما بذاته قسيما للعمال، تدار من قبل الملاك أصحاب الثروة الكبيرة و الاجر الذي يحبونه، بخلاف الحال قبل ظهور الآلات، فقد كان يملك آلة بيده، فأصبحت الالة الصناعية منافسا قويا للعامل، الذي لم يستطيع ان ينافسها في انجاز الاعمال بسرعتها؛ مما اضطر العمال للخضوع لها، و بالتالي تحكم أصحابها في تشغيل العمال، او تركهم و بالأجر الذي يحلو لهم[4].

**ا/ لماذا ظهرت الثورة الصناعية في انجلترا:** كان الفحم الحجري هبة من السماء للصناعات التي تتطلب الكثير من الحرارة، و ما ان نفذت غابات البلاد حتى ارتفع سعر الفحم النباتي ارتفاعا حادا، و بدا الناس يتحولون الى استخدام الفحم الحجري لتلبية احتياجاتهم من الوقود، و جرى تحويل الفحم الحجري الى فحم الكوك، الذي يستخدم في تسخين اتون صهر الحديد، الذي كان يدخل في صناعة الاسلحة، و الادوات، و هياكل البناء، فكانت منافسة شرسة بين

---

[1] ايريك هوبز باوم- ترجمة فايز الصباغ- **عصر راس المال (1848- 1875م)**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2008- ص430،433،435،437.

[2] جون كينيث جالبريت- ترجمة احمد فؤاد بلبع- **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**- مرجع سبق ذكره- ص51.

[3] ول وايريل ديوارنت- ترجمة عبد الحميد يونس- **الاصلاح الديني، قصة الحضارة**- مرجع سبق ذكره- ص262.

[4] غالب بن علي عواجي- **المذاهب الفكرية المعاصرة و دورها في المجتمعات و موقف المسلم منها**- المكتبة العصرية الذهبية- جدة – الطبعة الأولى – 1427هـ/2006م- ص ص649،650.

فرنسا و بريطانيا العظمى خلال القرن 18م، و كانت المستعمرات مصادر مثالية للمواد الخام، فضلا عن الزبائن الجيدين للسلع المصنعة، و دفع هذه الدول الى معالجة المواد الخام محليا، حيث يخلق الكثير من فرص العمل في تكرير السكر، و لف التبغ. و تم استحداث اجهزة من شانها توفير الايدي العاملة، من خلال الاجور المرتفعة، و كلفة الفحم الرخيصة للغاية، فبدأت مكانة لندن في البروز بين المدن الاوروبية خلال العقود التي شهدت تحرر العمال من قطاع الزراعة في انجلترا ، و ازداد سكانها الذين كان عددهم يبلغ 400 ألف نسمة عام 1650م، الى 575 الف سنة 1700م، ثم 675 الف سنة 1750م، لتصل 800 ألف سنة 1700م[1]. و من تم كان سعر الطاقة اقل كثيرا مقارنة بأجور الايدي العاملة في بريطانيا عن اي مكان اخر، و في ظل توفر راس المال، و مصادر طاقة اكثر، صار العمال البريطانيين اكثر انتاجية، و هو يمثل السر وراء النمو الاقتصادي. اما في اسيا و افريقيا، فقد ادى توفر الايدي العاملة الرخيصة الى نتيجة عكسية، حيث في عام 1820م، بلغ الاجر الحقيقي في لندن اربعة اضعاف قيمة الحد الادنى من متطلبات الحياة، و ارتفعت النسبة الى 50 ضعفا منذ عام 1870م[2].

**ب/ موقف الكنيسة في فترة التطور الرأسمالي الصناعي الاوروبي:** عززت المشروعات البرجوازية الوسائل الالية، و الامكانيات الهائلة للاختراع الفني، وظهرت اثاره الطيبة على المجتمع البشري؛ فقد حقق الاحساس بالعدالة بواسطة الطبقة الوسطى الناهضة، و الذي عرقل مساعيهم عداوة الأرستقراطيين، من ملاك الاراضي، و رجال الكنيسة، الذين يرتجفون خوفا على امتيازاتهم، و ممتلكاتهم، فاصبحوا اعداء لكل عدالة، و لكل تقدم علمي او معنوي، و من تم ينبغي التخلص منهم، بوضع رجال المال و المهندسين، و منظمي المشروعات الزراعية، و الصناعية الضخمة المركزة[3].

**ج/ اهم الاستثمارات في الرأسمالية الصناعية:** تمثل الفترة (1800-1913م) في الواقع، مرحلة ازدهار الاستثمارات الدولية، و يرجع الى عوامل قيام الثورة الصناعية، و زيادة الانتاج، و الموارد، الامر الذي نبه الاقتصاديين، و رجال الاعمال الى ضرورة اللجوء الى الادخار، و الاستثمار في الداخل، ثم في الخارج تلبية لمتطلبات الصناعة، و التجارة، و تميزت هذه المرحلة بظهور دول غربية، و على راسها بريطانيا لما نعمت باستقرار سياسي، و توسع كبير في نشاطها الاقتصادي الداخلي، و في مستعمراتها، و زيادة مدخراتها التي كانت بدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن. ثم توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة الى القارة الاوروبية، و ساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها، و توجه قسم كبير منها الى الدول المنتجة للمواد الاولية كالولايات المتحدة الامريكية، كندا، الارجنتين، استراليا، نيوزلندا، و الهند. أما القطاعات التي كانت مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة، فتمثلت في القروض العامة بنسبة 29.5 % ، ثم الاستثمار في المواد الاولية بـ10.3%، و المصارف و الديون المالية بـ8.4%، التجارة و الصناعة بـ5.5%، اما قطاع السكك الحديدية فحظى بنسبة 40.6% من مجموع الاستثمارات[4]. و هذا الاخير، الذي دفع رجال الاعمال، و

[1] جويس ابلبي- ترجمة رحاب صلاح الدين- **الرأسمالية ثورة لا تهدأ**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة- جمهورية مصر العربية- الطبعة الاولى – 2014- ص157،159،160.

[2] روبرت سي الن- ترجمة محمد سعد طنطاوي- مرجع سبق ذكره- ص19،39.

[3] ايسيا برلين- ترجمة عبد الكريم احمد- **كارل ماركس**- دار القلم- القاهرة- بدون طبعة- بدون سنة- ص76.

[4] دريد محمود السامرائي- **الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- آذار/ مارس- 2006- ص ص71،72.

المستثمرين الى اقامة المزيد من خطوط السكك الحديدية في العالم باسره، و قد امتد اكثرها على الطريق بين ليفربول و مانشستر، و ارتفع هذا الرقم الى 4500 ميل عام 1840م، و الى 23500 ميل بحلول العام 1850م، لدرجة انه كانت فورات من المضاربة في سوق السكك الحديدية، و بصورة خاصة بين العام 1844 و 1847م، و اقيمت اكثر هذه الخطوط برأسمال بريطاني، حديد بريطاني، معدات و خبرات بريطانية، و كانت وفورات الاستثمار هذه غير عقلانية، لان عددا قليلا من خطوط السكة الحديدية، كان في الواقع اكثر ربحا بالنسبة للمستثمرين من مشروعات تجارية اخرى[1].

**د/ وقائع الثورة الصناعية على الاقتصاد الاوروبي**: و تتمثل في:

**1/ ظهور المصنع**: كانت فكرة تجميع عدد كبير من العمال المنخرطين في عملية تقنية مختلفة في موقع واحد، في ظل ادارة فنية موحدة، مسؤولة عن العمليات الانتاجية، و احداث التغيرات فيها، تجاوبا مع ظروف السوق المتبدلة امرا جديدا[2]. و كانت صناعة القطن هي الصناعة الوحيدة التي ساد فيها استخدام المصنع، او المعمل في المملكة المتحدة، و ازدهار القطن هو ازدهار اقتصادها، و بدا ذلك لأول مرة بين (1780-1815م)، اساسا في مجال الغزل، و التمشيط، ثم اخذ بالتزايد المستمر في مجال النسيج بعد العام 1815م، و ارتفعت كمية القطن المستورد الى بريطانيا من 11مليون رطل عام 1785م، الى 588 مليون رطل عام 1850م، و شكل القطن المصنَّع ما بين 40٪ و 50٪ من قيمة الصادرات الاجمالية السنوية المعلنة لبريطانيا بين العام 1816 و 1848م[3].

**2/ تأثير الثورة الصناعية على سوق العمل**: اثرت الثورة الصناعية تأثيرا كبيرا على سوق اليد العاملة، بعد تأسيس المصانع، من خلال:

**2-1/ ظهور طبقة البروليتاريا و تحسين مستوى المعيشة**: كانت معظم طبقة البروليتاريا او العمال من فلاحي الارياف الذين قدموا الى المدن، بحثا عن العمل في المصانع، بسبب الجفاف احيانا، او سوء المحاصيل احينا اخرى، و لم تكن احوالهم مستقرة او ثابتة، فهم منهكون جسديا بسبب 13 ساعة عمل يوميا، و مهددون بالبطالة التي يخلقها كساد السلع المنتجة، او استخدام الآلات الحديثة، او حتى بفعل المنافسة الناجمة عن انخفاض الاجور[4]، و منذ قيام الصناعة الكبيرة عام 1815م، كانت انجلترا مركز الثقل في كامل النضال السياسي في اوروبا، و كانت السيطرة من طرف الطبقتين الأرستقراطية العقارية من جهة، و البرجوازية من جهة اخرى. و في فرنسا كان الواقع نفسه، و منذ العام 1830م، اعترف في هذين البلدين بالطبقة العاملة "**البروليتاريا**"، و بالتالي كان هناك تصادم كبير لمصالح هذه الطبقات، فالطبقة البرجوازية و البروليتاريا نشأت و تطورت بأسباب اقتصادية بحتة، بسبب تغيرات في اسلوب الانتاج، فالانتقال من النظام الحرفي الى نظام المانيفاكتورة، ثم من المانيفاكتورة الى الصناعات الكبرى و الانتاج الالي باستخدام البخار، هو الذي طور

[1] هوبزباوم، اريك- ترجمة فايز الصباغ- **عصر الثورة (اوروبا 1789-1848م)**- مرجع سبق ذكره- ص110.

[2] ايريك ر.ولف- مرجع سبق ذكره- ص389.

[3] ايريك هوبزباوم- ترجمة فايز الصباغ- **عصر الثورة (1789-1848م)**- مرجع سبق ذكره- ص ص96،95.

[4] خضر خضر- **تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية و حتى بداية الحرب العالمية الاولى (1789-1914م)**- المؤسسة الحديثة للكتاب- طرابلس، لبنا- بدون طبعة- بدون سنة- ص169.

هاتين الطبقتين[1]. و لقد كان نمو بروليتاريا المصانع الحرة بطيئا، و لقد لقي قدرا كبيرا من المقاومة خاصة في القرن 19م في بريطانيا، و هذا الدور لم يبدا في الانحسار الا بعد منتصف القرن، حيث كان استقرار عمالة المصانع يدا بيد مع التمايز المتنامي في مواقع و مكافئات المناصب المختلفة، و نشر نوع من اخلاقيات العمل، و الطاعة بين صفوف الطبقة الجديدة في المصنع[2]. فلم يكن إطلاقا، استعداد العامل لإطاعة الأوامر عائدا للاعتقاد العقلي بفضائل المجتمع الرأسمالي، أو إلى الإدراك العقلاني لأي فوائد تأتيه شخصيا، فقد كان عائدا إلى النظام الذي غرسه السلف الإقطاعي لسيده البرجوازي، و قد نقل البوليتاريا جزءا من ذلك الاحترام[3].

**2-2/ تشريع العمل( sozialpoliti)**: تطور تشريع العمل الانجليزي عبر ثلاثة خطوط:

**-التشريع المصنعي الذي قصر الحماية على النساء و الاطفال اساسا.**

**- الغاء النقابات التي تحظر نقابات العمال سنة1824م**: رغم ان التشريع الكامل حول الاتحادات العمالية تأخر حتى العام 1871 و 1875م.

**- صدور قانون تعديل قانون الفقراء عام 1834م**: و الذي قاد الى تحسين كبير في الالية الادارية لإعانة الفقراء، اي انه قصر اعانة الفقراء على اعالتهم في بيوت العمل و ليس خارجها، كما ان العاطلين القادرين بدنيا الذين كانوا في اوضاع سيئة، لا ينبغي تركهم يجوعون بل اعالتهم بشكل يحمل معنى العقاب، و يعتبر هذا التشريع المصنعي واقعة مهمة، من خلال الدعم الليبرالي، و الراديكالي من قبل كوبدن، و الجزء الاكبر من القوى السياسية من المحافظين كاللورد اسلى، و الايرل السابع شافتيسيورى، فكان هذا القانون الذي اجمع عليه تقريبا كل الاقتصاديين، حتى دعم النظرية الكلاسيكية لهذا القانون يكتسب معنى اضافيا، من حقيقة ان النظرية التي استند عليها دعمهم كانت تتماشى مع مخططهم العام للفكر الاقتصادي، و السياسي، و مع مخططهم للحرية الطبيعية، و مع السكان، و الاجور، و كون الافراد قادرين على التصرف بفعالية، و عقلانية، و بقدرتهم على العناية بأنفسهم بشكل مسؤول على ايجاد العمل، و اخذ الحيطة للشيخوخة، و الاوقات الصعبة[4].

**3/ التنافس في سوق العمل**: بدأت الجماعات و الفئات المختلفة، كجماعات عمال الغزل اليدوي، و محترفي الغزل الالي، من الرجال، النساء، الاطفال، الحرفيين السابقين، و المهاجرين الجدد، على التنافس فيما بينها لانتقاص فرص العمل المتوافرة، و وجود عدة اشكال من التناحر بين الحرفيين المعرضين للبطالة بسبب الآلات، و عاملي تشغيل هذه الآلات، و التناقض بين المشرفين على الانتاج، و المنتجين، و التناقض بين الرجال الذين كان عملهم اغلى من العاملين و العاطلين عن العمل، خصوصا في فترة الكساد عام 1726م، و اربعينيات القرن 19م، و التناقض بين العمال الانجليز، و المهاجرين الايرلانديين، خاصة بعد تكثف هجرة الايرلنديين الى المدن الانجليزية بعد عام 1800م، حيث

---

[1] انجلس- **لود فيغ فورباخ و نهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية**- روافد للنشر و التوزيع- بدون طبعة- 2014- ص79.

[2] ايريك ر.ولف- ترجمة فاضل جتكر- **اوروبا و من لا تاريخ لهم**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- كانون الثاني(يناير) 2004- ص389.

[3] جزيف ا.شومبيتر- ترجمة حيدر حاج اسماعيل- مرجع سبق ذكره- ص421.

[4] جوزيف ا. شومبيتر- ترجمة حسن عبد الله بدر- **تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة، مصر- العدد 811- المجلد الثاني- الطبعة الاولى- 2005- ص ص39،40.

كان الانجليزي يكره الايرلندي، بوصفه منافسا يخفض من مستوى معيشته، فتأججت نيران الصراع بين الانجليز و الايرلنديين، بين الحين و الاخر خاصة في القرن 19م[1].

**4/ دور الابتكار في تحقيق النمو**: اسهم سعي الانسان الى ايجاد حلول ابتكارية في حفز النمو البشري، و تحويل العالم الذي نعيش فيه، فقد ادت الابتكارات المنجزة على مدى قرنين من الزمن الى زيادة دخل الفرد الواحد في الاقتصادات الرائدة 15 منها، و لطالما كان الابتكار سببا رئيسيا في تطور القوة العاملة، فقد ادت التطورات في مجالي الصحة، و التكنولوجيا الى زيادة كبيرة في متوسط العمر المتوقع. ففي سنة 1800م، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة اقل من 40سنة في جميع البلدان المتقدمة، و بحلول سنة ،2011 ارتفع ليزيد عن 75 سنة، و كان اعلى متوسط من نصيب اليابان، حيث وصلت الى83 سنة(و هذا لوجود ادوية المضادات الحيوية اول مرة في الثلاثينات).

و هذا الابتكار يقسم القرون السبعة الى ثلاث مراحل نمو كالتالي :

1. الفترة الاولى ما بين 1300 الى 1825م، شهد نموا ضئيلا و متقطعا حوالي 0.2% في المتوسط.
2. ادت بداية الثورة الصناعية، الى رتبة كبيرة في معدل النمو السنوي حيث وصل الى 1.1% .
3. اما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تسارعت وتيرة النمو حتى وصلت الى 2.0% في السنة، مما يعني تضاعف الدخل كل34 سنة، و بالنظر الى تاريخ هذه القرون، فان أداء النمو منذ 1950م يعد مذهلا و استثنائيا[2].

**5/ تأثيرها على الحركة التجارية**: كانت المجاعات قد اصبحت اقل خطرا في العالم الغربي في تلك الفترة (باستثناء سنوات القحط الشامل في فترة (1816-1817م)، و فترة (1846-1848م)، و ذلك يعود الى جانب التحسن في خدمات النقل، بالإضافة الى التحسن العام بطبيعة الحال في كفاءة الحكومة، و الادارة، و اصبحت حركة الناس و البضائع تجري بصورة كاسحة، فبين العامين 1816 و 1850م، غادر نحو 05 ملايين اوروبي بلدانهم الاصلية نحو الامريكيتين خاصة، و كانت موجات الهجرات الداخلية اسرع من ذلك بكثير، و ازداد اجمالي التجارة العالمية للعالم الغربي 03 اضعاف بين العامين 1780 و 1840م، و اكثر من 04 اضعاف بين العامين 1780م و 1850م[3].

**6/ دور المرأة**: كانت مكانة المرأة في التاريخ ترتفع كلما زاد الثراء، حيث ان نصيب المرأة العادية في عصر النهضة لم ينلها الا قلة من النساء المحظوظات، فكانت الفتاة من الاسر العريقة تدرب عادة على النجاح في الحصول على الزوج الثري، و الاحتفاظ به، و تتلقى من معلميها، و الراهبات تعليما لا يقل درجة عما يتلقاه جميع من في طبقتها من الرجال، اذ استثنينا منه العلماء. فكانت في العادة تتعلم شيئا من اللغة اللاتينية، و تدرس تاريخ اليونان، و الرومان، و آدابهم، و فلسفتهم، و كانت تعزف على بعض الآلات الموسيقية، و تمارس احيانا فن النحت، و التصوير، و تناقش علنا بعض المسائل الفلسفية مع الرجال، و من هؤلاء كسندرا فيديلى من نساء البندقية، و فيرونيكا جمبارا، و قتوريا كولنا، و لكن هؤلاء كن من الشواذ النادرات الوجود[4]. حيث بقيت الانشطة النسائية محددة في الانشطة البيتية الانتاجية، و

---

[1] وولف، اريك- ترجمة فاضل جتكر- **اوروبا و من لا تاريخ لهم**- دار الطليعة للطباعة و النشر- بيروت، لبنان-كانون الثاني(يناير) 2004- ص392.

[2] النمو الاقتصادي عبر التاريخ- **تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، للابتكار الخارق و النمو الاقتصادي WIPO 2015**- ص ص07،08.

[3] ايريك هوبزباوم- ترجمة فايز الصياغ- **عصر الثورة (اوروبا 1789-1848)**- مرجع سبق ذكره- ص324.

[4] ول وايريلديورانت- ترجمة محمد بدران- **قصة الحضارة، النهضة- الجزء4 من المجلد5** - بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة- ص ص101، 102.

الحرفية التقليدية داخل البيت، و النشاط الزراعي بأكمله، و بعد تطور الصناعة الحديثة، استلزم الفصل بين موقع العمل من جهة، و ملكيته من جهة اخرى، و ايضا تميزت هذه المرحلة الحديثة بالفصل بين المجال العام، و الخاص، مما ادى بدوره الى استئثار الرجال بالعمل خارج البيت، و انحصر نشاط المرأة و اهتماماتها منذ ذلك الحين برعاية الاطفال، و اعداد الطعام، و تمتعت الميسورات بالمساندة من جانب الخادمات، و المربيات، و الممرضات، غير ان مشقة العيش كانت و مازالت من نصيب الفقيرات في اكثر المجتمعات[1].

**7/ بروز الدول الاوروبية:** سبقت انجلترا امم العالم في ميدا الصناعة، غير ان الامم التي مزقتها الحروب، و الثورات عهدا طويلا اخذت منذ القرن 19م، تولي وجهها شطر هذا المرد العظيم، ففرنسا استخدمت كل المخترعات، و الآلات الحديثة في صناعة المنسوجات، حتى اصبحت تصدر نصف صادراتها لإنجلترا. و المانيا التي لم يكن لها صناعة تذكر قبل الاتحاد، اصبحت تزاحم انجلترا في صناعة المنسوجات القطنية، و الصوفية، و المواد الكيميائية، و كذلك صناعة الحديد، و الادوات الميكانيكية، و هذا كله راجع للتعليم الصناعي، و الفني بين الطبقات، و تنظيم الانتاج، و التصريف. اما ايطاليا التي لم تكن لها صناعة تذكر سنة 1859م، ظهرت في معرض تورين سنة 1884م، كدولة صناعية عظيمة بالرغم من ان بلادها خالية من الوقود، و المعادن[2].

**ثالثا/ الرأسمالية المالية و دور البنوك في تعزيزها:** قد صاحب الرأسمالية التجارية أيضا ظهور الرأسمالية التمويلية؛ وذلك نظرا للزيادة الى التوسع في الانفاق الاستثماري، فكان التوسع التجاري، و الحاجة الى زيادة قطع أسطول النقل البحري ضرورة، فالتجاء البحارة، و بعض التجار الى المصارف للحصول على القروض، و في هذه الحالة، كانت القروض تنطوي على مخاطر كبيرة بخصوص سدادها في اجال استحقاقها، حيث يمكن ان تغرق السفن، أو لا تعود، فظهر مبدأ القروض المغامرة، و معناه اذا رجعت السفينة التجارية، فإن المقرض له الحق على نصف المكاسب، و إذا لم تعد يخسر قيمة ما اقرضه من أموال، و لهذا الغرض تكونت لأول مرة شركات بالأسهم في لندن سنة 1553م، و المعروفة بشركة الهند الغربية الانجليزية، و في هولندا سنة 1662م، و عرفت باسم شركة الهند الشرقية الهولندية للتجارة، و استطاعت هاتان الشركتان الحصول على امتيازات من الدولة، كونها أداة تجارية استعمارية في يد تلك الدول، فاتسع دور المصارف في منح الائتمان، الى خلق أوراق مالية قابلة للتداول، و لا سيما الكمبيالات، وظهور بنوك للدولة كبنك أمستردام سنة 1608م، وبنك إنجلترا في نهاية القرن17م[3]. حيث قام المغامرون التجار الذين كانوا يبيعون الاقمشة من انجلترا الى القارة الاوروبية، بتوحيد جهودهم و ما لديهم من راس مال، من اجل مهمة، او رحلة مشتركة، و لضمان سعر غير تنافسي للبضائع الناتجة عندما تشترى و تباع، و كان يتعين ايضا على كل شركة ان تقاوم عن طريق العمل المسلح، او التهديد به، في اطار التنافس مع الاحتكارات الوطنية الاخرى التي حصلت على امتيازات مماثلة، و لقد بدأت شركة المساهمة كأداة للتجارة، و

[1] كارتن بيردسال، مانتوني غدنز- ترجمة فايز الصباغ- **علم الاجتماع**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- تشرين الاول (اكتوبر) 2005- ص ص451،453.

[2] محمد قاسم، حسين حسني- **تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى**- مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة- مصر- الطبعة السادسة- 1348هـ/1929م- ص232.

[3] احمد فريد مصطفى- **تطور التاريخ الاقتصادي والوضعي**- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية، مصر- بدون طبعة-2007- ص ص62،63.

لكن ايضا بدرجة ليس أقل كأداة للحرب، كما نشأت ايضا اسواق الاوراق المالية في باريس، و لندن تحت رعاية جون لو (اسكتلندي) في الاعوام الاولى للقرن 18م، و من جهة نظره كان هناك تضخم شديد في اسهم شركة المسيسبي (شركة الغرب) التي انشات للعمل في مناجم الذهب في لويزيانا، و هي مناجم كثرت المزاعم عن ثرائها، و لكن كان ثراء وهميا[1].

**اثر المزاحمة في تكوين الكارتل و الترست:** لكي يتدارك المنتجون هبوط الاثمان الناشئ من زيادة المعروض، و شدة المنافسة، و يضمنوا الحصول على ربح معتدل، نراهم يرتبطون ببيع مصنوعاتهم جملة واحدة، و يعرف مثل هذا الاتحاد بالكارتل، و الترست. فالغرض من الاول إدماج الصناعات الصغيرة في صناعات اخرى تستطيع معاونتها، في حين الثاني يتضمن اتحاد المنتجين لغرض تحديد الثمن؛ و قد نشا لحماية السوق الداخلي، بواسطة الضرائب و الاتحادات التجارية **(Trust و Cartel)**؛ و ان استطاع المنتجون عرض مصنوعاتهم الزائدة عن الحاجة في اسواق العالم مهما تحملوا من الخسارة، بغرض تثبيت قدمهم في الاسواق الخارجية، و قتل المنافسة الاجنبية، و هذه السياسة المعروفة بالإغراق **(Dumping)** قد اصبحت الاداة التي تستخدمها المانيا في القتال التجاري[2]. و ان المزاحمة الشديدة تولد تمركز الانتاج، و على ان هذا التمركز يقضى عند درجة معينة من تطوره الى الاحتكار، قد غدا الاحتكار الان امرا واقعا، فسنديكا فحم اقليم الراين فيستيفاليا عندما تشكلت سنة 1893م، تركز في يدها 86.7 % من مجموع انتاج الفحم في الاقليم، و في سنة 1910م تركز 95.3 %، و الاحتكار الذي يتكون بهذه الصورة يؤمن المداخيل الطائلة، و يؤدي الى تشكيل وحدات انتاجية تكنيكية هائلة الحجم. ففي سنة 1908م،كان اكبر مشروع في صناعة الاستخراج الالمانية شركة مناجم غليسنكيرخين و الذي استخدم 46.47% من العمال، و في 1902م، كان تروست الفولاذ ينتج 09 مليون طن من الفولاذ، و بلغ الانتاج 22.3 % سنة 1901م، و 56.1% سنة 1908م، من مجموع انتاج الفولاذ في الولايات المتحدة الامريكية، و ما استخرجه من المعادن في السنتين المذكورتين 43.9% و 46.3%. و في الصناعة الالمانية الكيميائية تمركز الانتاج في فريقين رئيسيين سنة 1908م، بتحالف معمل مايستر السابق في هونست و كاسيله في فرانكفورت في الماين، و من الجهة الاخرى، معمل الانيلين و الصودا في لودفيغسهافن و معمل باير السابق في ايلبيرفيلد، و في سنة 1908م عقد كل فريق على انفراد اتفاقا مع معمل كبير اخر، فكانت النتيجة ظهور تحالفين ثلاثيين، رأسمال كل منهما من 40 الى 50 مليون مارك الماني، فكان تقارب و تحالف حول الاسعار. فيصبح الانتاج ذو صبغة اجتماعية، و تظل وسائل الانتاج اجتماعيا ملكا خاصا لعدد ضئيل من الافراد، و ينتج عن ذلك تقدم هائل في ميدان الاختراعات، و التحسينات التقنية[3]. حيث وظيفة البنوك الاساسية في الوساطة في الدفع، و تجمع العائدات النقدية بشتى انواعها، و تضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين، و مع تطور الشؤون البنكية، بدأت البنوك تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين، و صغار اصحاب الاعمال، و كذلك بالقسم الاكبر من وسائل الانتاج، و مصادر الخامات في بلاد معينة، او في جملة من البلدان. فتتسع بسرعة شبكة القنوات البنكية من اقصاها الى اقصاها،

[1] جون كينيث جالبريت- ترجمة احمد فؤاد بلبع، اسماعيل صبري عبد الله – **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**- نفس المرجع- ص ص55،56.

[2] محمد قاسم، حسين حسني- **مرجع سبق ذكره**- ص ص233، 234.

[3] فلاديمير لينين – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية**- المجلد 27- ص 09،12،13- تاريخ الاطلاع2020/09/09- على الموقع: http://revsoc.me› uploads PDF

فمن الرسماليين يتكون رأسمال واحد مشترك، فيتمركز الرأس المال، و تتشكل الاحتكارات حيث بدأت البنوك تتنافس مع صناديق التوفير و دوائر البريد، لتشمل عددا اكبر من المناطق و الزوايا النائية و فئات اوسع من السكان. فكانت صناديق التوفير التي تدفع للودائع بنسبة 4٪ أو 4.25%، مضطرة للبحث عن فرص لتوظيف رأسمالها بصورة رابحة، و للاندفاع الى عمليات شراء وبيع الكمبيالات، و الرهون، حيث طلبت الغرفة التجارية في بوخوم وارفوت مثلا، منع صناديق التوفير من مزاولة العمليات البنكية " **الصرف**" كخصم الكمبيالات، و تطلب تقييد النشاط البنكي لدوائر البريد[1].

الودائع بمليارات الماركات الالمانية.

| | انجلترا | | فرنسا | | المانيا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | البنوك | صناديق | بنوك | صناديق | البنوك | شركات التسليف | صناديق التوفير |
| 1880 | 8.4 | 1.6 | ? | 0.9 | 0.5 | 0.4 | 2.6 |
| 1888 | 12.4 | 2 | 1.5 | 2.1 | 1.1 | 0.4 | 4.5 |
| 1908 | 23.2 | 4.2 | 3.7 | 4.2 | 8.1 | 2.2 | 13.9 |

**المصدر**: فلاديمير لينين- نفس المرجع- ص21.

**الخلاصة**: ان دراسة مراحل تطور النظام الرأسمالي من رأسمالية تجارية، الى صناعية، و يتخللهما الرأسمالية المالية، بسط فكرة مفهوم تطور الدول الغربية التي نراها قوية بالوقت المعاصر، الامر الذي يؤكد ان العامل التاريخي ضروري، و هام لأي اقتصاد، و ان عوامل القوة ليس بالضرورة ان تكون اقتصادية بحتة، وهذا ما تؤكده فكرة التوسع الاستعماري، و اعتماد فكرة الفائدة في المشروعات الاقتصادية، بالابتعاد عن التعاليم الصحيحة للإنجيل، و دور الكنيسة التي حاربت التطور العلمي، و الذي كان عائقا لمصالحها، الامر الذي جعل الدول الاوروبية علمانية، و فضلت فصل الشؤون الدينية عن السياسية.

**المحاضرة السابعة: الوقائع الاقتصادية بين الحربين العالميتين لمعاهدة السلام، و المشكلة الالمانية**

**تمهيد**: تميزت هذه المرحلة بوقائع اقتصادية هامة جدا، حيث برزت توجهات جديدة على المستوى العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الاولى، فكان بروز للنظام الاشتراكي، و المشكلة الالمانية، و تدهور الوضع الاقتصادي العالمي بعد ازمة 1929م.

**اولا/ واقع العالم في فترة ما بين الحربين العالميتين**: أدت الحرب العالمية الأولى إلى تغيرات جذرية في العالم، إذ اختفت أربع إمبراطوريات كبرى هي الإمبراطورية الإسلامية، و النمساوية، و الألمانية، و الروسية، و خرجت بريطانيا و فرنسا بمكتسبات كبيرة اثر الحرب العالمية الاولى؛ و تعززت سيطرتهما الاستعمارية على مناطق واسعة من العالم[2]. فكان

[1] نفس المرجع- ص ص20،21.

[2] عصام عبد الفتاح- **أطلس الحربين العالميتين ( الارض.. و الحرب.. و السلام)**- شركة الشريف ماس للنشر و التوزيع- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى – 2015- ص 75.

الفترة الفاصلة بين 1914-1945م، ظهور عدة وقائع، الاولى ظاهرة حرب الثلاثين سنة بين الولايات المتحدة الامريكية و المانيا، لوراثة الهيمنة البريطانية، و الثانية بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي؛ و تمت العودة الى المعادل الذهبي، و الحفاظ بقوة على النظام الاستعماري، و الليبرالية في ادارة الاقتصاد و بدت النتائج ايجابية، و استعادت الولايات المتحدة الامريكية نموها. و منذ 1929م انهار النظام المالي، و تفاقم الوضع في غياب شبكات الضمان الاجتماعي، التي اوجدتها فيما بعد دولة الرعاية، فجرى التخلي عن النظام النقدي المرتكز الى الذهب، و اعادت القوى الامبريالية تنظيم نفسها لحرب عالمية ثانية في سنة 1945م. فتعاملت الدول الغربية بصور مختلفة مع الحرب، فبعضها انغمس في الفاشية كألمانيا، و اليابان، و ايطاليا، وبرزت الولايات المتحدة الامريكية من خلال العقد الجديد الروزفلتي، و فرنسا من خلال الجبهة الشعبية، و السويد بحكومتها الاشتراكية الديمقراطية، و تدخل الدولة المدعومة من الطبقات العاملة[1].

**ثانيا/ هيمنة التمويل الامريكي في فترة ما بين الحربين العالميتين:** اصبحت الولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب العالمية الاولى دائنا على المستوى الدولي، و في العقد التالي استمر الفائض في الصادرات على الواردات، و الذي يكفل بسداد الفوائد، و اصل القروض التي سبق الحصول عليها من اوروبا. و ظلت التعريفة الجمركية المرتفعة التي حدت من الواردات و ساعدت في خلق ذلك الفائض قائمة، و وصل فائض الميزان التجاري سنة 1928م، ما قيمته 01 مليار دولار امريكي[2]. و ازدادت حدة المشكلة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى، فقد كانت الدول المنتصرة مثل بريطانيا و حليفاتها، تأمل لان تتحسن أوضاعها من التعويضات التي أجبرت ألمانيا المهزومة على دفعها لهم، و لكن هذه التعويضات لم تكفي، و خاصة أن ألمانيا غارقة في الديون أكثر من الدول الأخرى؛ ففي السنوات الأولى، واجهت جميع الدول الخارجة من الحرب مشاكل اقتصادية صعبة، و في هذه الظروف تدخلت الولايات المتحدة الامريكية لحل الأزمة، و قامت بإعطاء قروض للاستثمارات الضخمة لدول الحلفاء[3]. كما تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان دول مثل بريطانيا، فرنسا، ألمانيا لرؤوس أموالها المستثمرة في الخارج، سواء كان بالبيع لمواجهة نفقات الحرب، او بالتدمير المادي، و المصادرة، فتميزت هذه المرحلة بظهور الو.م.أ في مجال الاستثمار الأجنبي، حيث بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج في متوسط العقد (1920-1929م) حوالي02 مليار دولار سنوي.

- كما أن تداول الأوراق المالية في الدول المتقدمة كان يعود على المستثمر بعوائد مجزية، فكان من الطبيعي أن ينتقل رأس المال في هذه الدول، طالما توفرت فيها فرص الحصول على أرباح كبيرة.

[1] سمير امين- ترجمة فهمية شرف الدين- **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين و الواحد و العشرين**- دار الفرابي- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2002 -ص ص20-21.

[2] جون كينيث جالبريث- ترجمة حمدي ابو كيلة- **الانهيار الكبير 1929**- المركز القومي للترجمة- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2014- ص200.

[3] عصام عبد الفتاح – مرجع سابق- ص75.

– و زادت أهمية القروض العامة، و انخفض الاستثمار في قطاع النقل في السكك الحديدية، و توجهت نسبة 70% من الاستثمارات الخارجية إلى الدول المنتجة للمواد الأولية، لتسهيل مهمة استغلال تلك الموارد، سواء عن طريق إقراض تلك الدول، أو عن طريق الاستثمار المباشر[1].

**ثالثا/ ظهور الاقتصاد السياسي:** لقد قادت الحرب العالمية الاولى الى تغيير كامل في السياسات الاقتصادية لكل الامم، كما انها قلبت كليا التوزيع القائم للقوى السياسية، و هكذا نلاحظ قيام مشاكل جديدة، و اوضاع جديدة، و مواقف جديدة، و بالتالي ظهور الاقتصاد السياسي الذي برز عام 1917م[2].

**المشكلة الالمانية و دورها في الحرب العالمية**

**تمهيد:** عرفت المانيا اوضاعا صعبة لفترة بين الحربين العالميتين، و توجيه اصابع الاتهام لها لما تسببت به من خسائر مادية، و بشرية لدول الحلفاء اثناء الحربين، ففرض عليها دفع مئات الملايين من التعويضات، لإعادة بناء ما دمرته الحرب، في الوقت الذي كانت تعاني المانيا من قلة مصادر التمويل.

**اولا/ الامكانيات الاقتصادية لألمانيا قبل الحرب العالمية الاولى:** كانت الامبراطورية الالمانية قوية من جميع النواحي الاقتصادية، و تعتبر منافس شرس على مستوى التجارة العالمية، حيث تمثلت امكانياتها المادية فيما يلي:

**ا/ القوة الديمغرافية:** كان عدد السكان للإمبراطورية الالمانية سنة 1871م، يقدر بحوالي 41 مليون نسمة، بما في ذلك موجات الهجرة اليها، و في العام 1911م وصلوا بتعداد 65 مليون نسمة، و هذا راجع الى ارتفاع نسبة الولادات من 409 الى 10000 نسمة، و انخفاض نسبة الوفيات من 217 الى 163 لعام 1880م، و في نفس الوقت، نلاحظ تحولات في الهيكل الاجتماعي، بانخفاض عدد السكان بالأرياف الناتج عن التصنيع، حيث انه في العام 1871م، كانت نسبة السكان بالمدن تساوي 36٪ من المجموع، لتقدر بحوالي 60٪ لعام 1910م[3].

**ب/ الصناعة:** كانت المانيا لديها قوة اقتصادية خاصة في الفترة (1870–1940م)، و تحتل المرتبة الثانية عالميا في انتاج الحديد و الصلب، و الثانية في الفحم، و المرتبة الاولى في الكيمياء الصناعية، و كذلك فيما يخص المعدات الكهربائية، و مثل هذا النجاح ناتج عن التنظيم العلمي المساند للصناعة، و تنظيم القروض بدعم من الحكومة، التي تمد خطوط السكك الحديدية، و تطوير الميناء، و حفر القنوات، و مساعدة الصناعات الناشئة بقوانين حمائية، و هذا كله تطلب شخصيات قوية، و عقول جريئة، و قادة اعمال اقوياء التي تدير مختلف المصانع، و توظف 78000شخص في عام 1913م، و الاهتمام بتركيز الصناعات التي هي من احدى عوامل النجاح[4].

[1] دريد محمود السامرائي– مرجع سبق ذكره– ص 72،74.

[2] جوزيف ا.شومبيتر– ترجمة حسن عبد الله بدر– **تاريخ التحليل الاقتصادي**– المجلس الاعلى للثقافة– القاهرة، مصر– المجلد 03– ص545.

[3] L.GENET- l'époque contemporaine (1848-1914) -collection D' HISTOIRE HATIER- Paris, France- 1966- p.313

[4] Ibid. P 315.

**ج/ الزراعة:** في عام 1913م شكلت المانيا قوة زراعية عظيمة، من خلال الاصلاحات التي عمت هذا النشاط في تجفيف المستنقعات، و استغلال الاراضي البور، و استعمال الاسمدة، كما ان الحكومة قدمت اعانات لمالكي الاراضي؛ و عليه هناك انتاج وفير في الحبوب، فاحتلت المرتبة الاولى في انتاج الشعير، الشمندر، و البطاطا[1].

**د/ التجارة:** امتلكت المانيا منظمة تجارية قوية جدا، بائعون يتكلمون لغات اجنبية بسهولة، و يعرفون التكيف مع اذواق الزبائن، و يعرضون عليهم الاسعار التي تحوي تكلفة الجمارك، و رسوم التوصيل، و منحهم فترة دفع طويلة[2].

**هـ/ القطاع العسكري:** كانت القوة العسكرية تستند على النهضة الصناعية، حيث ان الاسطول العسكري الالماني المدرب، و المسلح جيدا كان يحتل المرتبة الثانية عالميا. فكانت العسكرية البرية، الجوية، و البحرية، و هذه الاخيرة التي ركزت عليها القوة العسكرية الالمانية من خلال مقولة:" **مستقبلنا في الماء**"، حيث خصصت ميزانية لها تقدر بـ60 الى 432 مليون مارك[3].

و/ **الوحدة السياسية:** كان يوجد في المانيا حزب ماركسي متطور، و اشد قوة و تنظيم من اي حزب اشتراكي اخر في اوروبا، فالحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني كان يتمتع بمكانة مرموقة، و شهرة واسعة من خلال انضباطه، و تنظيمه جماهيريا، و كانت له صحفه، و كان قادته من المثقفين من وزن اوغست بيبل، و ملهم ليبكنخت، ادوارد بيرنستين، و قد انشا مع نقابات العمال علاقات وثيقة، و اصبح في عام 1912م، اكبر حزب سياسي في المانيا بـ3/1 الناخبين[4].

**ثانيا/ المشكلة الالمانية:** بعد الحرب العالمية الاولى التي خاضتها المانيا ضد دول الحلفاء، لم يكن امام الحكومة الالمانية خيار سوى التوقيع على معاهدة السلام سنة 1919م، و الا ستستمر الحرب؛ و كان على المانيا تحمل مسؤولية بدء الحرب، و التسبب في الضرر، فاضطرت الى دفع 6.6 مليار جنيه استرليني لإصلاح الاضرار، كما انه تم تخفيض قوات الجيش الالماني الى 100000 رجل، و لم يكن لديهم اي دبابات او غواصات او طائرات[5]، و تم تجريد ألمانيا من أراضيها في بلجيكا، و تشيكوسلوفاكيا، و الدنمارك، و فرنسا، و بولندا، و خسارتها لـــ5% من مساحتها الجغرافية، و 12 % من سكانها، 15% من إنتاجها الزراعي، 10% من إنتاجها الصناعي، و ما يعادل 75% من خام الحديد، فحصلت فرنسا على حقول الفحم الحجري في (وادي السار) التابع لألمانيا لمدة 15 سنة،كما دفعت ألمانيا نفقات الجيش للحلفاء، و تم احتلال الضفة الغربية لنهر الراين لمدة 15 سنة. و اجبرت ألمانيا على اعادت المواد الحربية و السفن و بضائع أخرى للحلفاء، و فرضت عليها هذه الاخيرة عدم التسلح[6]. لكن المانيا لما دفعت التعويضات في عام 1921م، لم تستطع تحمل دفعة 1922م، فقررت بلجيكا، و فرنسا غزو المانيا في يناير 1923م، و اخذ المبلغ بالقوة بغزو منطقة الرور، و هي منطقة صناعية رئيسية في المانيا، لأخذ البضائع مثل الفحم، فكان رد الالمان بانهم اضربوا عن

[1] Ibid. P 314.
[2] Ibid. P 315.
[3] Ibid. P315.

[4] رونالد ستروميرج- ترجمة احمد الشيباني- **تاريخ الفكر الاوروبي الحديث1601-1977م**- دار القارئ العربي- جمهورية مصر العربية- الطبعة الثالثة- 1415هـ/1994م- ص469.

[5] Germany 1918-45 Revision Booklet- WJEC GCSE History paper 1- p04- 30/01/2021-17:28- www.sjhs.org.uk

[6] عصام عبد الفتاح– مرجع سبق ذكره- ص63،64.

العمل، و رفضوا صنع المنتجات التي تريدها فرنسا، و بلجيكا، فخربوا المصانع و اغرقوا المناجم، فكان الرد عليهم بإطلاق النار، و الطرد. فدعمت الحكومة الالمانية المضربين عن طريق طباعة المزيد من الاموال، ليتمكنوا من الاستمرار في الاضراب، فكان تضخم شديد خاصة في نوفمبر 1923م، حيث بلغت كلفة الخبز 201000000000 مارك، و عانت الطبقات الوسطى و كبار السن من انخفاض شديد في مدخراتهم، و معاشاتهم؛ و كان اجر اليوم للمواطن الالماني يدفع غدا، من اجل شراء كوب قهوة[1]. فاستفذ احتياطي الذهب، و كانت الموارد شحيحة، و ردت المانيا بالمقاومة السلبية، و تم طبع العملة الورقية بتهور، فانخفض المارك الالماني مقابل الدولار الامريكي، حيث سجل سعر الصرف في افريل ما يعادل 24000 مارك، و في جويلية 353000 مارك، و في اوت 4621000 مارك، و في ديسمبر 98860000 مارك، و انهارت قيمة المارك و ارتفعت اسعار السلع؛ فتدخلت امريكا، و اخرجت المانيا من الازمة من خلال تقديم خطة DAWS لسنة 1924م، بتقديم قرض قيمته تساوي 800 مليون مارك الماني، و خطة YOUNG لسنة 1929م، من خلال تخفيف التعويضات على المانيا بنسبة 67٪ [2].

**ثالثا/ تعويضات الحرب:** و تمثل التعويضات لعام 1921م ما يقرب 300٪ من الناتج المحلي الوطني لألمانيا لسنة 1913م، و الذي يساوي 132 مليار مارك ذهبي، التي تمثل حافزا قويا للأسواق المالية الدولية لتقديم قروض جديدة الى المانيا، حيث هذه الاخيرة من خلال معاهدة السلام لسنة 1919م طالبتها دول الحلفاء بالتعويض اكثر من المطالبات التجارية، و يقسم التعويض الى ثلاثة عناصر من السندات(C،B،A) فالسندات A تقدر بـ 10 مليار مارك ذهبي لتعويض خسائر الحرب المباشرة، سنداتB تساوي 42 مليار مارك ذهبي تدفعها المانيا مع ديون الحلفاء المستحقة للولايات المتحدة الامريكية من بريطانيا العظمى، و فرنسا. و كان الجزء الرئيسي 80 مليار مارك ذهبي، و هي السندات C، تدفعه المانيا لإرضاء البرلمان، و الراي العام في اوروبا الغربية. و لكن ظهرت مشكلة عام 1921م، بعدم قدرة المانيا على الوفاء، حيث ان الفوائض التجارية فقط هي التي مكنتها من تمويل الاصلاحات، و خدمة الدين الخارجي المتراكم خلال خطة Daws، فكان الائتمان يرتفع باطراد منذ العام 1924م، و مر الاقتصاد الالماني بمرحلة الكساد، ثم جاءت خطة Young لعام 1929م، من اجل اعادة إدماج المانيا في الاقتصاد العالمي، و ضمان سداد ديون الحلفاء من خلال حذف شرط حماية النقل، و ثانيا حساب الاقساط السنوية للتعويض بطريقة تضمن السداد على مدى 59 سنة، و بالتالي فان اقساط التعويض لخطة يونغ كانت اكثر ايجابية لألمانيا مقارنة بأقساط خطة داو، كما نصت على الغاء جزء من الديون المخفية بذكاء، الا ان شروط الدفع كانت اكثر صرامة، حيث انه لم يسمح بتعليق التحويلات الا لمدة سنتين متتاليتين، و هذا نجم عنه عدم قدرة المانيا على الدفع، لأنه تم تسبيق اولوية دفع مستحقات الديون الخارجية قبل الديون التجارية، و امام هذه الخطة، وجدت المانيا نفسها امام ازمة دين قبل بداية ازمة 1929م العالمية، فظهر تضارب بين مختلف الدائنين، لذلك املت المانيا في رفع مبلغ التعويضات قبل ان تضطر الى وقف السداد[3].

[1] Germany 1918-45 Revision Booklet- op.cit. p05.

[2] **Nazism and the Rise of Hitler**- p06,21,22,53,54- 27/01/2021-15:30- sur site :www.ncert.nic.in›pdf›iess303

[3] ALBRECHT RITSCHL- **Les réparation Allemandes, 1920-1930 : une controverse revue par la théorie des jeux**- ECONOMIE INTERNATIONAL- N78- 2EME TRIMESTRE 1999- P 133,140,144,150.

**رابعا/ نتائج الازمة الالمانية:** شهد الاقتصاد الالماني التزامات من دول الحلفاء برعاية الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي ضغط عليها بظهور النتائج التالية:

ا/ انظم **هتلر** الى الحزب العمال الالماني، الذي كان تابعا لـ **انطون دريكسلر** عام 1920م، و ذلك من اجل التخلص من معاهدة فرساي، و سرعان ما اصبح هتلر زعيمها، و اعاد تسميته بحزب العمال الوطني الاشتراكي الالماني، ليتخلص من المعارضين، و خاصة الشيوعيون، بنسبة تصويت تقدر بـ107 مقعد في البرلمان، و هي الفترة التي عانى منها الاقتصاد الالماني من الانهيار، مقابل 12 مقعد سنة 1928م، و في 1932م استحوذ على 230 مقعد[1]. حيث استعار رجال الإيديولوجية الهتليرية من الديانة اليهودية القديمة فكرة الشعب المختار، و فكرة العرق، و السلالة، و استعاروا من الماركسيين فكرة العمال، و الأجراء، و لكنهم شوهوها بالغش، و التمويه فضربوا الأمثال بأمم بروليتارية مزعومة (ألمانيا، إيطاليا، اليابان...)، تضعها ظروفها الاقتصادية في ساحة الصراع ضد الديمقراطيات الرأسمالية، فكانت الفاشية و النازية مزاعم رجعية متباينة، لا تجمعها أية واسطة عقلية[2]. حبث ان انهيار الاقتصاد الألماني من جراء التعويضات الهائلة التي فرضها المنتصرون عليه في الحرب العالمية الأولى؛ قد أسهم في وصول الحزب النازي إلى شدة الحكم، ثم اندلا ع الحرب العالمية الثانية[3].

ب/ شهدت السنوات ما بين 1924-1928م بعض الاستقرار، و كانت الاستثمارات الالمانية و الانتعاش الصناعي يعتمد كليا على قروض قصيرة الاجل من الوم ا، و لكن تم سحب الدعم عندما انهارت بورصة وول ستريت سنة 1929م، فكان الاقتصاد الالماني الاكثر تضررا من الازمة، و انخفض الانتاج الصناعي الى 40٪، و بلغ عدد العاطلين عن العمل 6 مليون، و كان بالإمكان رؤية رجال يضعون لافتات حول اعناقهم مكتوب عليها: "**على استعداد للقيام باي عمل**"، و شهدت الطبقات الوسطى، و خاصة الموظفون، و المتقاعدون تتضاءل مدخراتهم بفقدان العملة قيمتها، و تأثرت الكتلة الكبيرة من الفلاحين الالمان بانخفاض حاد في اسعار المواد الزراعية[4].

**الخلاصة:** عانت المانيا من قرارات الحلفاء، بتحميلها مسؤولية اندلا ع الحرب العالمية الاولى، و فرضت عليها تعويضات لإعادة بناء اقتصادها، فظهرت الولايات المتحدة الامريكية كممول للدول المتناحرة، من اجل اعادة استقرار الاقتصاد العالمي. الا ان الظروف الاقتصادية الصعبة لألمانيا، و نقص الموارد التمويلية، و مرورها بالكساد خاصة مع بداية 1929م دعمت وصول الحزب النازي للحكم و الذي دخل في حرب عالمية ثانية.

## المحاضرة الثامنة: تاريخ الوقائع الاقتصادية و النظام الاشتراكي

**تمهيد:** عانت روسيا القيصرية من كارثة اقتصادية حقيقية، فاندلعت الحرب الاهلية سنة 1917م، و بلغ الانتاج الاجمالي للصناعة 71٪ من مستوى 1913م، و في عام 1918م، بلغت منتوجات الصناعة المسجلة في عموم اراضي

[1] Germany 1918-45 Revision Booklet- op.cit. p04-08.

[2] هنري لوفابر – ترجمة محمد عتاني – **هذه هي الماركسية** – دار بيروت للطباعة و النشر – بدون طبعة - بيروت 1953- ص12.

[3] اولريش شيفر- ترجمة عدنان عباس علي- **انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**- مجلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- بدون طبعة- يناير 2010- ص112.

[4] Nazism and The Rise- op.cit. pp54,55.

الاتحاد السوفييتي 48٪ من مستوى 1917م، و 25٪ عام 1925م، و 30٪ عام 1921م، و عليه جرى تأميم المنشآت، و اعادة تأهيلها على اساس التخطيط الحكومي بالتوازي مع "**النيب**" اي عن طريق جذب الرأسمال الخاص لإعادة الحيوية للاقتصاد[1].

**اولا/ خصائص النظام الاشتراكي:** وقع كارل ماركس تحت تأثير جورج فلهلم فريدريك هيجل (1770-1831م)، حيث ان فكرهم للحياة الاقتصادية و السياسية، و الاجتماعية تكون في حال تحول مستمر، فعندما يكسب كيان اجتماعي، او مؤسسة اجتماعية المكان الرئيسي، لا تلبث ان تظهر مؤسسة أخرى تعارضها، و تتحداها، و كان المثال الحي الواضح لهذه الفكرة هو الطريقة التي تحدى بها الرأسماليون (الصناعيون الجدد) الطبقات الحاكمة القديمة مالكة الأرض، و بالتالي هذه الطبقة الاجتماعية، او البرجوازية الجديدة بعد ان تحدت السلطة الارستقراطية، سوف تتعرض بدورها لتحد من جانب العمال الذين جمعوا صفوفهم و وضعوهم في خدمتهم. و لكن ماركس لم يشك قط في إنجازات النظام الرأسمالي في مجال الإنتاج، و كثرته، و أسعاره الرخيصة للسلع، كما انه نبه العمال الى ان اول هدف لانتباههم الثوري، لا ينبغي ان يكون كبار الرأسماليين الذين هم مصدر هذه القدرة الإنتاجية، و انما بالأحرى ملاك الأراضي، و البرجوازيون غير الصناعيين، و البرجوازية الصغيرة، و بقايا الحكم الملكي[2]. فكان للاشتراكية المسيحية دور في تحديد معالمها وفق المنشور البابوي 1891م، و التي كانت تنفر من المادية، و الانانية، و تؤمن بوجوب احسان الاغنياء للفقراء، كما ان المحرومين، و الضعفاء مبشرون بملكوت السماء. و كانت الاشتراكية الكاثوليكية التي ادخل عليها كل من البرت دي مين(Mun) و توردي بن (Pin) شيئا من الاقتصاد المشترك، باستعادة العمال الى حظيرة الكنيسة، و لكن المنشور البابوي رفض إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية وفقا للمبادئ المسيحية؛ و هكذا وجدت نقابات عمال كاثوليكية تنشا في فرنسا، و ايطاليا[3]. فتمتع النظام الاشتراكي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن النظام الرأسمالي، و تتمثل في:

**ا- محو الطبقية و تصفية حساباتها نهائيا بخلق المجتمع اللاطبقي:** حيث بحسب راي المادة التاريخية، فان حالة الملكية الخاصة هي التي قسمت المجتمع، و مادام المجتمع الاشتراكي يلغي الملكية الخاصة، و يؤمم وسائل الإنتاج، فهو ينسف الأساس التاريخي للطبقية، و لهذه النظرية عدة تناقضات في واقع الامر الاشتراكي.

**ب- التخطيط الحكومي:** من خلال ضرورة التخطيط الاقتصادي الموجه، فهذا التخطيط و تنفيذه، يتطلب سلطة قوية، ليتاح لها ان تقبض بيد حديدية على كل مرافق البلاد، و تقسمها وفقا لمخطط دقيق و شامل.

**ج- كلّ حسب طاقته و لكل حسب عمله:** يعتبر العمل أساس القيمة، و يجعل لكل عامل نصيب من الانتاج بالقدر الذي يتفق مع كمية عمله، و يقسم العمل الى بسيط و مركب، و ترى أن قيمة ساعة عمل مركب شديد التعقيد، قد

[1] سيرغي قره، مورزا- ترجمة شوكت يوسف- **الاتحاد السوفييتي من النشوء الى السقوط**- منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق، سوريا- بدون طبعة- 2018م- ص 179.

[2] جون كينيث جالبريث – ترجمة احمد فؤاد بلبع- **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**- مرجع سبق ذكره- ص 145،149.

[3] رونالد ستورمبرج- ترجمة احمد الشيباني- **تاريخ الفكر الاوروبي الحديث1601-1977م**- دار القارئ العربي- جمهورية مصر العربية- الطبعة الثالثة- 1415هـ/1994م- ص477.

تفوق بأضعاف قيمة ساعة من العمل البسيط (و هذا المبدأ يأخذ بالتناقض مع الطبيعة اللاطبقية للمرحلة الاشتراكية، و بالتالي اختلاف هذه الاعمال يؤدي الى تفاوت القيم التي تخلقها تلك الاعمال).

**د- التأميم:** الفكرة العلمية في التأميم تقوم على أساس تناقضات القيمة الفائضة في محو الملكية الخاصة، و تتويج المجموع بملكية وسائل الإنتاج في البلاد، ليصبح كل فرد مالكا لثروات البلاد كلها، كما يملكها الآخرون[1]. فيرى ماركس ان التوسع في استخدام الالة، سيضطر رجال الاعمال للاندماج، او لبيع مؤسساتهم الى اصحاب مؤسسات اضخم؛ و هنا يتدنى عدد ملاك وسائل الانتاج يوما بعد يوم، و تصبح المؤسسات ملكا لأفراد يتدنى عددهم عاما بعد عام، و تتزايد مؤسساتهم ضخامة فضخامة؛ الامر الذي سيكون حفنة من الرأسماليين لا تتجاوز عددهم عدد اصابع اليد،؛ الذي سيدفع اخيرا بالمجتمع الى الاستيلاء على وسائل الانتاج بأكملها[2].

**هـ- العمل:** بما ان العمل سلعة، فعليه ان ينطبق عليه قانون القيمة، و هذا معناه ان يعود على صاحبه في حالة التوازن، و المنافسة الكاملة، باجر متناسب مع عدد الساعات التي صرفت في انتاجه، و هو عدد ساعات العمل التي يتطلبه لبناء، و اطعام، و كساء، و ايواء العامل، غير ان الرأسماليون يحصلون على ساعات عمل فعلية اكثر من عدد الساعات التي دفعوا ثمنها[3]. فالطاهي في فندق يعتبر عاملا منتجا، بالمقدار الذي يتحول فيه عمله الى رأسمال لمالك الفندق، و العامل نفسه لا يعتبر منتجا للمالك اذا كان الاخير لا يصنع رأسمالا من خدمات العامل، كالحالة التي يقدم فيها العامل لسيده وجبات طعام خاصة، في مثل هذه الحالة، التبادل يجري بين عمل العامل و اجره، و ليس بين دخله و بين الرأسمال[4].

**ثانيا/ مختلف الأحداث الاشتراكية لمواجهة الرأسمالية:** خلال العشرينات من القرن 20، امل الاتحاد السوفياتي ان تمتد الثورة البلشفية في روسيا الى العالم كله، بالاعتماد على قواه الذاتية وحدها، و بدا ستالين بخطته الصناعية الخماسية عام 1925م، التي كان من المفترض بان تسمح له بتجاوز تأخره، و كان لينين قد وصف هذا المسار بتعبير **سلطة السوفيات و كهربة روسيا**، فكانت الثورة الصناعية الجديدة للكهرباء لا الفحم او الفولاذ هي التي ستنتصر على سلطة السوفيات التي افرغت من محتواها، و التراكم المخطط مركزيا كان يدار من طرف دولة سلطوية، رغم الشعبوية الاجتماعية التي ميزت سياستها، و قد اثبت النظام السوفياتي فعاليته طالما ظلت الغايات بسيطة، بتسريع التراكم الافقي (تصنيع البلاد)، و بناء قوة عسكرية لتحدي العدو الرأسمالي، و انزال الهزيمة بالنازية الالمانية[5]، و تمت المصادقة في ديسمبر 1921م، على الخطة التي صاغت مهام الانتاج الصناعي للأصناف ذات الاولوية خلال 15 سنة، على هذا الاساس ازدادت قدرة المحطات الكهربائية في عموم روسيا 15 ضعفا خلال 12 عاما(1921-1932م)، كما تم تشغيل

[1] محمد باقر الصدر- مرجع سبق ذكره- ص241،242،252،253.

[2] رونالد سترومبرج- ترجمة احمد الشيباني- مرجع سبق ذكره- ص454.

[3] جوزيف أ. شومبيتر- ترجمة حيدر حاج اسماعيل- **الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية**- مرجع سبق ذكره- ص ص113،115.

[4] نفس المرجع- ص25.

[5] سمير امين- ترجمة فهمية شرف الدين- **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين و الواحد و العشرين**- دار الفارابي- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-2002م- ص ص22،23.

2200 منشاة حكومية حديثة و مرممة، و تحولت روسيا في الثلاثينات الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، يرتكز على هيكل صناعي- زراعي، حيث بلغ حجم الانتاج الصناعي عام 1940م، ثمانية اضعاف ما كان عليه العام 1913م. كما تكونت اشكال اجتماعية جديدة لتنظيم الانتاج، و تعاونيات، و نظام حياة جديد في المناطق السكنية الجديدة التي بنيت فيها المصانع الجديدة، و التي التحق بها جماهير الشباب المتخرجين من "**مدرسة المعارف العامة**" الشبيهة لحد ما بالمدرسة الغربية المخصصة للنخب، لكنها في الاتحاد السوفياتي مخصصة لجميع سكان البلاد، عاش هذا الجيل نهضة روحية، و ثقافية في مجالات العمل الجديد[1]. و لتحسين الاوضاع الداخلية للدول الشيوعية، قام باستغلال الموارد الطبيعية، و تحسين الوسائل الزراعية، و تحديث الصناعة، و قد مول هذه الخطة المرابون الدوليون، فتم إنشاء المزارع الجماعية، و وزعت الاراضي، و اصبحوا جميعا ملاكا مستقلين، و كان الانتاج وفيرا من القمح الذي صادره ستالين من الفلاحين، و الذي باعه للمرابين الدوليين، ليضاف الى الكميات الاخرى التي تم شراؤها من بلدان اخرى، و كان الغرض منها تعويم السوق العالمية بهذه المادة الاساسية، و بشكل رخيص، و ذللك للمضاربة على القمح الامريكي و الكندي، كي يكدس و لا يجد الاسواق التي تشتريه، و فعلوا نفس الامر بالنسبة لمادتي اللحم، و المواشي ايضا. و بين عامي 1920 و 1929م، خفض الممولون الدوليون اسعار الشحن في سفن جميع الدول تقريبا، ماعدا بريطانيا، و امريكا، و كندا، فكانت نتيجة هذه القرصنة التجارية توقيف الاف عمليات التصدير لهذه البلدان الثلاثة؛ و كان ميزان الصادرات للدول الحليفة يهبط، مقابل ارتفاع الاستيراد من المانيا، و اليابان، و دول اوروبا الوسطى، و كانت بريطانيا تعوض الفرق بين الصادرات و الواردات بخدماتها فيما وراء البحار، حيث تكسب ما يعادل 85 مليون جنيه استرليني، و لكنها اصيبت بضربة قاسية جدا، عندما منعتها المنافسة غير العادلة من الحصول على هذا المبلغ. فكان ركود شديد في تجارة، و زراعة، و صناعة الدول الحليفة، و الدول الرأسمالية، و في نفس الوقت توسع هائل في نشاط الدول الشيوعية، و دول حلف المحور[2]. وعلى هذا الاساس، تكاثر عدد المؤمنين بالاشتراكية الماركسية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1931م)، ففي حين لم تنقص التجارة العالمية إلا بنسبة 8% خلال الأزمات الثلاث التي ألمت بين 1890 و 1907م، نرى أن التجارة العالمية قد نقصت بنسبة 20% عهد أزمة 1929م[3].

**ثالثا/ تناقضات النظام الاشتراكي:** انطوى النظام الاشتراكي على تناقض في مبادئه، و اهدافه، شانه شان النظام الرأسمالي، و تتمثل اهم هذه التناقضات فيما يلي:

ا/ لدى الادارة الاشتراكية أدوات نظام سلطوي، أكثر بكثير مما يمكن ان يكون في حيازة اي رأسمالية، ففي حالة الصرف من الخدمة، قد يعني عند الإدارة الاشتراكية التهديد بالامتناع عن تقديم القوت الذي لا يمكن تأمينه عن طريق وظيفة بديلة، في حين أن القاعدة في المجتمع الرأسمالي تعني الصرف، او اللاشيء، لأن الإدارة الرأسمالية لا تستطيع استعمال العقوبات، لافتقارها للسلطة الأخلاقية، على عكس الإدارة الاشتراكية، تتمكن من تطبيق التهديد و العقوبات. و منذ التنظيم الجديد للحكومة عام 1921 و بالتأكيد منذ 1929م، لم تعد نقابات العمال تفعل أي شيء يضاد رغبات

[1] سيرغي قره، مورزا- ترجمة شوكت يوسف- مرجع سبق ذكره- ص ص 180،181.

[2] وليام جاي كار- ترجمة مجدي كامل- **احجار على رقعة الشطرنج**- دار الكتاب العربي- بدون طبعة بدون سنة- ص ص 194،196.

[3] اولريش شيفر- ترجمة عدنان عباس علي- مرجع سبق ذكره- ص44.

الهيئة الحاكمة، و إن الطرد وراء العمل الذي يعني الحرمان، و الفاقة، كان يقوم بها رفقاء في الجيش الأحمر Red Army، حيث كانت وسيلة مستقلة في أيدي الحكومة، تحمي بواسطتها الأداء[1].

**ب/** ان الحكومات مهما كانت غير برجوازية في اصلها، و تركيبها، و دون استثناء الحكومات التي اعتبرتها المعارضة البرجوازية اكثر الحكومات رجعية، هي نفسها قامت بدعم المصالح الاقتصادية لطبقة رجال الاعمال من دون مناقشتها تقريبا، بروح من مذهب عدم التدخل، وفقا لنظرية مفادها تشجيع التطور الاقتصادي، و الرخاء العام، بازالة القيود عن اقصاء المشروع الخاص، و تركه و شانه، و هذه هي الليبرالية الاقتصادية[2].

**ج/** التجربة الاشتراكية بينت ان القادة في الجهاز الحزبي و السياسي، و انصارهم يتمتعون بإمكانات لم تتمتع بها اكثر الطبقات على مر التاريخ، و لا يفقرون من خصائص الطبقة شيئا، فهم كسبوا سلطة مطلقة على جميع الممتلكات، و وسائل الإنتاج المؤممة في البلاد، و اصبح مركزا سياسيا، يتيح لهم الانتفاع بتلك الممتلكات، و التصرف بها طبقا لمصالحهم الخاصة.

**د/** كما ان مناحي الحياة تعكس التناقض الشديد بين أجور العمال، و رواتب موظفي الحزب الاشتراكي. فانتشرت عملية التطهير داخل الحزب الاشتراكي، حيث كانت توجد داخل الحزب طبقة متفردة بالامتياز معارضة شديدة داخل الحزب الذي يدعوا الى التساوي داخل الحزب، لأنها كانت تقوم بالاستثمار على شكل امتيازات خاصة، و حقوق معينة، و احتكارات للأجهزة الإدارية، و المرافق الحيوية للبلاد؛ و هذا ما أدى سنة 1939م، الى طرد مليوني عضوا، في حين كان عدد أعضاء الحزب الرسمي 2.5 م عضو، و بالتالي كان الحزب الشيوعي المطرود يوازي الحزب الشيوعي نفسه[3].

**الخلاصة:** اعتبر النظام الاشتراكي اهم الاحداث الاقتصادية التي غيرت مجرى العالم بتفريقه الى نوعين مناصر له، و عدو للنظام الرأسمالي، و حاول كل منهما الهيمنة، و التوسع على حساب الاخر، فتعددت اوجه العداوة من سياسة اقتصادية و عسكرية في هذه المرحلة، لتأخذ شكلا اخر بعد الحرب العالمية الثانية و تكون باردة.

## المحاضرة التاسعة: ازمة الكساد العظيم 1929م

**تمهيد:** عرفت الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م، باسم الكساد العظيم، و هي ازمة اقتصادية كبرى شملت معظم بلدان العالم، و التي انطلقت بعد فترة الرخاء الاقتصادي، فبدأت الازمة بانهيار وول ستريت، و أدت الى توقف المعامل عن الإنتاج، و انتشار البطالة، و تردي الأوضاع الاجتماعية، و الصحية، و اخذت الازمة بالانحسار بدءا من العام 1932م[4]، و سجلت نقصا في التجارة الدولية بنسبة 20٪، مقارنة بنسبة 7٪ من حجم التجارة العالمية خلال الازمات الثلاث التي المت بين 1890 و1907م[5].

---

[1] جوزيف أ. شومبيتر- ترجمة حيدر حاج اسماعيل- **الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية**- مرجع سبق ذكره- ص423،427.

[2] جوزيف ا.شومبيتر- ترجمة حسن عبد الله بدر- **تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلد الثاني- المجلس الاعلى للثقافة- الطبعة الاولى- 2005م- ص30.

[3] محمد باقر الصدر- مرجع سبق ذكره- ص ص238،241.

[4] بول كروغمان- **العودة الى الكساد العظيم أزمة الاقتصاد العالمي**- ترجمة هاني تابري- دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان- بدون طبعة- 2010-ص11.

[5] فرانسوا بيرو- **هذه هي الرأسمالية**- دار بيروت للطباعة و النشر- بيروت، لبنان- بدون طبعة- 1953- ص 112.

**اولا/ مؤشرات الوضع الاقتصادي الامريكي قبل ازمة 1929م:** كانت أوضاع الاقتصاد الأمريكي قبل الأزمة تشير الى الايجابية في كثير من مؤشراتها، و من بينها:

– الأغنياء كانوا يصيرون أكثر غنى بأسرع مما كان الفقراء يصيرون أقل فقرا، و المزارعون كانوا مستائين للانخفاض الحاد في أسعار المنتجات الزراعية مع ارتفاع التكاليف، فكانوا على هذه الحال منذ كساد 1920 الى1921م.

– إن الرأسمالية الأمريكية في مرحلة 1925 و 1929م كانت حيوية، فارتفعت عدد المنشآت الصناعية من 1.820.900 إلى 2.060700، و ارتفعت قيمة مخرجاتها من 6008 مليار دولار إلى 6800 مليار دولار، و مؤشر الاحتياطي الفدرالي للإنتاج الصناعي الذي كان متوسطه67 نقطة سنة 1921م، و ارتفع إلى 126 نقطة سنة 1929م .

– بلغ إنتاج السيارات 4201000 سيارة، و في سنة 1929 زاد الإنتاج ليصل 5357000 سيارة.

– في سنة 1924م بدأت أسعار الأوراق المالية في الارتفاع حتى بداية 1925م، فكان متوسط نيويورك تايمز لأسعار أسهم 25 شركة صناعية 106 نقطة، و في نهاية العام أصبح 134 نقطة، ليكتسب 50 نقطة في ديسمبر 1925م، و ينخفض بمقدار 30 نقطة تقريبا، نتيجة الإعصار الذي أطاح برواج فلوريدا مباشرة، لكن في 1927م بدأت الزيادة يوميا، و شهرا بعد شهر.

– قام بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك سنة 1927م، بتخفيض سعر إعادة الخصم من 4% الى 3.5%، و هكذا استردت الحكومة كميات معقولة من الأوراق المالية الحكومية من البنوك، و الأفراد الذين باعوا هذه السندات، مقابل نقود حصلوا عليها، كي ينفقوها للاستثمار في أسهم عادية أو متاحة، لتمويل شراء أسهم عادية بواسطة آخرين، و هكذا عندما زود الناس بموارد مالية اندفعوا إلى السوق، فكانت المضاربة، و ما تبعها من انهيار.

– الإنتاج و التوظيف كانا مرتفعين و متزايدين، فلم تكن الأجور ترتفع، و لكن الأسعار كانت مستقرة[1]، و كانت المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الامريكي جيدة على مدى العشرينات، فكل من الانتاج و انتاجية العامل ينموان باضطراد، و بين 1919و1929م، زادت مخرجات العامل في الصناعات التحويلية بنحو 43٪، بينما الاجور، و الرواتب، و الاسعار ظلت ثابتة نسبيا، فزادت الارباح، و هذه الارباح عززت من انفاق الميسورين، و كان الاستثمار الرأسمالي عالي جدا[2]، فكان المتعاملون في السوق المالي يلقون بكل قوتهم خلف السوق، و تأثيرهم عليها من خلال:

–دخول الاخوة فيشر السبعة في البورصة، و التي كانت لهم نفوذهم، و كانوا متخرجين من جنرال موتورز، و اتوا الى وول ستريت بالثروة الكبيرة، التي حققوها من بيع مصانع فيشر بودي Fisher Body .

– اطاح ويليم كرابو ديوارنت المنظم لشركة جنرال موتورز، براسكوب و دو بونت خارج الشركة في 1920م، فتحول الى مضارب متفرغ في البورصة.

[1] جون كينيث جلبريت– ترجمة حمدي أبوكيلة– **الانهيار الكبير 1929**– المركز القومي للترجمة – القاهرة، مصر – الطبعة الأولى– 2014– ص ص 24،33.

[2] نفس المرجع– ص195.

-كان هناك ايضا ارثر دبليو كوتن المضارب في سوق الحبوب، فحول معاملاته من مجلس شيكاغو للتجارة الى وول ستريت.

**ثانيا/ اليات عمل المضاربة في وول ستريت التي سببت الازمة:** كانت البنوك تمول السماسرة، و السماسرة يزودون به المضاربين، و الرهونات تعود ثانية الى البنوك بشكل تلقائي، حيث ان المضارب يقدم الاوراق المالية التي تضمن القرض، و التي يجب ان يزيد منها في حالة انخفاض قيمة الاوراق المالية المرهونة، فسعر الفائدة يتحرك ليحافظ على عرض التمويل متوافقا مع الطلب، و عليه كمية المضاربة ارتفعت بسرعة شديدة سنة 1928م، و كان الناس يتكالبون من اجل شراء الاوراق المالية بالهامش (اي الزيادة في السعر، دون تحمل تكاليف الملكية)، و القروض محمية بأوراق مالية قابلة للبيع الفوري بهامش نقدي، في الوقت نفسه، كان معدل 12٪ في وول ستريت يقدم استخداما اكثر ربحية (لراس المال العامل للشركة)، فكانت الشركات تقرض فائض اموالها في وول ستريت، بدلا من محاولة الانتاج بمشاكلها و تكاليفها[1]؛ و في يوم الازمة تم تداول 16894650 سهم، و بدأت الاسعار تنخفض اكثر و اسرع، و عدم اليقين دفع الناس الى محاولة البيع[2].

**ثالثا/ حل للازمة:** بدا الانتعاش في ظل السياسة الجديدة (**New Deal**) لروزفلت اواسط الثلاثينات، لكنه لم ينهي البطالة بالولايات المتحدة الامريكية، حيث ظلت فوق 10٪ لعقد كامل، و لم تختف حتى مع الحرب العالمية الثانية، و لم تحقق اوروبا نتائج افضل، وحدها المانيا هتلر العسكرية حققت العمالة الكاملة مع اقتراب الحرب، و بقي العالم الحر يسيطر على افاقه، و كثرت المخاوف من فقدان الوظائف، و الجوع، و الحرب[3]، فساهم جون مينارد كينز زعيم مدرسة كامبردج الجديدة سنة 1936م، بكتاب النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود، و كان على ثقة بان الكساد الكبير لا يمكن تفسيره من خلال النظريات الليبرالية، التي تزعم ان الاقتصاد يحقق مستوى التشغيل الكامل حتميا على المدى الطويل، و ان الاجور مرنة، و قابلة للانخفاض بالقدر المناسب[4]، و فسرت فيه الرأسمالية بطبيعتها غير المستقرة، و ليس لها ميل طبيعي للاتجاه للعمالة الكاملة، لكنه في نفس الوقت، رفض تأميم الاقتصاد، و التحكم في الاجور و الاسعار للتأثير على العرض و الطلب، و كل ما يتطلبه هو ان تأخذ الحكومة عجلة القيادة الرأسمالية الضالة، من خلال زيادة العجز الفدرالي عمدا، و انفاق الاموال على الاشغال العامة التي تزيد **الطلب الكلي** و تعيد الثقة، حتى بدأت الامور على النحو العكسي لازمة الكساد الكبير، و متى عاد الاقتصاد لمساره الصحيح، و وصل للعمالة الكاملة، فلن يكون على الحكومة الاستمرار في الانفاق بالعجز، و سيعود النموذج الكلاسيكي للعمل بشكل سليم[5].

**رابعا/ الاثار التي نجمت عن الازمة الاقتصادية 1929:** و تتمثل في:

---

[1] نفس المرجع- ص ص41،45.

[2] نفس المرجع- ص120.

[3] جوزيف ستيغليتز- ترجمة عمر سعيد الايوبي- **السقوط الحر، امريكا و الاسواق الحرة و تدهور الاقتصاد العالمي**- دار الكتاب العربي- بيروت، لبنان- بدون طبعة- 2011- ص ص 188،189.

[4] اورليش شيفر- ترجمة عدنان عباس علي- **انهيار الرأسمالية، اسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت- بدون طبعة-يناير 2010- ص44.

[5] جوزيف ستيغليتز- مرجع سابق- ص190.

– بينما انخفضت معدلات الاجور في المانيا، و الوم ا بنسبة 25٪، و بريطانيا بـ7٪، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنحو مثير للفزع، فقد بلغت في المانيا 30٪، و الو م الامريكية 25٪، و بريطانيا 22٪[1]، كما ارتفع معدل البطالة نحو ¼ القوى العاملة سنة 1932م، و فقد حوالي 11.5 مليون امريكي رب عائلة عمله، و التي تمثل 30 مليون امريكي ممن فقدوا مصدر دخلهم، و كانت هذه البطالة جزئية، حيث اصبح اكثر من نصف الامريكيين، يؤدون عملهم بدوام جزئي، محتفظين بنسبة مقدارها 59٪ من وظيفة و اجر الدوام الكامل.

–كان ارباب العمل يعلنون عن وظائف، و كانوا يتمتعون بالحرية في انتقاء العمال، و كانوا يستعينون بخدمات البيض من اصحاب الخبرة في العمل، تاركين الصغار، و النساء، و الكبار من اصول افريقية، حتى اصبحوا يمثلون شريحة كبيرة من العاطلين.

– انهارت مصادر المساعدة للأسر، و العمال من صناديق المساعدة المشتركة للأيام العصيبة، او اموال الارامل و الايتام، التي كان يجرى تنظيمها محليا، و اقليميا، او من الكنائس، فتحول الناس الى مصادر الغوث الحكومي، و وصل الحال كثيرا بالطبقة الوسطى الى حال الفقر، ليجدوا مأواهم بين الانفاق، و الاكواخ عند اطراف المدن، و مقالب القمامة، التي سرعان ما اطلق عليها الامريكيون **مدن الهوفر**، و كان الاطفال يضربون الارض، بدل الاعتماد على الوالدين المثقلين بالأعباء، و يهرعون للحاق بعربات شحن القاطرات، و السفر دون دفع التذكرة.

– لم يستطع الكونجرس الامريكي الذي صوت عام 1924م، على صرف مكافاة لقدامى محاربي الحرب العالمية الاولى بناء على مدة الخدمة، و موقعها، فقد كان يمكنه الحصول عليها اما عام 1945م، او حال وفاته، و مع اشتداد الظروف قسوة، ظن المحاربين ان الدولة ممكن ان تلين و تدفع لهم القليل في وقت اقرب، فقرر الجنود ان يتوجهوا الى واشنطن العاصمة، لعرض قضيتهم بأنفسهم، فتجسدت صور جنود امريكيين يطاردون جنودا امريكيين اعياهم الفقر، يناشدون نوابهم بالكونغرس[2].

– بلغت حالات الانتحار في اكتوبر و نوفمبر 1931م، 1344 حالة في جميع انحاء الولايات المتحدة الامريكية، بمختلف الطرق بإطلاق النار على انفسهم، و استنشاق الغاز، او القفز من نافذة مرتفعة، او عن طريق البنزين و اشعال النار[3].

– تراجع الاستثمارات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوربا؛ نتيجة التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية في العشرينيات؛ بسبب الكساد العظيم الذي حل بالنظام الرأسمالي، فضلا، عن غياب تنظيم قانوني دولي موحد للتجارة الدولية و اختلاف السياسات الجمركية من دولة لأخرى[4].

[1] اورليش شيفر– مرجع سابق– ص44.

[2] ايريك راشوي– ترجمة ضياء وراد– **الكساد الكبير و الصفقة الجديدة**– مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة–جمهورية مصر العربية– الطبعة الاولى– 2015– ص ص51،62.

[3] جون كينيث جالبريث– **الانهيار الكبير**– مرجع سبق ذكره– ص15.

[4] دريد محمود السامرائي– مرجع سبق ذكره– ص ص 72،74.

**خامسا/ النتيجة الهامة من الأزمة الاقتصادية 1929م:** الكثير كان على ثقة أكيدة بأن الكساد الكبير لا يمكن تفسيره من خلال النظريات الليبرالية، التي أكل الدهر عليها و شرب، فكان أصحاب المشاريع يتوسعون في تشغيل الأيدي العاملة فقط في حالة تأكدهم من أنهم قادرون على تصريف البضائع التي سينتجونها، و معدل الأجر الذي يتعين عليهم دفعه الى العاملين ليس هو المهم، بل الطلب السلعي الذي يتوقعونه، و بهذا النحو يصبح الطلب السلعي هو العامل الحاسم بالنسبة لكينز، أما إذا امتنع المستهلكون، و أصحاب المشاريع عن إنفاق أموالهم فزعا من تردي الوضع الاقتصادي، فعندئذ تتدخل الدولة، و تنفق أموالا متزايدة[1].

-وجب تفهم الدور الذي يؤديه السعر تفهما مستقلا تماما عما يزعمه الاقتصاد الحر من آليات، و أن بقاء الإصلاح بواسطة المزاحمة مستحيل، حيث يكون ثمة عدد محدود جدا من البائعين في إنتاج كمية الناتج المباع، لتكون حالة الاحتكار على الطلب الإجمالي، و لهذا فقد قدم إلينا عن الإنتاج و المبادلات؛ صورة مخالفة لصحة العلاقات، و القرارات في الحياة الواقعية[2].

**الخلاصة:** ان الازمة الاقتصادية الاولى للقرن العشرين هي ازمة كساد، اثارها الاجتماعية كانت ضاغطة بشدة على الافراد، و الشركات، و التي لم تخفف من حدتها الا بالتبني السريع و المؤقت للدولة بتنظيم توجه السوق، و لهذا كان التيار الجديد لنوع من النظام الرأسمالي بتدخل الدولة.

**المحاضرة العاشرة: الوقائع الاقتصادية المعاصرة للنظام الاقتصادي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية**

**تمهيد:** تعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من مراحل التغيرات الاقتصادية الهامة، فتمثل الوضع بشكل عام في تحول القوى، و ظهور الولايات المتحدة الامريكية مكان انجلترا، و قدرتها على التمويل، و قيامها بالاستثمار الدولي، و دعم التجارة الدولية، و جعل الدولار الامريكي عملة لتسوية المدفوعات الخارجية، و الاحتياط الاساسي.

**اولا/ استثمار الولايات المتحدة الامريكية في الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية:** إن أهم الآثار التي ترتبت عن قيام الحرب العالمية الثانية، تجسدت في تصفية كثير من الاستثمارات الدولية، فقد تم بيعها، و دمر بعضها، و تمت مصادرة جانب مهم منها، و تحولت دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال، لتصبح في مركز مدين؛ فقد أصبحت بريطانيا على سبيل المثال مدينة لمصر، و الهند، و الكثير من الدول النامية الأخرى، و اقترضت مبالغ كبيرة من الو.م.أ؛ فازدادت أهمية الو.م.أ باعتبارها مصدرا رئيسيا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، سواء الدول النامية أو المتقدمة، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة في الخارج بين عام 1946 و 1952م، حوالي 788.1 مليون دولار.

- و انتقال رأس المال العام بشكل خاص من الولايات المتحدة الامريكية، و الاتحاد السوفياتي سابقا إلى الدول المختلفة في هيئة قروض، و إعانات، بهدف إعادة تعمير و تنمية اقتصاداتها، و ظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي، و صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية، و يرجع ذلك في الواقع إلى عزوف رأس المال الخاص عن الاستثمار في كثير من الدول، لاسيما اوروبا الغربية، نتيجة المعوقات السياسية، و القانونية، و الاقتصادية التي خلفتها الحرب الأخيرة[3].

[1] اولريش شيفر- مرجع سبق ذكره- ص ص44،45.

[2] هنري لوفابر- ترجمة محمد عتاني- **هذه هي الماركسية**- دار بيروت للطباعة و النشر- بدون طبعة- بيروت 1953- ص ص114،115.

[3] لوريتا نابوليوني- ترجمة لبنى حامد عامر- **الاقتصاد العالمي الخفي**- الدار العربية للعلوم- ناشرون- لبنان- الطبعة الاولى - 1432 هـ/2010م- ص ص16،17.

**ثانيا/ الولايات المتحدة الامريكية المستفيد الوحيد بعد الحرب العالمية الثانية:** سميت هذه المرحلة بمرحلة البحث عن الدولار من سنة 1945 الى1958م، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا بحاجة ماسة للتجهيزات و المعدات الامريكية، فجعل عملية الاستيراد لهذه التجهيزات من الذهب، و الدولار يتدفقان الى الو.م.أ، و كان الدولار قد اصبح أداة لتسديد الصفقات الدولية، و لكنه لم يستخدم ابدا كنقد احتياط، مما أدى الى فائض في ميزان مدفوعاتها، مع احتفاظ البنوك المركزية بالجنيه الإسترليني كنقد احتياط أساسي. كما ساهم مشروع مارشال Marshall الذي سمح بإعادة بناء أوروبا، من خلال توزيع المساعدات الامريكية المباشرة، و التي كانت على شكل هبات، و قروض بالدولار الممنوحة من الو.م.أ الى البلدان الأوروبية لتسديد قيمة السلع، و الخدمات الضرورية للنهوض بالاقتصاد، اما الهبات كانت تتمثل بتوريد السلع باتجاه أوروبا، و بالتالي تم تحويل 14 مليار دولار امريكي من الادخار الحقيقي من الو.م.أ اتجاه أوروبا الغربية. الى جانب هذه المساعدات، وافقت كل من الو.م.ا، و صندوق النقد الدولي على تخفيض بعض العملات الأوروبية بالنسبة للدولار، خاصة الجنيه الإسترليني و كان بمعدل 30.2 %، هذا الحدث الجسيم أدى الى تخفيض قيمة 33 عملة أخرى، من ضمنها الفرنك الفرنسي، و الين الياباني، الذي أتاح نمو صادرات البلدان المنخفضة لقيمة عملاتها، الأمر الذي أدى الى إعادة تكوين احتياطاتها بالدولار و الذهب، فتحول الدولار الأمريكي الى عملة احتياط أساسية، بدل الجنيه الإسترليني[1]. فلم يصب اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية صناعتها خلال الحرب العالمية الثانية بأي ضرر يذكر، فكان الواضح أن الو.م.ا كانت المستفيد الأول من خطة مارشال، و ليست أوروبا، بحيث:

– أوجدت أعمال إعادة الاعمار منافذ جديدة للشركات الأمريكية، و شكلت سوقا جديدة، تتوافق مع الاحتياجات المحددة للاقتصاد الأمريكي.

– أبحرت أساطيل السفن للشحن عبر الأطلسي لجلب المواد الخام، و البضائع إلى أوروبا التي مزقتها الحرب، كناقلات النفط التي تعتبر هذه الأخيرة مادة ثمينة، و ضرورية في عملية إزالة الحطام، و إعادة اعمار المدن.

– ازدياد النزعة الاستهلاكية الأمريكية، و تبنيها من طرف الدول الأوروبية، و انهالت على العائلات في هذه الدول صور لسيدات البيوت الأمريكيات الشقراوات، و هن يلعبن بألعابهن المنزلية، فيما تزين شفاهن ابتسامات عريضة، فرغب الكل بامتلاك سيارة، و تلفاز، و غسالة، و قامت أمريكا بتصدير طرق أخرى مبتكرة لشراء المنتجات على غرار الدفع بالتقسيط، مما أدى إلى ارتفاع معدل القروض الشخصية مباشرة، فارتفع التصدير، بالإضافة، إلى بيع نمط حياتي معين من خلال إنعاش اقتصاد ما بعد الحرب، فعمرت خطة مارشال جيوبهم بالمال، و مكنتهم بذلك من شراء المنتجات التي تحمل ختم صنع في أمريكا[2].

**ثالثا/ تأسيس نظام مالي عالمي جديد:** و ذلك بعد اجتماع اعضاء وفود 44 بلدا في بريتن وودز بولاية نيوهامشر في جوان 1944م، لإنشاء مؤسستان تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد اخفاق مؤتمر السلام الذي وضع بعد الحرب العالمية الاولى، فرأوا ان تأسيس بنك دولي للإنشاء و التعمير، من شانه

[1] وسام ملاك – **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**– دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر– لبنان– الطبعة الأولى– 2001م/1422هـ– ص ص420،422.

[2] لوريتا نابوليوني– ترجمة لبنى حامد عامر– مرجع سابق– ص ص17،18.

العمل على استعادة النشاط الاقتصادي، و اقامة صندوق نقد دولي لاستعادة قابلية تحويل العملات، و النشاط التجاري متعدد الاطراف، دون الانتكاس الى هوة الانغلاق، و الحمائية.

فكانت الحرب العالمية الثانية هي القوة الدافعة لإصلاح النظام الدولي، و كانت احدى النتائج الرئيسية للحرب ان اصبحت الولايات المتحدة الامريكية هي المتحكمة الفعلية في الاقتصاد العالمي، و على ذلك بني الهيكل المالي لصندوق النقد الدولي على الدولار الامريكي، و ليس على عملة دولية خاصة يستحدثها الصندوق، مما جعل قوته الاقراضية محدودة، و جعله يفتقر الى معظم الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية. و كان هاري ديكستر وايت قد بذل قصارى جهده لإقناع الاتحاد السوفييتي بالانضمام الى صندوق النقد الدولي لتحقيق السلام و الرخاء بعد الحرب، و فعلا تم التوقيع على اتفاقية التأسيس من طرف الوفد السوفييتي، غير ان جوزيف ستالين رفض التصديق عليها خشية سيطرة الغرب على سياسة الصندوق. و انسحبت بولندا عام 1950م، ثم اجبرت تشيكوسلوفاكيا على الانسحاب عام 1954م، و بعد تولي فيدال كاسترو زمام الحكم في كوبا عام 1959م، قام ايضا بسحب عضوية بلاده من الصندوق. و كان التأثير الواضح للحرب الباردة على الصندوق هو محدودية عدد اعضائه، و لم يضم الا 03 بلدان افريقية هي مصر، اثيوبيا و جنوب افريقيا. و لكن بعد عام 1957م، بدا الوضع يتغير بانضمام بلدان حديثة عهد الاستقلال هما غانا و السودان، ثم توالت طلبات الانضمام الى عضوية الصندوق حتى اصبح 115 عضوا في عام 1969م، منهم 44 عضو افريقي، و انضمت جمهورية المانيا الاتحادية الى الصندوق عام 1952م، و سرعان ما اصبحت من الاقتصادات الرائدة في العالم، ثم تلتها آسيا، و بعدها اليابان عام 1952م، و اصبحت بحلول الستينات في طريقها للحاق بالولايات المتحدة الامريكية. و شهدت السبعينات تزايد القوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، و سائر البلدان المصدرة للنفط في الشرق الاوسط، و خلال ثلاثين عاما انخفضت حصة الولايات المتحدة الامريكية من صادرات العالم من 22 الى 12٪، بينما انخفضت حصتها من الاحتياطات الدولية الرسمية بدرجة اكثر حدة من 54٪ في العام 1948م، الى 12٪ في عام 1978م. و بعد ان اصبح توازن القوى الاقتصادية و المالية موزعا على نطاق اوسع، تزايدت العملات القابلة للتحويل لأغراض الحساب الجاري، و حتى لأغراض المعاملات الرأسمالية، و حقق الشركاء التجاريون معدلات نمو متباينة لسياسات مالية مختلفة، و تزايدت الضغوط المتكررة على اسعار الصرف الثابتة، و على الكميات المحدودة من معروض الذهب و الدولار الامريكي؛ الامر الذي ادى الى تعديل اتفاقية بريتن وودز التأسيسية عام 1969م، و استحداث حقوق السحب الخاصة كعنصر مكمل لأصوله الاحتياطية[1].

**رابعا/ تدويل التمويل:** هناك نظام نقدي عام و نظام اسعار صرف عملات يجري في ظلها النشاط الاقتصادي العالمي، الا ان فترة بعد الحرب العالمية الثانية عرفت تباين النظام النقدي و نظام اسعار الصرف كما تم الاشارة اليه في العنوا السابق، فبعد ان كان نظام معيار الذهب النظام الوحيد الذي دام 30 عاما، بقيت النظم الاخرى لفترة اقل بكثير، خاصة السعر شبه الثابت بمعيار الدولار، و هو نظام تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، و الذي ينقسم الى طورين[2]:

[1] جيمس باوتن- **10 احداث شكلت صندوق النقد الدولي**- ملحق سنوي خاص لنشر صندوق النقد الدولي- المجلد 35- سبتمبر 2006- ص ص08،11.

[2] بول هيرست، جراهام طومسون- ترجمة فالح عبد الجبار- **ما العولمة، الاقتصاد العالمي و امكانات التحكم**- عالم المعرفة- العدد 273- مطابع السياسة- الكويت- جمادى الاخرة1422هـ/ سبتمبر 2001- ص56.

**ا/ نظام بريتن وودز لسنة 1944م:** و الذي عمل في حدود 13 سنة بين1957 و 1971م، مع استعادة قابلية محدودة للتحويل، بجعل الدولار الامريكي نقد الاحتياطي القابل للتحويل، و سرعان ما ظهرت على السطح مشكلات غير متوقعة، نتيجة لعيب اساسي في الدولار الامريكي. فقد كان نمو التجارة يتطلب احتياطات من الدولار و السيولة لتمويل المعاملات، و كان التعامل في السلع و النفط بالدولار، لكن توافره كان يعتمد على ادارة الولايات المتحدة لعجز المدفوعات المستمر، فزادت شهية امريكا للسيارات الاجنبية، و غيرها من المنتجات المستوردة، و جاب طلابها، سائحوها، و رجال بنوكها و شركاتها متعددة الجنسيات العالم، الذي اغضب الرئيس الفرنسي شارل ديجول الذي كان مهموما بشان الميزة المفرطة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية، و كان يرى ان قاعدة الصرف بالذهب تمكن الو م ا باعتبارها البلد صاحبة عملة الاحتياطي، من العيش على نحو يتجاوز موارده و السعي للهيمنة[1].

**ب/ تعويم سعر الصرف بمعيار الدولار:** و الذي دام من 1971 الى 1974م، حيث اوقفت ادارة نيكسون تحويل الدولار الامريكي الى ذهب في اوت 1971م، و خفضت قيمة الدولار.

**ج/ اسعار الصرف المرنة:** لم يفلح في ازالة الدولار عن موقعه بوصفه معيارا، و دام 10 سنوات.

**د/ النظام النقدي الاوروبي 1979م:** و كان يعرف بمنطقة المارك الالماني الكبرى، تعبيرا عن الاهمية المركزية للعملة الالمانية في العمل، بوصفها معيارا للعملات الاوروبية الاخرى في اطار النظام النقدي الاوروبي، بتحديد عملاته الرئيسية اولا، ثم توسيع النطاق المسموح لتقلب العملات الباقية داخل النظام، حتى جرى تدشين الاتحاد النقدي الاوروبي.

**هـ/ اتفاقات بلازا و اللوفر:** و التي ابرمت في العامين 1985 و 1987م، و استهدفت تحقيق استقرار في قيمة الدولار الامريكي ازاء العملتين النقديتين الرئيستين هما كتلة الاتحاد الاوروبي، و كتلة الين الياباني، و صنعت هذه الاتفاقية مناطق هدف عريضة لمعدلات الصرف بين الكتل النقدية للثلاثة الكبار، فتسمح بتحقيق الاسعار حول هذه المعدلات( ازالة التصادمات النقدية)، كما تجيز تعديل اسعار الصرف المركزية عند الضرورة، و الاستمرار في الرقابة، حتى انها افلحت في التوصل الى اتفاق عام 1995م، لوقف تدهور الدولار ازاء الين، بعد ذلك اخذت قيمة الين بالانخفاض ازاء الدولار[2].

**خامسا/ مساهمة المرأة في سوق العمل:** و منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تزايدت اعداد النساء في سوق العمل الرسمي في المجتمعات الغربية، نظرا لتزايد الضغوط، و المسؤوليات الاقتصادية و المالية على الاسرة، بارتفاع كلفة المعيشة اليومية، و تزايد البطالة في صفوف الرجال، و الرغبة ايضا في تحقيق الاستقلال الشخصي، و سعيهن للوصول الى نوع من المساواة مع الرجل على المستوى المجتمعي العام و المعاصر، الا ان استخدام المرأة في سوق العمل كان يرتكز في المهن الوسطى و المتدنية، بعيدا عن مراكز وضع السياسات، و اتخاذ القرارات، كما انها تكون دون مستوى الدخل الذي يحققه الرجال، و حسب الاحصائيات التي اجريت عام 1998م، ان نحو 50٪ من النساء العاملات في بريطانيا، و17٪ من الرجال يشغلوا وظائف ادارية بسيطة، مثل اعمال السكريتارية، و الخدمات المكتبية المتفرقة الاخرى[3].

---

[1] الفريد ايكس الابن- ترجمة احمد محمود- **الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980م**- الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2014م- ص ص256،257.

[2] بول هيرست، جراهام طومسون- ترجمة فالح عبد الجبار- مرجع سابق- ص ص56،57.

[3] كارتن بيردسال، دانتوني غدنز- ترجمة فايز الصباغ- مرجع سبق ذكره- ص ص454،455.

**الخاتمة:** هذه التغيرات للنشاط المالي و التجاري، جعل العالم يدخل في مفهوم جديد و فلسفة جديدة، فأصبحت الولايات المتحدة الامريكية تسيطر على الاقتصاد العالمي منافسة الاتحاد السوفييتي، بالدخول في مرحلة الحرب الباردة، و ظهرت دول جديدة في السوق الدولية بعد اخذ استقلالها السياسي، و كافحت المرأة من اجل اخذ حقوقها، و التي كانت فكرة غير مرغوب فيها في سوق العمل.

## المحاضرة الحادية عشر: العولمة الاقتصادية

**تمهيد:** بعد الحرب الباردة كانت هناك حركة كبيرة عابرة للحدود، و تدفق مرن لرؤوس الاموال، و تنقل حر للسلع و الخدمات و الاشخاص خاصة فترة 1989م بسقوط جدار برلين، اما في الازمة المالية العالمية 2007م، فكان التدفق العالمي لرؤوس الاموال في الناتج المحلي الخام العالمي الذي قفز من 5 الى 21٪، و نفس الامر بالنسبة للتجارة من 39 الى 59٪، بينما نسبة الاشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم قفزت الى 25٪. و لكن في وقتنا الحاضر فالوضعية العالمية في مأزق، و تدفقات رؤوس الاموال تراجعت بفعل الازمات، و ركود التجارة، الوحيدة التي بقت في تدفق مستمر، و متزايد هي حرية التنقل للأفراد[1].و هذه الانسيابية في التنقل راجعة لمفهوم العولمة الاقتصادية.

**اولا/ تعريف العولمة الاقتصادية:** حسب تعريف جوزيف ستيغليتز للعولمة الاقتصادية في كتابه الخيبة العظمى: "هو التكامل الوثيق بين الدول، و شعوب العالم، و التي تتحقق بانخفاض تكاليف النقل، و الاتصال من جهة، و انهيار الحواجز الصناعية من اجل حرية مرور السلع و الخدمات، و رؤوس الاموال من جهة اخرى، و بدرجة اقل تنقل الافراد". فالعولمة هي مصطلح شامل في الحياة اليومية لظواهر متنوعة، كعولمة المعلومات، و العولمة الثقافية و السياسية. اما العولمة الاقتصادية فتشمل التجارة الدولية في السلع و الخدمات، و تنظيم الانتاج الصناعي خارج الحدود، و الحركة الدولية للعمال و الطلبة، حيث ان العولمة الاقتصادية تتشكل جزئيا من القرارات التي تتخذها الدول بشكل جماعي مثل صندوق النقد الدولي، او البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، التعاون الاقتصادي و التنمية، و لها اثر على نمط الحياة، بطريقة العمل و التطلعات، كما ان العولمة المالية اصبحت متزايدة الاهمية من خلال تحليل الازمات المالية[2].

**ثانيا/ انواع العولمة الاقتصادية:** تنقسم العولمة الاقتصادية الى نوعين اساسيين هما العولمة الانتاجية، و العولمة المالية.

**ا/ العولمة الانتاجية:** ان العولمة الانتاجية تنتج في بلد واحد، و تستخدم مدخلات من عدة بلدان اخرى، التي ترجع الى انحسار الحواجز التجارية، و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات بقيادة التكنولوجيا. فطائرة دريملاينز787 التي تنتجها شركة بوينغ، من المنتجات الامريكية المعروفة التي يتم تجميعها في ولاية واشنطن، و بيعها في مختلف أنحاء العالم، فيأتي اكثر من 80٪ من طلبات شرائها من خارج الولايات المتحدة الامريكية. و العالم لا يشتري طائرة دريملاينز فحسب، و انما يصنعها ايضا، فكثير من اجزاء الطائرة و مكوناتها يصنع خارج الو م ا، بتعاون مجموعة من الدول على النحو التالي:

- **فجسم الطائرة المركزي تصنعه شركة الينيا بإيطاليا.**

[1] SEBASTIAN Mallaby- **Le Nouveau Visage de la Mondialisation**- Magazine Finance & Développement- décembre 2016-p07.

[2] JEAN- YVES HUWART, LOIC VERDIER- **LA MONDIALISATION ECONOMIQUE, Origine et conséquences- les essentiels de l'0CDE**- Edition OCDE- PP14,15- http://dx.doi.org/10.1787/9789264111929.fr

- **مقاعد مقصورة القيادة تصنعه ايبيكو للمملكة المتحدة.**
- **الاطارات تصنعها شركة بريدجستون باليابان.**
- **معدات الهبوط تصنعها ميسييه بوغاتي داوتي بفرنسا.**
- **ابواب شحن البضائع من طرف شركة ساب بالسويد.**

و هذا الانتاج الجماعي، يؤثر على نمو سلاسل القيمة المضافة العالمية من 15٪ سنة 1995م، الى 20٪ سنة 2009م، و على الدخل، و على النمو، و مقاييس القدرة التنافسية، على اساس المهام لإنتاج السلع، و عوامل انتاج البلد (العمالة و راس المال)، و السياسات التجارية، فنقل الانتاج الى بلد اخر يزيد من انكشاف المعرفة التي تمتلكها الشركة المعنية، و كذا و رأسمالها على الصعيد العالمي، فالشركات التي تزاول انشطة الانتاج عبر الحدود تكون حتما عرضة اكبر لأحداث غير متوقعة، و بالتالي يجب ايجاد السبل لإضفاء صفة التعددية على اتفاقات التجارة الحرة احد الاهداف المهمة، حيث تؤدي هذه السلاسل الى تعظيم التكافل بين البلدان، و من تم ضرورة التعاون في مجال السياسات[1].

**ب/ العولمة المالية:** فتحت العولمة المالية الاسواق المحلية للتجارة، و تدفقات راس المال، كما رفعت القيود عن قطاعاتها المالية، و كان هناك ايمان قوي بالأسواق القومية الكفء، التي بدأت ابحاثهم الاكاديمية تؤكدها، ففي العام 1990م، منحت جائزة نوبل للاقتصاد لثلاثة اقتصاديين امريكيين (هاري ماركويتز، ميرتون ميللر، ويليام شارب) لعملهم الريادي في نظرية الاقتصاد المالي، و في العام 1997م، منحت اللجنة جائزة نوبل في الاقتصاد للأمريكيين

(روبرت ميلتون، ميرون شولز) لأسلوبهما في تحديد قيمة المشتقات، و الادارة الكفؤة للمخاطر في المشتقات و غيرها من المنتجات المالية، حيث انضما بعد ذلك الى ادارة راس المال طويلة المدى، و هو صندوق تغطية امريكية للرفع المالي. حيث كان استخدام الرياضيات في الاستثمار، و النماذج الرياضية، و الاحصائية و طرقها الخاصة بترويض المخاطر اهتمام كبير للاقتصاديين الماليين في الاسواق المالية غير المنظمة، و المنتجات الجديدة المبتكرة كتوريق الدين، و الواقع، ان توريق الدين مكن المقرضين الاصليين من تحويل الاصول غير القابلة للتسويق (كقروض المنازل التقليدية) الى اصول قابلة للتسويق، كما كانت تقنيات تامين المحافظ المالية التي تعتمد على التعاملات الآجلة و الخيارات، الية اساسية لتقليل تكلفة الاموال المقدمة للمقترضين، و عائدات اقل للمدخرين في ظل كفاءة السوق، و كشفت النتائج عن عدم قدرة التنبؤ على المخاطر[2].

**ثالثا/ اهداف العولمة الاقتصادية:** تهدف العولمة الى توحيد المعايير الدولية، فهناك صراع بين مستثمري العولمة، و المحلية في مسالة أهمية الحدود الفاصلة، و في المجال الثقافي، و الاجتماعي، و تنقل الأفكار، و المبادئ باستخدام شبكة الانترنيت، و من هنا يمكن القول أن قبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد لآخر، فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، و يرفض قطر آخر العولمة الاتصالية، و قد يكون أكثر ليبرالية كمصر مثلا[3].

---

[1] ميشيل روتا، ميكاساتيو- **القيمة المترابطة، الوحدة الاوروبية خطوة خطوة**- مجلة التمويل و التنمية- صندوق النقد الدولي- العدد 51، الرقم01- مارس2014- ص52،55.

[2] الفريد ايكس الابن- ترجمة احمد محمود- مرجع سبق ذكره- ص ص258،260.

[3] السيد يسين- **مفهوم العولمة ، العرب و العولمة**- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الثالثة- بيروت- نيسان/أبريل 2000- ص ص27،28.

**ا/ الغاء مفهوم الدولة**[1]: تعني العولمة الاقتصادية توسيع السوق العالمية، و هذا سيقود الى فقدان الدولة كجزء مهم الى سلطاتها، فمن وجهة نظر وليام ولاس ان: "الاستثمار الداخلي و الخارجي و الانتاج متعدد القومية، و الهجرة، و النقل، و الاتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن 19م، و بالتالي فان الدولة الوطنية المعاصرة ستصير مجرد اداري بسيط للإكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها، و ستشهد انقلاب علاقات القوى لمصلحة الاسواق العالمية"[2]. حيث ان المستهلكين يستطيعون القيام بالتسوق، فيسمح الانترنيت بمقارنة المنتجات و الأسعار، و تسهيل الاختيار المبني على المعلومات، و تسمح برامج الدفع عبر بطاقة الائتمان شراء المنتوج و صناعته و تسليمه، و لا يزال بعض المتعلقين شعوريا بمثالية الدولة القومية موجودين، و هم يؤيدون الزعماء الساعين إلى حماية أعظم الأعمال و الوظائف الداخلية، كما يجدون أنفسهم أمام خيارين يتعلقان بالمنتج نفسه، الأول منتج متوفر محليا بسعر أعلى من المنتج الثاني المصنوع خارجا، و الذي مازال سعره بالإضافة إلى ضريبة التسليم منخفضا، فان موالي الدولة القومية الأكثر عنادا سيختار المنتج الأول الثمين، و ما بات لا يصدق أخيرا، أن نشتري قميصا صنع حقا في أمريكا، و يمكن ان يأتي النسيج من مصر، و الصبغة من اليابان، و الأرز من الفلبين، فإذا كانت عملية الخياطة فقط تجري في الو.م.أ، إلى أي حد يمكن اعتبار هذا القميص في شكله النهائي أمريكيا[3].

**ب/ الطابع العالمي للثقافة**: ان عولمة العمل الاقتصادي تصاحبه امواج من التحولات الثقافية، فيتضمن توحيد سلوك و اساليب الحياة، و الرموز الثقافية، ففي قرية من قرى بافاريا السفلى تشاهد نفس الامر في كالكوتا، و سنغافورة، او بالأحياء الفقيرة بريو دي جانيرو كمشاهدة مسلسل دالاس التلفزيوني، و ارتداء البلوجينز، و تدخين مالبورو، بوصفه علامة الطبيعة الحرة العذراء، كما ان علامات ديزني المتميزة باعتبار عالمي، التي لا يمكن ان تقنع طفلا ايطاليا ان توبولينو Topolino، هو الاسم الايطالي لميكي ماوس الامريكي[4].

**رابعا/ وسائل العولمة الاقتصادية**: و تكمن وسائلها الاساسية فيما يلي:

**ا/ الدولار المريكي**: طوال معظم فترة ما بعد الحرب، كان الدولار الأمريكي هو العلامة التجارية الرائدة في صناعة النقود، و يدور بشدة في أوروبا، و كان الأفراد و الشركات في أمريكا اللاتينية، و أوروبا، و آسيا يحتفظون بأجزاء كبيرة من نقودهم و أصولهم المالية الأخرى على هيئة الدولار، كما احتفظت بعض شركات الأعمال، و التي لها مصالح أعمال دولية بشبكات مقومة بالدولار، رغم انها كانت تدفع مرتبات بالعملة المحلية، فكل بنك مركزي إذ يريد من الجمهور أن يشتري الكثير من نقوده هو و يحتفظ بها، و كلما كان الطلب كبيرا، كلما كانت قابلية المنتج للبيع كبيرة، فتقل الحاجة لبيع سندات بفائدة برفع الضرائب لتغطية نفقات الحكومة. و لمعظم السنوات الخمسين الماضية كانت الأصول المقومة

---

[1] اما تيار المشككين في العولمة و المتفائل بدور الدولة الوطنية، فيؤكدون على ان الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية، باعتبارها سلطة و ليس باعتبارها منتجا، لان سلطة الدولة لا غنى عنها، و لا تتناقص مع تطور الحياة الاقتصادية، و لهذا يؤكدون دائما على ضرورة وجود دولة قوية، و دونها يتعذر على السوق اداء دوره.

[2] سعيد الصديقي- **هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- كانون الثاني/ ديسمبر2004م- ص15.

[3] كينشي اوهمي- ترجمة مركز التعريب و البرمجة - **الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات و فرص في عالم بلا حدود** – الدار العربية للعلوم – بيروت، لبنان – الطبعة الاولى- 1427هـ/2006م- ص45.

[4] اورليش باك- ترجمة ابو العيد دودو- مرجع سبق ذكره- ص ص80،81.

بالدولار الأمريكي على قمة لوحة العملات، و على العكس، كان ترتيب العملات المعرضة إلى حد ما للتخفيضات المستمرة متأخرا، و كان العائد الذي تذره الأصول المقومة بتلك العملات عاليا في المقابل، لان هذه العملات ذات خطر عال، فكانت إحدى الاستثناءات هي سويسرا، حيث أن أسعار الفائدة للأصول المقومة بالفرنك السويسري اقل من مثيلتها على الأصول المقومة بالدولار الأمريكي، إذ تجتذب سويسرا المستثمرين لعدة أسباب، و أساسها الاستقرار السياسي، و الفرنك السويسري عملة قوية جدا، حيث معدل الضرائب على دخل الفائدة منخفض، و السلطات السويسرية لم تكن تهتم بمصادر حقائب النقود، فكانت سويسرا تعتبر مغسلة للنقود بثمن[1].

– و في بعض الأقطار تربط أسعار الفائدة على السندات الوطنية بسعر الذهب، أو بسعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي، لتزيد من جاذبية هذه السندات، و كل هذه وسائل تحايل تسويقية مصممة لتوجه اهتمام المستثمرين إلى أصناف النقود، كما قد يحدث في صناعة المياه الغازية من زيادة في الإنتاج، فتحدث كذلك زيادة في الإنتاج لصناعة النقود، و أية شركة تزيد إنتاجها بسرعة، ستضطر إلى خفض السعر، أو تتراكم على أرفف السوبرماركت، و عندما تنتج نقود كثيرة، يتحول الناس من النقود المحلية إلى البضائع والى نقود أخرى، فينخفض سعر الصرف حتى يجذب العملاء للحصول على النقود و الاحتفاظ بها[2]. و عندما يودع بنك لندن شيكا في حسابه في بنك أمريكي، فان الودائع البنكية الإجمالية في الو.م.أ لا تتغير، غير أن المستثمرين الأفراد ستكون ودائعهم كثرتها في لندن، و قلتها في نيويورك، و عند مضاهاة الزيادة في ودائع بنوك لندن في بنك نيويورك بالزيادة في الودائع الكلية في العالم، سنجد أن حجم الودائع الدولارية في نيويورك ثابت، بينما يزداد حجمها في لندن كوسيلة أخرى لإنتاج ودائع الدولارات الأوروبية حتى يزيد بنك لندن من قروضه.

– حتى خلال السنوات الأولى من الحرب الباردة، كان الروس يريدون الاحتفاظ بودائع الدولار، لأنه كان أكثر العملات فائدة لتمويل صفقاتهم الدولية، و لكن الروس كانوا خائفين من الاحتفاظ بالودائع في نيويورك لاحتمال أن تقوم السلطات الأمريكية بتجميد ودائعهم، و لقد اعتقد الروس أن الحظر السياسي لودائع الدولار كان اقل في لندن منه في نيويورك، فيمكن اعتبار الروس السبب في النمو السريع للودائع في الخمسينات[3].

– ان العلاقات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية يجعل الاخيرة تعد اكبر متلق للصادرات الصينية، و لكنها عوضا من أنها تتاجر ببضائعها هي الأخرى في الصين، فإنها تقوم بتصدير ديونها، فيتدفق نهر من الدولارات الأمريكية إلى الصين، لينتج فائضا يغلب عليه الدولار في ميزان التجارة الصيني، و لمعالجة هذا الفائض التجاري تدير الصين عجزا في الحساب الرأسمالي مع أمريكا، بمعنى أنها تشتري سندات الخزينة الأمريكية، و تزيد من الاحتياطي الذي يغلب عليه الدولار الأمريكي، و نفس الشي من خلال إعادة تدوير الدولارات النفطية في فترة السبعينات على خدعة

[1] روبرتس البير– ترجمة عماد عبد الرؤوف ابو طالب– **لعبة النقود الورقية** – مكتبة مدبولي– القاهرة، مصر– الطبعة الخامسة– بدون سنة– ص209– ص 202.

[2] نفس المرجع – ص ص201،203.

[3] نفس المرجع– ص ص231،232.

مشابهة، و ذلك عندما تمت مضاهاة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري للدول المنتجة و الدول المستوردة للنفط برساميل معاكسة، الأمر الذي خفف من وقع صدمتي النفط الأولى و الثانية[1].

**ب**/ الاقبال الكبير على **التكتل الاقتصادي** للاستفادة من التطورات التقنية المذهلة، حيث تحمل التكنولوجيا في طياتها، بالنسبة للعاملين في عالم الشركات الخوف والغرض معا، فرؤية التقدم التكنولوجي وهو يقضي على بعض الصناعات، نتج عنه حصيلة من الضحايا الذين لم يتمكنوا من التغير عبر الوقت (التقدم التكنولوجي وموت بعض الاعمال)[2]. كما يساهم التكتل الاقتصادي بظهور **الكارتل او الترست** اتحادات كثيرة تمارس الاحتكار، منها منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك)، من اجل ارغام الشركات متعددة القوميات على تقاسم التحكم بصناعة النفط مع ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، فنزويلا، الجزائر، ليبيا، اندونيسيا، نيجيريا، اكوادور، قطر، ابو ظبي، الشارقة و الغابون. و في سنة 1973م، انتهزت الاوبك فرصة الحرب في الشرق الاوسط من اجل ارتفاع اسعار النفط اربعة اضعاف، و من ذلك الوقت، وقعت صناعة النفط تحت ادارة مجموعتين احتكاريتين نفطيتين، الشركات النفطية من جهة، و اوبك من جهة اخرى، و كانت النتيجة استقرار امدادات النفط بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد على النفط المستورد، و لكن دول الاوبيك قامت بإيداع الزيادة الحادة بأسعار النفط في حسابات مصرفية خارجية قصيرة المدى (غير خاضعة للضرائب)، ثم تقوم مصارف offshore بإقراض المال بدورها بمعدل فائدة عال للدول النامية، من اجل تمويل مشترياتها النفطية، او حتى تقوم بإقراضها للدول النامية حيث اتت هذه الاموال اصلا. و عندما اكتشف **دافيد روكفيلر** رئيس بنك تشايس منهاتن هذا الامر، بدا البنك بإقراض مبالغ ضخمة الى الدول النامية، و على الاخص الدول التي لم تستغل بعد احتياطاتها النفطية مثل المكسيك، حتى على افتراض عدم قدرة هذه البلاد ايفاء اصل الديون، فسيتمكن المصرف المقرض من الاستمرار بشكل جيد بسبب الفائدة العالية التي يفرضها، في ظل استمرار ارتفاع اسعار البترول، الامر الذي يشكل ضمانا اضافيا للقروض و يجعلها مأمونة[3].

**ج**/ الدور العظيم للشركات **متعددة الجنسيات** وتنامي ارباحها، واتساع اسواقها، وتزايد نفوذها في التجارة العالمية، ونظرا لحجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الشركات في كثير من الدول، فإنها قادرة على الحد من سيادة بعض الدول، فاذا رغبت دولة ما في اتباع سياسة معينة تؤثر سلبا على ارباح احد فروع هذه الشركات، قامت الشركة الام بإغلاق الفرع، و نقله إلى بلد آخر، و هذا بحد ذاته يشكل رادعا للدولة المضيفة، و منعها من اتباع سياسات غير مناسبة تجاه هذه الشركات[4]. فالشركات العابرة للقارات او المتعددة الجنسيات تعد من بين العوامل الاقتصادية التي تحفز عمليات العولمة، فهي مؤسسات تنتج السلع، او خدمات السوق في اكثر من بلد واحد، و قد تكون هذه الشركات صغيرة الحجم

[1] لورينتا نابوليوني-ترجمة لبني حامد عامر- مرجع سبق ذكره- ص ص50،51.

[2] كينيشي اوهمي- مرجع سبق ذكره- ص281.

[3] روبرت اسحاق- **مخاطر العولمة، كيف اصبح الاثرياء اكثر ثراء و الفقراء اكثر فقرا**- الدار العربية للعلوم- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 1426هـ/2005م- ص ص204،205.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك- **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**- دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2006- ص ص120،199.

تضم مصنعا، او مصنعين خارج البلد، او مؤسسات عملاقة تنتشر و مشهورة في اكثر انحاء العالم، و منها كوكاكولا، و الجنرال موتورز، و كوداك، و ميتسوبيشي بحثا عن اسواق عالمية و ارباح، و تمثل الشركات العابرة للقارات 3/2 التجارة الدولية، و تلعب دورا مؤثرا في نشر التقانة الجديدة حول العالم، و في حركة الاسواق المالية العالمية[1]. وتساهم الشركات المتعددة الجنسيات في مسار الاقليمية الاقتصادية لأنها ستبقى متمسكة ببلدها الاصلي، و في نظام يكاد يكون نظام كتل تمارس فيما بينها تجارة خاضعة لإدارة التنافس الذي يكون اقتصاديا، و ليس عسكريا، و بالتالي يقدم علم الجيو اقتصاد على انه الاستراتيجية التي تهدف للاستيلاء على الثراء، و النقود بوسائل اخرى غير الحرب، فهو بديل عن الوظائف العسكرية، و الديبلوماسية، فالمجتمعات لم تعد تبحث عن الدفاع عن اقاليمها، بل تعتزم تدعيم قوتها الاقتصادية، و الوسائل المستعملة في ذلك هي البحث و التطوير عالي الخطورة، و الاستثمارات الكبرى قصد النفود الى الاسواق، و اجزاء الاسواق، و تمثل الحقوق الجمركية، و العوائق الادارية و تمويل الصادرات، و المحافظة على الرقابة المالية، و انشاء و ادارة المؤسسات. و هكذا لن تستطيع الشركات في قطاعات معينة ان تنجح، ما لم تكن تحظى بدعم من الدولة[2].

**خامسا/ خصائص العولمة الاقتصادية:** تعتبر العولمة الاقتصادية تعميما للنموذج الرأسمالي، و الذي يتمتع بمجموعة من الخصائص:

**ا/ توسع مفهوم اللامكانية:** فالعولمة لا تعني فقط نقل المكان، و انما تفترض نقل المكان و تنبعث من الحساب الاقتصادي، فيجب على الشركات التي تنتج و تسوق منتجاته، ان تطور الارتباطات المحلية من خلال الانتاج محليا، بصنع رموز شمولية يمكن تسويقها من مواد الثقافات المحلية الخام. خاصة الرأسمالية العالمية التي تهزها ازمات كساد السوق، فتحتاج الى التنوع و التباين المكانيين، ليكون لها عن طريق الاختراعات الضرورية في الانتاج، و التسويق حضورها في المنافسة العالمية[3].

**ب/ تدرج الرأسمالية في العولمة:** هناك درجات عديدة من الرأسمالية، حيث يصنف الاقتصاديون معايير متنوعة، و بالتالي يمكن تقسيم الرأسمالية إلى قسمين استنادا إلى كيفية تنظيم الإنتاج، و على حسب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

– ففي اقتصادات الأسواق الحرة يكون الإنتاج على نحو لا مركزي، على غرار المتبع في رأسمالية السوق الحرة المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية، و المملكة المتحدة.

– الرأسمالية الموجهة من الدولة فتقرر الحكومة على اي القطاعات ستحقق نموا، و لهذا النوع عدة مساوئ و هي فرط الاستثمار، و سوء اختيار الفائزين، و قابلية انتشار الفساد، و صعوبة سحب التأييد عندما يصبح غير ملائم.

– رأسمالية حكم القلة فهي موجهة نحو حماية و إثراء شريحة صغيرة جدا من السكان، و النمو الاقتصادي ليس هدفها الرئيسي، و هذا النوع من الرأسمالية بلدانها تعاني من انتشار الفساد، و عدم المساواة.

---

[1] انتوني غدنز، كارين بيردسال– ترجمة فايز الصباغ– مرجع سبق ذكره– ص ص124،125.

[2] جاك فونتانال، كينيث ارو– ترجمة محمود براهم– **العولمة الاقتصادية و الامن الدولي مدخل الى الجيو اقتصاد**– ديوان المطبوعات الجامعية– بدون طبعة– 2009/09– ص35،41.

[3] اورليش باك– ترجمة ابو العيد دودو–مرجع سبق ذكره– ص ص85،86.

– رأسمالية الشركات الكبيرة التي تنتج بالجملة، و رأسمالية العمل الريادي فتقدم منتجات الانجازات كالسيارات، الهواتف، أجهزة الكمبيوتر، و تكون عادة هذه الابتكارات من إنتاج الأفراد، و الشركات الجديدة، غير أن الشركات الكبيرة و العمل الريادي هو الأفضل، و هو نوع الرأسمالية التي تتسم به الو.م.ا أكثر من غيرها بالذات[1].

**ج/ الاقتصاد العالمي كله ترابطي**: تعد الترابطية (connectedness) من أهم مظاهر الأعمال التجارية في الفضاء الالكتروني، و الشبكات الالكترونية بطبيعتها تتجاوز الحدود و الجدران، و بخلاف الأسواق المحددة جغرافيا في العصر الصناعي، عمل الاقتصاد الالكتروني على تقريب المؤسسات، و تجميعها معا في شبكات واسعة من علاقات الاعتماد المتبادل، حيث يشتركون في الأنشطة و المهمات، قيتم ربط الأعمال التجارية بالمزودين، و العملاء ليتقاسموا الموارد المعنوية على هيئة معلومات، و خبرات، و كذلك الموارد المادية، مع الاعتقاد انه من خلال تجميع المؤسسات قواها تستطيع كل مؤسسة تجارية أن تطور كثيرا من أهدافها الخاصة[2].

**د/ التسليع**: نظرا للاعتبارات التسويقية للتسليع، و الذي يعتبر من اهداف الرأسمالية التي تحول كل شيء مادي او غير مادي الى سلعة يمكن انتاجها و تبادلها في السوق، لهذا نرى الانتاج بلا قيود[3]، فالإنتاج الامريكي مثلا يكون للعديد من اليابانيين الذين يستعملون أسرة الفوتان FUTON BEDS، ومن ثم يكون استخدامهم للملايات، والمفارش، و الأكياس الأمريكية محدودا للغاية. كما أن الصادرات الأمريكية لأوروبا من الأدوات الكهربائية يجب أن يتم تعديلها لتتلاءم مع التيار الكهربائي في أوروبا، و كذلك فان السيارات المصدرة إلى كل من اليابان و المملكة المتحدة، تتطلب أن تكون عجلة القيادة فيها على الجانب الأيمن، و بالتالي هذه الاختلافات في أنماط الطلب، و أساليب المبيعات، و متطلبات الأسواق، تتطلب تعديلات خاصة في تصميم منتجاتهم، لكي يتمكنوا من اختراق الأسواق الأجنبية[4].

**ذ/ العولمة الاقتصادية تهتم بالابتكار**: بالنسبة للاقتصادات المتقدمة المبتكرة، يكون توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية إلى الحد من التقليد، و يتيح للمبتكرين الحصول على حصة اكبر من المنافع التي تثمرها أنشطتهم الإبداعية، و يؤدي ذلك إلى تشجيع الابتكار، و زيادة نمو الإنتاجية. اما بالنسبة للدول منخفضة الدخل، ترتبط حقوق الملكية الفكرية بصورة وثيقة بمسالة نقل التكنولوجيا و نشرها، و هي عملية تحدث من خلال عدد من القنوات في الاقتصاد العالمي، و تمثل التجارة الدولية في السلع، و الخدمات على أوجه التحديد واردات السلع الرأسمالية و الوسيطة قناة مهمة لنقل التكنولوجيا (اكتشاف التكنولوجيا وراء جسم ما بتفكيكه)، او من خلال تعلم طرق الإنتاج عبر الحدود، و كذلك تصميم المنتجات، و التصميم التنظيمي، و تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإتاحة التكنولوجيا الخاصة بها للشركات

---

[1] ساروت جاهان و احمد صابر محمود– **ما المقصود بالرأسمالية؟ – الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع** – التمويل و التنمية– يونيو 2015– العدد 52،الرقم 02– ص45.

[2] جيرمي ريفكن– **عصر الفرص، الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة**– مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية– أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة – الطبعة الاولى– 2003– ص29.

[3] ديفيد هارفي– ترجمة محمد شيا– **حالة ما بعد الحداثة، بحث في اصول التغيير الثقافي**– المنظمة العربية للترجمة–بيروت، لبنان– الطبعة الاولى– ايار/مايو– بدون طبعة– 2005– ص417.

[4] موردخان كريانين– تعريب محمد ابراهيم منصور– **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات**– دار المريخ للنشر– الرياض، المملكة العربية السعودية– بدون طبعة– 1428هـ/2007م– ص ص28،29.

التابعة لها، التي تقوم بعد ذلك بنشرها في الاقتصاد المحلي، أو نشر التكنولوجيا من خلال التراخيص الدولية ( شراء حقوق الإنتاج، و التوزيع)[1]. حيث ساهمت التكنولوجيا في مجال كمية المعادن، و المواد غير العضوية في كل وحدة انتاج صناعي الآن 5/1 ما كانت عام 1900م، فتم تقليل هذه النسبة بمعدل 40٪، و في الاجهزة المنزلية و الادوية بمعدل 50٪، كما ان المنسوجات الناتجة عن التكنولوجيا الكيماوية، ستقلل الالياف الصناعية من كميات القطن، و الصوف التي تستخدمها وحدات النسيج، و ان كيلومترا من خيوطها لا يزن سوى غرام واحد، الذي يمكن من صناعة ملابس بأقمشة بالغة الخفة، و تحافظ على درجة الحرارة، سواء في التسخين ام التبريد. اما التكنولوجيا الحيوية في سبيلها ان تحل محل المنتجات الزراعية مثل السكر، و المطاط، و الفانيليا، و زيت النخيل، حيث تجرى ابحاث على الاحماض الامنية DNA للأزهار، و الطماطم لتجعلها مقاومة للبرودة، و من تم قابلة للزراعة في نصف الكرة الشمالي، و هذا كله من اجل تقليص الطلب على هذه المنتجات من العالم المتخلف[2]. كما تمكنت شركة نايك من تجاوز أزمة الكساد، التي عاشها أوائل الثمانينات بفضل الابتكار التكنولوجي، من خلال التجديد في تصميم الإنتاج نايك الهوائية ( Air Nike)، و استراتيجيات الإعلان و الدعاية، بالتعاقد مع مايكل جوردان أكثر مروجيها شعبية، و مع حلول 1984 بدا سوق الأحذية الرياضية يستقر، فباعت نايك في غضون 03 أشهر ما كان مخططا بيعه في عام كامل، حيث بلغت قيمة العقد الأول بين شركة نايك و مايكل جوردان 2.5 مليون دولار خلال خمس سنوات، و قد شملت امتيازا للرياضي عن جميع الموديلات اير جوردان المباعة من قبل الشركة، حيث كانت شركة نايك عام 1980م، قد نقلت النتاج إلى المناطق الهامشية (الصين، اندونيسيا، تايلاند) و تعتبر شركة نايك اولى الشركات التي دخلت جمهورية الصين الشعبية بتكلفة صنع 15$، و كوريا الجنوبية بـ20$ أمريكي، باستثناء نسبة 1% فقط يتم تصنيعها في آسيا[3].

**هـ/ عولمة الاقتصاد الرقمي:** يخلق اقتصاد الفضاء الإلكتروني الجديد التقنية لمجتمع دون سيولة، فأجهزة الصراف الآلي، و البطاقات الذكية، و النقود الرقمية تعيد تشكيل لعبة المال؛ و يتبادل التجار، والمستهلكون البضائع، و الخدمات، و يعقدون سلسلة من الصفقات التجارية الكترونيا، و يشهد العالم انتشارا للأشكال الخاصة من النقود الالكترونية التي يطلق عليها أسماء، مثل: Digicash، Bitbox، Cyber cash، Netbills، e-cash، Net chex. و نحن الآن نشهد ظهور المصرف البرمجي Soft Bank، و هو عبارة عن مرفق يعمل على مدار الساعة، يمكن النفاذ إليه من العديد من المواقع، و يوفر العملية المصرفية الكترونيا مثل سحب الأموال، و الإيداع، و دفع الفواتير، و صرف الشيكات، و صفقات البيع، و طلبات القروض، و بيان الحساب و الرصيد، و أي خدمات مالية أخرى. و في اقتصاد عالمي فقد وزنه بصورة متزايدة، تتحول النقود إلى بتات (bit)، فحاليا أقل من 10% من مجموع النقد الأمريكي المعروض، ما يزال على هيئة عملة نقدية، و سوف تقل عن 400 مليار دولار، و من المرجح في غضون 25 عاما أخرى سيعتبر النقد

[1] تييري فيرديبه – **التجارة الذكية، في قلب المجهول مسار غامض للتجارة العالمية** – مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي – ديسمبر 2013- العدد 50- الرقم 04- ص20.

[2] ازوالدو دو ريفرو- ترجمة فاطمة نصر- **انقراض العالم الثالث، اسطورة التنمية و قوى التدمير الخفية- اصدارات سطور الجديدة**- الطبعة العربية الاولى- 2012- ص ص97،98.

[3] فرانك جي، كتشنروجون بولي- **العولمة الطوفان ام الانقاذ، الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية**- المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية – لبنان، بيروت – الطبعة الاولى – آذار، مارس/2004- ص285، 293،296.

المعدني شيئا تاريخيا غريبا[1]. فأسواق الاعلام العالمي تقوم بربط ثلاث ميادين تقنية ببعضها البعض: الكمبيوتر، الهاتف، و التلفزة التي تتوحد في وسائل الاتصال المتعددة و الانترنت، فهناك 1.26 مليار مشاهد تلفزيوني، و 690 مليون مشترك في الهاتف، 200 مليون كمبيوتر، و عليه فالشركات تريد ان تضمن لنفسها نصيب من كعكة وسائل الاتصال المتعددة في كل مكان من المعمورة، فمن كان يتاجر في اجهزة الهاتف، يريد ان يتاجر في اجهزة التلفزة ايضا و بالعكس، ، و اصبحت الشركات مهتمة بالشبكات، خصوصا شبكات الامداد بالتيار الكهربائي، الهاتف، الغاز، شركات القطارات، و الطرق السريعة...الخ، و عليه فالولايات المتحدة الامريكية تحتل الصدارة لإنتاج التكنولوجيا الحديثة، و امريكا هي مقر لاهم هذه الشركات IBM، Intel، Microsoft (السوق الرئيسية في ميدان برامج العقل الالكتروني)[2].

**و/ تفضيل القطاع الخدماتي:** يلاحظ العديد من الخبراء الاقتصاديين في السنوات الأخيرة، تحولا في بنية الاقتصاد القومي في البلدان الصناعية المتقدمة، من خلال زيادة حجم العمالة الموظفة في قطاع الخدمات، و التناقص النسبي لها في القطاعات الإنتاجية كالزراعة، و الصناعة الذي انعكس على هيكل التجارة الخارجية، فظهرت شركات دولية عملاقة تتخصص في تقديم خدمات السياحة، و التمويل، و التسويق، و الدعاية...الخ، و هذا راجع الى معدلات الربح المرتفعة التي يعطيها هذا القطاع[3].

**ي/ استمرارية عجلة الانتاج في القطاع العسكري:** أصبح الانفاق العسكري جزءا عضويا في بنية الاقتصادات الرأسمالية الصناعية، فالعقود التي تبرمها وزارات الدفاع مع الصناعات الحربية أصبح لها تأثير كبير في حركة الناتج، و الدخل، و التوزيع، فتصدير السلاح الى الخارج (من الدول الرأسمالية)، يمكن أن يأمن فرص عمل للعديد من الخبراء، و المستشارين، و العمال، كما أنه يشغل صناعات تحتاجها المجمعات العسكرية. فدول العالم الثالث، و دول الخليج العربي تبرم صفقات شراء الأسلحة تزيد عن احتياجاتها الدفاعية، كما ان فترة الحرب الباردة التي عمدت الدول الرأسمالية الى تخويف العالم من شبح الشيوعية و الاشتراكية، و اليوم بعد سقوط المنظومة الاشتراكية، لازالت تبحث الرأسمالية عن خطر جديد[4]. كما نلاحظ عسكرة الفضاء، أو القيادة الفضائية في عهد كلينتون، الذي دعا إلى السيطرة على البعد الفضائي للعمليات العسكرية، بفرض حماية مصالح الو.م.أ و استثماراتها تماما كما كانت تفعل الجيوش، و الأساطيل البحرية في سالف الأيام. لذلك يتوجب على الو.م.ا أن تطور أسلحة ضاربة تتخذ قواعد لها في الفضاء، نظرا لان عولمة الاقتصاد العالمي، سوف يقضي إلى فجوة اقتصادية متسعة، و ركود اقتصادي متفاقم، و عدم استقرار سياسي، و اغتراب ثقافي مما سيشيع الاضطراب، و العنف في صفوف الفقراء و المعدمين، و سيكون معظمه موجها ضد الو.م.ا، و تكون

[1] جيرمي ريفكن- **عصر القرص، الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة**- مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية- ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة- الطبعة الاولى- 2003- ص ص52،53.

[2] اورليش بك- ترجمة ابو العيد دودو- مرجع سبق ذكره- ص ص83،84.

[3] إبراهيم مشورب- مرجع سبق ذكره- ص 123.

[4] نفس المرجع- ص ص120،121.

هذه الأخيرة مخول لها باللجوء إلى استعمال القوة العسكرية من جانب واحد، لضمان النفاذ دون عائق إلى الأسواق، و إمدادات الطاقة، و الموارد الاستراتيجية الرئيسية[1].

**سادسا/ سلبيات العولمة:** تشمل العولمة المالية المضاربات التي تبالغ في ميول العرض و الطلب، و الفساد يوجه جزءا مهما من الموارد نحو الاستهلاك السفيه، و التوافقات بين الشركات الكبرى تهدر المنافسة؛ و النتيجة ازمة اقتصادية كبرى و ازمة بيئية، و للخروج من الموقف، يفترض اقتصادا لا يكون محوره مبدا التراكم الخصوصي للموارد، بل سيكون اقتصاد سوق. فالنمو لا يأخذ بالحسبان اضطرابات العولمة، و الظلم، الاهدار، و التسخين المناخي، و استنفاذ مواد الطبيعة و الذي يبقى رغم ذلك المقياس الوحيد العملي للثروة، و مستوى المعيشة المتاح[2]، و تكمن سلبيات العولمة فيما يلي:

– انهمكت الولايات المتحدة الامريكية، و الاتحاد السوفياتي طوال عقود بعد بداية الحرب الباردة في معركة بشان حقوق الإنسان، فأرادت الو.م.ا التحدث عن الحقوق السياسية فقط، فيما أراد الاتحاد السوفياتي التحدث عن الحقوق الاقتصادية، ثم أدركت إدارة بوش أهمية الحقوق الاقتصادية لحق رأس المال في التحرك بحرية داخل البلدان و خارجها، و تحرير أسواق رأس المال، و حقوق الملكية الفكرية، و هذه الحقوق (الشركات) تحظى بالأسبقية على حقوق الأفراد الاقتصادية، و السياسية مثل حق الرعاية الصحية، و السكن، و التعليم، و بالتالي وجب تقليص أمن الفرد مقارنة بأهمية امن حقوق الملكية، حيث ان غاية الإنتاج في المجتمع هو زيادة رفاه أعضاء المجتمع، لكن المقياس المعياري ليس مقياسا جيدا، و عليه فإننا بحاجة إلى مقاييس تركز على أموال الفرد، حيث أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي يقيس ما ننفقه على الرعاية الصحية، لا مخرجاتها ( أي حالتنا الصحية كما يعكسها العمر المتوقع مثلا)، و هذا نتيجة لعدم كفاءة و ضعف أداء نظام الرعاية الصحية[3].

– الأسواق لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا وضعت الحكومات القواعد التي تحكمها، و تنظمها كالقوانين التي تؤمن حقوق الملكية مثلا، فالقوى المؤدية عموما لنجاح الرأسمالية يمكن أن تؤدي أيضا لفشلها، فلابد للمجتمع أن يتخذ إجراءات مناسبة لحماية السوق الحرة من سطوة جماعات المصالح الخاصة، التي تسعى لعرقلة كفاءة أداء السوق، و الحد من تركز ملكية الأصول المنتجة لضمان التنافس. و لان التنافس يخلق أطرافا فائزة و أخرى خاسرة، فلابد من تعويض الأطراف الخاسرة، و من شان التجارة الحرة و الضغوط التنافسية القوية على الشركات المتنافسة أن تكبح مجموعات المصالح ذات النفوذ، فلابد من عامة الناس التعرف على محاسن السوق الحرة، و مقاومة التدخل الحكومي (لان الحكومات قد تتأثر بجماعات المصالح الخاصة المنظمة، التي تسعى للاستفادة من قوة القواعد التنظيمية لحماية مراكزها الاقتصادية على حساب الصالح العام) في السوق لحماية أصحاب النفوذ على حساب الرخاء الاقتصادي الحالي[4]. فتلعب المؤسسات

---

[1] نعوم تشوميسكي– ترجمة سامي الكعكي – **الدول الفاشلة ، إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية**– دار الكتاب العربي – بيروت، لبنان– بدون طبعة– 2007– ص ص18،17.

[2] هيرفي كيمف– ترجمة انور مغيث– **الخروج من الرأسمالية، من اجل انقاذ الكوكب**– الهيئة المصرية للكتاب– القاهرة، مصر– الطبعة الاولى– 2013– ص ص120،119.

[3] جوزيف استيغليتز– ترجمة عمر سعيد الايوبي– **السقوط الحر، أمريكا و الاسواق الحرة و تدهور الاقتصاد العالمي** – دار الكتاب العالمي– بيروت، لبنان– بدون طبعة– 2011– ص342،339،338.

[4] ساروت جاهان و احمد صابر محمود– مرجع سبق ذكره– ص ص45،44.

المالية الضخمة مثل البنوك، و شركات التامين، و السمسرة، و اسواق الاسهم، و السندات الدور الكبير في توليد و خلق الثروات؛ لكن ليس كمؤسسات الاقتصاد الحقيقي مثل المصانع، و المزارع. ففي الوقت الذي يبلغ حجم انتاج العالم كله من السلع و الخدمات 48 ترليون دولار فقط، فان حجم الاصول المتداولة في الاسواق المالية يبلغ 144 ترليون دولار؛ و بالتالي هناك انفصام صارخ بين الاقتصاد الحقيقي، و الاقتصاد الرقمي، هذا الاخير الذي تغذيه المضاربات، الفساد، و تراخي الدور الرقابي للحكومات من خلال مبدا عدم تدخل الدولة[1].

– تقوم العلامات التجارية العالمية باصطناع الندرة، لتحافظ على ارتفاع اسعار منتجاتها، و من ذلك حقائب كلوي بادينغتون التي يتعين على الراغب باقتنائها تسجيل اسمه في لائحة الانتظار في متجر كلوي في باريس، ليشتري الحقيبة التي يصل سعرها 900 يورو، و مما يدعو للسخرية ان استراتيجية التسويق الصارمة التي تعتمدها الشركات الغربية تعود بالنفع على صناعة السلع المقلدة، لتظهر الصين بمثابة عصب الحياة لصناعة المنتجات المقلدة العالمية، و تقدر السلطات الايطالية ان واحدا من كل اثنين من المنتجات المقلدة المباعة عالميا قادم من الصين، و ان انتاج طلب عالمي على السلع المقلدة، مفاده ان الملايين من الناس غير قادرين على دفع ثمن السلعة الاصلية، فيسعدون بالحصول على شبيهتها المقلدة، بيد ان تلك السلع المقلدة التي لا ترقى الى كمال السلع الاصلية، تتكاثر، و تباع على نطاق عالمي[2].

– تساهم العولمة في تدهور الصناعة المحلية وتدميرها، فتعمد الشركات العملاقة بإغراق أسواق الدول النامية بمنتجاتها، وتحول دون وصول صادرات هذه الدول الى اسواقها، وكسب المزيد من العملاء عن طريق خفض اسعارها و البيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية، الذي يهدف الى اخراج المنافسين الاخرين من السوق، للانفراد بالمستهلك فيما بعد وفرض اسعار احتكارية عليه[3]، و على سبيل المثال فرضت الولايات المتحدة الامريكية في 19 اكتوبر 1960م، حظرا على كل الصادرات لكوبا، ما عدا المواد الصيدلية، ثم قررت ان تخفض من حصة السكر المخصص لكوبا 3/2 انتاجها الى الصفر؛ و هكذا فقدت كوبا زبونها، و مولها الاساسي. كما ان الو م ا حاربت نظام كاسترو علنا، الذي لم يمثل تهديدا و لم يكن ماركسيا، فالإصلاح الزراعي سنة 1959م، كان ينص على تأميم الاملاك الزراعية التي تتجاوز 1300 هكتار، لكن هذا القانون اضر شركة يونايتد فروت United fruits، و الشركات السكرية الامريكية، و لكن زيارة السوفييت لكوبا سنة 1960م، هي التي هزت بشدة العلاقات الامريكية الكوبية، خاصة بعد مضاعفة ثمن السكر المصحوبة بمساعدة سوفياتية تقنية، و مالية لصالح المشاريع الصناعية[4].

**سابعا/ مشاكل العولمة:** تواجه العولمة عدة مشاكل، نذكر اهمها:

**– الاحتجاجات الدينية الموجهة ضد الأنظمة العلمانية:** ربما يوجد الآلاف في العالم من الحركات الدينية، و لكن هذه الحركات، لا يمكنها أن تأمل بتحدي هيمنة الرأسمالية العالمية، و هي بذلك تقدم نوعا من الراحة لهؤلاء الذين

[1] سامر مظهر قنطقجي– **ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية**– دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع– دمشق، سوريا – الطبعة الاولى– 1429هـ/2008– ص78.

[2] لوريتا نابوليوني– مرجع سبق ذكره– ص ص138،140.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك– مرجع سبق ذكره– ص125،127،128.

[4] جاك فونتانال– ترجمة محمود ابراهيم– **العولمة الاقتصادية و الامن الدولي**– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– الطبعة الثانية–2009– ص51.

يشعرون باليأس، و التغريب على الحافة الاقتصادية لحضارة الرأسمالية. حيث تعبر هذه الحركات فروعا عن الديانات الرئيسة في العالم، أما الثقافة التي تمثلها هذه الحركات، فتبقى هي التحدي الشرعي الوحيد لهيمنة الحضارة الرأسمالية على العالم، فالأوساط الإعلامية تطلق عليها اسم حركات متشددة، أو حركات مضادة للنظام، و منها التشدد الإسلامي في الشرق الأوسط، و البروتستانت في الولايات المتحدة الامريكية، فكل منها انبثقت نتيجة عدم الرضا عن مظاهر محددة من الثورة الصناعية، و الحياة العصرية. هذه الحركات تحاول الوصول عبر طرق اجتماعية مقبولة، و كل منها تملك جناحا عسكريا مثل حزب الله في لبنان، غوش ايمونيم في الكيان الإسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية، و منظمة عملية الإنقاذ (OPERATION RESCUE) في الو.م.ا. و هذا الجناح العسكري يتحدى نفوذ الدولة عبر عصيان قوانينها العلمانية، بوسائل عنيفة، أو سليمة تحت شعار ما يطلقون عليه " **قانون أعلى**"، فهذه الحركات تشعر أن الرأسمالية قد استبدلت الأجواء الأخوية التي كانت سائدة قبل عصر الاقتصاد الحديث، بأجواء تنافسية شرسة، و مريرة حول الموارد العامة، كما أن هذه الحركات تؤمن بان السبب وراء المشاكل الاقتصادية التي تضرب العالم اليوم هو الانحلال الأخلاقي. و على سبيل المثال يعتقد المتشددون أن هزيمة مصر في حرب الأيام الستة في 1967م، كانت إشارة من الله بأنهم قد انحرفوا عن إيمانهم الصحيح، و يعزي المسلمون نجاحهم في اكتشاف النفط وراء البحر في ماليزيا إلى حسن الإيمان. و اكتسب التشدد البروتستانتي شهرة واسعة في الو.م.أ، مثله مثل التشدد في الدول العربية، و دول جنوب شرق أسيا، فعلى سبيل المثال 72% من الأمريكيين يقولون أن الكتاب المقدس كلام الله، و 39% يجزمون بصحته حرفيا، و 3/2 الأمريكيين أن يسوع المسيح قام من الموت، و 44 % يؤمنون بنظرية الخلق، و أن الله خلق العالم؛ مطالبين المرشحين السياسيين الالتزام بمبادئ أساسية بما فيها دعم قضية منع الإجهاض، و دعم إقامة الصلوات في المدارس. كما ان ماليزيا تحابي العرق المالاوي في مقابل الأعراق الأخرى مثل الهنود، و الصينيون؛ إلى حد ما قد يكون هذا الأمر نوعا من الاحتجاج ضد نفوذهم، الذي حققوه كمكتسبات اقتصادية إبان فترة الاستعمار البريطاني[1].

**– مشكل الوحدة الاقتصادية:** منذ نشأة الاورو، و الازمة في اوروبا مرهونة بإصلاح مشكلة الديون الموروثة بين الاقتصاديات الرئيسية، و الاقتصادية الهامشية، و اعطاء اكثر مصداقية للمالية العامة، و ذلك باستبعاد أعباء الدين من الازمة، فتسجل بعض البلدان نسبة مديونية قدرها 130% من اجمالي الناتج المحلي[2]، و على الاتحاد الاوروبي ان يقاوم، و يجب ان تشكل ليونته مصدر قوته، و لكن كلما كبر حجمه اصبح اقل تمسكا، فمن المؤسف ان تجد اللاقومية مثال ايرلندا، او الدنمارك، او فنلندا، او مناطق مثل كتالونيا، او بادن فورتمبورغ نفسها مقيدة بسبب التدخل الخارجي، و التنظيم الصارم، و يعمل الاتحاد الاوروبي رغم كل شيء على متابعة المنافسة، فان كان جادا حول جعل اوروبا اكثر تنافسا؛ عليه ان يأخذ بعين الاعتبار المناطق داخل حدوده، و قد تصدت الحكومة الايرلندية تحديدا للمحاولات المناهضة للتوفيق الضرائبي، أما المدن الايطالية فقد تخطت بيروقراطية بروكسل، و روما ايضا[3]. و بالرغم من ان المجموعة الاوروبية

[1] ريتشارد آتش. روبنز- ترجمة فؤاد السروجي- **المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية**- الاهلية للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة العربية الاولى-2001- 618،615،614،610.

[2] جيرمي كليفت- **العميل المحرض**- مجلة التمويل و التنمية- صندوق النقد الدولي- يونيو 2015- العدد 52، الرقم 02- ص06.

[3] كينيشي اوهمي- مرجع سبق ذكره- ص155

باتت كتلة اقتصادية تجارية واحدة منذ سنة 1992م، و معها حمى الاندماج التي تجتاح القارة، و رغم ذلك تستمر التاتشرية بإعلان نفسها كمشروع قومي متميز، مستندة الى خصوصيات بريطانية، و يبدو ان اليسار و اليمين كليهما يميلان الى قبولهما[1].

– **مشكلة التمويل العالمي**: يعتبر موضوع امن المعلومات على شبكة الانترنت (security cyber) مشكلة متنامية، و لا ندرك تماما مواطن الخطر فيها، فاندماج الاقتصاد العالمي في الدورة العالمية، يستلزم اصلاح النظام النقدي الدولي، بما في ذلك تعزيز صندوق النقد الدولي، و السماح له بالاقتراض مباشرة من الاسواق التجارية، و الصندوق الحالي لا يمكنه تعبئة الاموال، الا من حكومات الدول الاعضاء[2].

– **استنزاف الطبيعة**: ان الاستخدام القهري للطبيعة، و نهب الموارد الطبيعية؛ أدى الى اختلال بيئي، و تلوث مناخي، و ترفض الو م أ ترسيخ هذه الفكرة لأنه ضمن مصالح شركاتها المنتشرة في معظم دول العالم، لذلك رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو للحد من ثلوث المناخ[3]. فنلاحظ ان هناك مقايضة بين البيئة و النمو الاقتصادي، فلو اتبعت السياسات بيئة سليمة، فسترتفع المخرجات بصورة صحيحة، و ستكون البيئة في أفضل حال، و سندرك ان الأرباح الظاهرية للمنتجات الملتهمة للوقود مثل سيارات الهامر زائفة، فهي تأتي على حساب الرخاء في المجتمع[4].

– **التأثير على سوق العمل**: العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20% من قوة العمل المتاحة به، في حين الـ80% سيكونون في حالة بطالة، بالرغم من قدرتهم على العمل، ويرجع ذلك الى استخدام التقانة الحديثة التي ستنتج كل ما يحتاجه شعوب العالم[5].

– **عولمة الازمات**: تساهم العولمة في اتساع دائرة الازمات المالية، و يتضح من التاريخ الاقتصادي ان ازمة 1908م، كيف اثرت على تبديل السياسة التمويلية، فعقب 1871م،كانت بريطانيا و لندن تحديدا هي محور النظام المالي العالمي، و كانت موجة الذعر التي سادت في اكتوبر 1908م، اثر قوي على القوى الصناعية الجديدة سريعة النمو، لا سيما المانيا، و الولايات المتحدة الامريكية، حيث ان زيادة الطلب على النقد ادى الى ارتفاع اسعار الفائدة و من تم اجتذاب واردات الذهب، و لكنها ادت ايضا الى ارتفاع اسعار الفائدة في بلدان اخرى مما فرض ضغوطا عديدة على البنوك في مصر، و ايطاليا، و السويد، و المانيا. و بعد ازمة 1908م، اقتنع الممولون الامريكيون بضرورة انشاء نظام تداول تجاري في نيويورك، يتيح اصدار السندات لتمويل التجارة لعمليات الصادرات و الواردات، بنفس الطريقة المرنة التي تتيحها سوق لندن العتيقة الناضجة[6]. و خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين 20م، قدرت الخسائر التي نجمت عن اندلاع الازمات المالية في الاسواق المالية الصاعدة حوالي 90 ازمة، اسفرت 20 من هذه الازمات خسائر للبنوك تقدر ب

[1] ديفيد هارفي– ترجمة محمد شيا– مرجع سبق ذكره– ص412.

[2] جيريمي كليفت– مرجع سابق– ص07.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك– مرجع سابق– ص125.

[4] جوزيف استيغليتز– ترجمة عمر سعيد الايوبي– **السقوط الحر، أمريكا و الاسواق الحرة و تدهور الاقتصاد العالمي** – دار الكتاب العالمي– بيروت، لبنان– بدون طبعة– 2011– ص338.

[5] نزيه عبد المقصود مبروك– مرجع سابق– ص ص127،128.

[6] هارولد جيمس– **مفهوم جديد و واقع قديم**– مجلة التمويل و التنمية– ديسمبر 2016– ص 20.

10٪ او اكثر من الناتج المحلي الاجمالي للدول المعنية، و تعد هذه الخسائر كبيرة مقارنتها مع ازمة اوائل الثلاثينات للقرن 20م، و يجدر التأكيد ان عمليات التحرير المالي يجب ان تكون هناك درجة مثلى معينة من الكبح المالي في الاسواق الصاعدة، فقد لاحظ كل من Epsen و Hunter، ان عمليات التحرير المالي فيها غالبا تتم في ظل بيئة تعاني من عدم تماثل المعلومات بشكل حاد، و ذلك فيما بين المقرضين و مؤسسات الوساطة المالية، و بين الوساطة المالية و القائمين بعمليات الرقابة التنظيمية، بالإضافة الى ان هذين الاخيرين ليس لديهم الخبرة الكافية للتعامل في عمليات التحرير المالي، على عكس الاسواق المالية الناضجة الموجودة في امريكا الشمالية، و الاتحاد الاوروبي[1]. و مع حلول 1997م، كانت أكثرية بلدان جنوب شرق آسيا جزءا عضويا من اقتصاد العالم؛ بوصفها بلدانا ناجحة في التصدير، و بما أنها أسواق ناشئة اجتذبت مقادير متزايدة من الرساميل الأجنبية، فما إن تمخض الكساد الياباني عن استثمارات يابانية متضائلة في المنطقة و معدلات استيراد متناقصة منها، حتى باتت كل من تايلاند، و كوريا الجنوبية، اندونيسيا، و المصارف، و الشركات متعثرة في تسديد ديونها، و حيث لاذ رأس المال الأجنبي بالفرار؛ لم تعد حتى معدلات الفوائد العالية قادرة على انقاد العملة المحلية من الانزلاق، و كانت الشركات الموشكة على الإفلاس، مضطرة إلى صرف العمال من العمل، حيث أن صادراتها إلى أوربا، و الولايات المتحدة لم تستطع أن تستوعب إلا جزءا من الطاقة الإنتاجية الفائضة في آسيا؛ لثقل القطاع المالي بالديون المستحقة المتأخرة، فساهمت العدوى الآسيوية في فقدان الثقة بجهد الإصلاح الاقتصادي الروسي، التي كانت متعثرة على أية حال، فانهار الروبل تماما، ثم توقف عن سداد الديون، و انتشر البؤس الاقتصادي في طول روسيا و عرضها، أما البرازيل فقد أخذت نصيبها من الأزمة، فمع تدهور الطلب الآسيوي، تهاوت أسعار السلع في أسواق العالم، مما ضاعفت صعبات البلدان المعتادة على تصدير المواد الخام، أما الولايات المتحدة فقد ساهمت العدوى في تزايد التضخم، حيث هوت أسعار البنزين المنخفضة أصلا إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، فاصبح العالم كيانا اقتصاديا واحدا موحدا، كيانا بات فيه الجميع معتمدين على الجميع بصورة متبادلة[2].

**– واقع العولمة يكرس التفاوت:** ان الاقتصاد الترابطي هو النوع من الأسلوب الشبكي في العلاقات التجارية، الذي يختلف كل الاختلاف عن قول آدم سميث المأثور الذي هيمن على الفترة الأطول من الثورة الصناعية، في كتابه ثروة الأمم الذي صدر عام 1776م: "...**ان كل فرد يبذل مجهودا للوصول إلى التوظيف الأمثل، الذي يحقق مصلحته لأي رأسمال يملكه، و مصلحته هو الذي يضعها نصب عينه، و ليست مصلحة المجتمع. غير انه إذا ما فكر في مصلحته، فمن الطبيعي بل من الضروري أن يقوده ذلك إلى أن يوظف رأس المال بالشكل الذي يعود بأقصى فائدة على المجتمع**". و في عالم سميث، فان لعبة السوق يمكن توقعها على أساس القدرة على تكديس الملكية، و

[1] سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد- **النقود و التمويل الدولي**- دار المريخ للنشر- الرياض، المملكة العربية السعودية- بدون طبعة-1428هـ/2007م- ص ص452،453.

[2] فرانك جي، لتشروجون بولي- ترجمة فاضل جتكر - **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية**- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى- بيروت، لبنان- (آذار/ مارس) 2004- ص260.

الاحتفاظ بها و استبعاد الآخرين[1]. و ايضا من خلال تدهور الصناعة المحلية و تدميرها، وذلك من خلال تعمد الشركات العملاقة بإغراق أسواق الدول النامية بمنتجاتها، و التي تحول دون وصول صادرات هذه الدول الى اسواقها، وكسب المزيد من العملاء عن طريق خفض اسعارها، و البيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية يهدف الى اخراج المنافسين الاخرين من السوق، للانفراد بالمستهلك فيما بعد، وفرض اسعار احتكارية عليه[2].

**الخلاصة:** تعتبر العولمة الاقتصادية ظاهرة عالمية؛ لها انعكاساتها على جميع الدول، نظرا لترابطها التجاري و المالي، الا ان طبيعة اقتصاد كل دولة يؤهلها اما الى مصاف الدول المتقدمة، او الى مجموعة الدول الضعيفة، و لهذا، على الدولة ان تسعى الى استغلال جميع مواردها، و امكاناتها التي تساعدها على التخفيف من الاثار السلبية للعولمة الاقتصادية، خاصة اذا كنا نتكلم عن بلد هدفه تحقيق التنمية الاقتصادية كالجزائر مثلا.

## المحاضرة الثانية عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية

**تمهيد:** ان النظام النقدي الدولي الذي اعتمد من العام 1944م، على اثر انعقاد بريتن وودز هدف الى الخروج من حالة عدم الاستقرار، و الفوضى التي شهدتها العلاقات النقدية الدولية خلال الفترة من 1918 الى 1939م، حيث ارتكز على ثبات الصرف، و على استخدام الدولار الأمريكي كنقد دولي[3]. و قد تأسس في مؤتمر بريتن وودز صندوق النقد الدولي للحد من مشاكل ميزان المدفوعات في الاجل القصير، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و هو المؤسسة الاصلية لما يعرف الان بمجموعة البنك الدولي؛ و الذي تكمن وظيفته في توفير الاعتمادات الاطول اجلا للاستثمار في المشروعات الانتاجية. و كان العامل الذي يحكم تفكير المخططين الذين صمموا كلتا المؤسستين هو شبح كساد الثلاثينات، و ما ترتب عليه من انهيار التجارة، و الاستثمار الدوليين[4].كما كانت التعريفة العامة الجمركية اصل المنظمة العالمية للتجارة الحالية، و التي تهدف الى تنظيم التجارة الدولية.

### اولا/ صندوق النقد الدولي و اليات التدخل:

تتكون موارد صندوق النقد الدولي من مساهمات (اشتراكات) البلدان الأعضاء، هذه المساهمات أو الحصص كان يتوجب ان تسدد بنسبة 25% ذهبا، أما 75% المتبقية فتسدد بالنقد الوطني على شكل سندات خزينة غير قابلة للتداول، و عندما يحتاج الصندوق الى النقد المذكور يلجأ الى تحصيل (قبض) السندات[5]. بالإضافة الى اتفاقات الاقتراض الثنائي التي يشترك فيها 40 بلدا، و تبلغ قيمتها الاجمالية 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، حيث تتيح للصندوق الابقاء على امكانية حصوله على اقتراض ثنائي من البلدان الاعضاء، و بالتالي تجنب اي تراجع حاد في قدرته

[1] جيرمي ريفكن- **عصر الفرص، الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة**- مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية- أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة – الطبعة الاولى- 2003- ص29.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك- مرجع سبق ذكره- ص125،127،128.

[3] وسام ملاك- مرجع سبق ذكره- ص419.

[4] شيريل بيبار- ترجمة أحمد فؤاد بلبع- **البنك الدولي دراسة نقدية**- سينا للنشر- القاهرة، مصر- الطبعة الأولى- 1994- ص27.

[5] وسام ملاك- مرجع سابق- ص405.

على الاقراض، و قدمت دعما اكثر لموارد الصندوق المستمدة من الحصص في غياب موافقة جميع المشاركين[1]. و تكمن اليات التدخل من خلال ما يلي:

1/ **توازن ميزان المدفوعات:** يقوم صندوق النقد الدولي بمنح البلدان الأعضاء قروضا للمدى القصير؛ لكي يمكنها من إعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها، من أجل عدم الاضرار باقتصادها الداخلي، و استمرارية مبادلاتها الدولية. فإقراض البلدان الأعضاء بالموارد المالية لكي يتوازن عجز الإيرادات المتأتي من صادرات السلع و الخدمات، أو من الارتفاع الحاد لكلفة الواردات من الحبوب، عندما يكون هذا العجز أو الارتفاع مؤقتا.

2/ **مواجهة الصعوبات غير المتوقعة:** التي تسمح بمساعدة البلدان الأعضاء للحفاظ على نفس الوتيرة من الإصلاحات، عندما تتعرض لآثار الازمات الخارجية غير المتوقعة، و الشديدة التنوع، مثل تقلبات أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار الواردات...الخ[2].

**3/ الاقراض و مساعدة البلدان الاعضاء:** يهدف اقراض الصندوق الى اتاحة الفرصة امام بلدانه الاعضاء لتنفيذ سياسات للتصحيح و الاصلاح، من شانها حل المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال البلد الذي يتعرض لهبوط مفاجئ في سعر سلعة اساسية من سلع التصدير، قد لا تحتاج لأكثر من مساعدة مالية تسمح له بتجاوز هذه المرحلة، ريثما تعود الاسعار الى الارتفاع. و البلد الذي يتعرض لهروب رؤوس الاموال يحتاج الى معالجة مشكلة فقدان ثقة المستثمرين، فربما تكون اسعار الفائدة منخفضة اكثر مما ينبغي، او سعر الصرف مبالغا في قيمته، او عجز الحكومة كبيرا، او رصيد الدين في تزايد مستمر، او نظام محلي يفتقر الى الكفاءة و جودة التنظيم. و قد يتطلب احتواء الازمات احيانا التزام صندوق النقد الدولي بتقديم موارد ضخمة، فالقرض الذي قدمه الصندوق لكوريا في ديسمبر 1997م، بمقدار 21 مليار دولار امريكي ساعد في استعادة الاستقرار المالي مع اوائل عام 1998م، و قد سددت كوريا المبلغ المستحق للصندوق قبل موعده المقرر[3].

**ثانيا/ مجموعة البنك الدولي**

يضم البنك الدولي مؤسستان رئيسيتان و هما البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة الى مؤسسة التمويل الدولية، و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و التي تهدف الى انهاء الفقر المدقع، و تعزيز الرخاء المشترك في البلد. و هذا التعاون لمجموعة البنك الدولي يتضمن شراكة استراتيجية مشتركة للبلدان، و لاسيما في قطاع البنية التحتية، و القطاع المالي، و مجالي الخدمات الاستشارية المشتركة، و انشطة مناخ الاستثمار، فعلى سبيل المثال من اجل المساعدة على زيادة الطاقة النظيفة، و الميسورة التكلفة في غانا، تقدم مجموعة البنك قرضا قيمته 200 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و ضمانا بقيمة 500 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لمشروع غاز سانكوفا، و تقدم مؤسسة التمويل الدولية 300 مليون دولار للجهة الراعية للمشروع، في حين تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مبلغ 217 مليون دولار من الضمانات ضد المخاطر، و ذلك دعما لاحتياجات الاقراض التجاري للجهة الراعية

[1] **عالمنا المترابط**- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019- ص ص44،45.

[2] وسام ملاك- مرجع سابق- ص406،408.

[3] جيمس باوتن- مرجع سبق ذكره- ص ص20،21.

للمشروع، و سيوفر هذا المشروع وقودا لما يقرب 40٪ من قدرات التوليد الحالية لغانا، و سيحل الغاز الطبيعي الانظف، و الارخص، و المنتج محليا محل الوقود الملوث[1].

**1/ ميادين مشاريع البنك الدولي[2]**: يقدم البنك الدولي مساعدة مالية، و فنية لآلاف المشاريع كل سنة في الدول النامية، و متوسطة الدخل، و يخصص ما بين 15 الى 20 مليار دولار من قروض البنك الدولي لدعم مشاريع سياسة محددة، مثل البنية التحتية، و الصحة، و الادارة المالية للحكومة. و قد يكون التأثير على عمل البنك الذي يستند الى المشروعات امرا صعبا، لأنه يوجد اجراء رسمي يقضي بالتشاور مع المجتمع المدني بالنسبة لمشروعات البنك. و فيما يلي بعض الامثلة للمشاريع الممولة:

- تحديث وزارة المالية من خلال اعادة الهيكلة في باراجواي.
- اصلاح نظام الضمان الاجتماعي الوطني بالبرازيل.
- ايجاد نظام ادارة لصيد الاسماك على السواحل بتنزانيا.
- تطوير موارد الطاقة المائية للصين.
- اعادة هيكلة نظام السكك الحديدية الوطني برومانيا.
- تحسين حوكمة الشركات في النظام المصرفي التجاري في نيبال.
- تطوير البرامج الاجتماعية للتخفيف من البطالة بعد عمليات الخصخصة بتركيا.
- ايجاد برنامج ريادي لتوفير فرص العمل للشباب المعرضين للخطر بهندوراس.
- تأسيس نظام تنظيمي ملائم للأعمال بمقدونيا.

**2/ موقف البنك الدولي من بعض القضايا:** كانت هيمنة الو.م أ مطلقة وقت تأسيس الصندوق الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير اذ كانت الدولة الكبرى الوحيدة التي أفلتت من الدمار في الحرب العالمية الثانية، و المصدر الوحيد للأموال القابلة للقرض، فاستطاعت الو.م.أ بوصفها اكبر حامل للاسهم في البنك، و اكبر مساهم في المؤسسة الانمائية الدولية السيطرة على اتجاه الاقراض فيهما، و عندما كان البنك ينظر في تقديم القروض الى بولندا و تشيكوسلوفاكيا في فترة ما بعد الحرب، أوضحت الو.م.أ انها ستصوت ضد تلك القروض، و كذلك علقت المفاوضات حول تقديم البنك الدولي لقرض بناء السد العالي في مصر، و بالتالي فانه عندما كان البنك الدولي يريد معاقبة بلد ما يقوم بتعليق برنامج الانقاد[3]. و في عام 1964م، فشل الكونغرس الامريكي في الموافقة على معونة لمصنع الصلب الخاضع للقطاع العام في بوكارو، و اتجه نهرو رئيس وزراء الهند للاتحاد السوفياتي طالبا العون بدلا من امريكا[4].

---

[1] **التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017**- البنك الدولي- ص70.

[2] **تحدي المؤسسات المالية الدولية: معلومات و استراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية**- الاتحاد الدولي للنقابات 2008- ص35- على الموقع: http://www.ituc-csi.org

[3] شيريل بيبيار- ترجمة احمد فؤاد بلبع-مرجع سابق- ص28،53،54.

[4] نيرى وودز- ترجمة محمد رشدي محمد سالم- **قلاع العولمة، صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و المقترضين**- المركز القومي للترجمة- القاهرة- الطبعة الاولى- 2010- ص84،90.

**3/ واقع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي**: ان الافكار التي تفسح الطريق لاحتمالات اقراض جديدة في البنك الدولي التي تتناسب على اكمل وجه مع **ثقافة الانفاق**، التي طالما منحت المكافآت للعاملين على مقدار ما يقرضونه من اموال، و ليس على نوعية تلك القروض. ففي سنة 1982م، لم يكن صندوق النقد الدولي و لا اي وكالة دولية اخرى امكانيات، و قدرات تقنيات التعامل مع الافلاس الدولي الذي يضمن حماية النظام، من خلال ان التعامل بالديون المرتفعة يمكن ان يقسم، و يوزع بالعدالة بين الدول التي تقرض المال، و الدول التي تستدينه، و عليه اخذ صندوق النقد الدولي على عاتقه تطبيق ادواته و خبراته، و ذلك بتقديم ائتمان جنبا الى جنب مع البنوك و حكومات الدول الصناعية، و في المقابل، طلب من الدول المقترضة ان تتعهد بتثبيت الاسعار، و على كل حكومة ان تقلل من مصاريف القطاع العام، و تقليل المناصب الكبيرة فيه، و انهاء الاعانات المالية، و زيادة اسعار السلع التي تنتجها الحكومة، و زيادة ضريبة الدخل و المبيعات، و وضع معدلات فوائد ايجابية حقيقية حتى لا تشجع على هروب راس المال، و زيادة المدخرات، و ترشيد و تثبيت سعر الصرف، و التقليل من التضخم، كل هذا يتناسب بشكل جيد مع الايديولوجية الليبرالية الجديدة، التي قدمتها بلاد الشمال الدائنة[1].

**ثالثا/ المنظمة العالمية للتجارة:** وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي بلغت الصادرات العالمية 18.97 ترليون دولار امريكي في سنة 2018م، مقابل 17.4 ترليون دولار امريكي في سنة2017م، اي بمعدل نمو 9.02٪، و ارتفعت الواردات من 17.47 ترليون دولار امريكي لسنة 2017م، الى 19.13 ترليون دولار امريكي في 2018م، اي بزيادة قدرها 9.48٪ نتيجة لتقلب اسعار السلع و الدولار الامريكي. كما ارتفعت التجارة العالمية في سنة 2017م بنسبة 4.7٪، مقابل 1.8٪ سنة 2016م، و زيادة الواردات خاصة في اسيا، و ايضا السياسات المالية التوسعية، و الاستثمار في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة و في بعض الدول. و قد بلغ معدل صادرات السلع 10.7٪، اما صادرات الخدمات التجارية فقد سجلت 7.4٪، و ارتفعت نسبة نمو واردات الدول النامية من 1.9٪ في سنة 2016م، الى 7.2٪ سنة 2017م، و صادراتها على التوالي بنسبة 5.2٪ و 6.4٪. و شهدت دول افريقيا و الشرق الاوسط و رابطة الدول المستقلة نموا منتظما في الصادرات بنسبة 2.3٪ في سنة 2018م[2]. و تهدف منظمة التجارة العالمية الى تقديم التدريب، و الخدمات الاستشارية، و الحلول عبر الانترنيت لتعزيز قدرة دعم التجارة و الاستثمار لتزويد عملائها بتحريات مفصلة خصيصا عن الاسواق في بيئتهم التنافسية، للاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في الاسواق العالمية، و معرفة الاحتياجات و توقع المخاطر. حيث ان بوابة معلومات سعر السوق MPI وحدها توفر معلومات الاسعار في الوقت الحقيقي لأكثر من 300 منتج في قطاعات الزراعة، و الغابات، و مصايد الاسماك، و الحبوب، و الثروة الحيوانية، و احدث الاخبار و البحوث عن السلع الزراعية، و تستجيب بوابة MPI التي تعتمد على بيانات طومسون رويترز و وزارة الزراعة بالولايات المتحدة، للحاجة الى وصول ميسور التكلفة الى معلومات السوق الحديثة، و التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة جدا، و الصغيرة و المتوسطة. و عليها اطلقت اكاديمية التجارة للشركات المتوسطة، و الصغيرة التابعة

[1] نيرى وودز- ترجمة محمد رشدي محمد سالم- نفس المرجع- ص108.

[2] **التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي**- المركز الاسلامي لتنمية التجارة- انقرة، الجمهورية التركية- 25/24 ابريل 2019م- ص04.

لمركز التجارة الدولية بالتعاون مع منظمة التجارة الدولية احدث مبادرة لها، و تتمثل في مدرسة ادارة الاعمال الليبية على الانترنيت، حيث توفر منصة Libus المصممة خصيصا للشباب الليبي ما يقرب 50 ساعة، من المواد الدراسية حول ريادة، و ادارة الاعمال. و يستخدم المنصة اكثر من 1300 مستخدم، حيث ان الوصول الى المحتوى عبر الانترنيت امر ممكن حتى في المناطق النائية، و المتأثرة بالصراع، و ان ريادة الاعمال ليست شيئا مقصورا على الاثرياء، و الاشخاص ذي الصلات الجيدة فقط، و لكنها شيء لجميع الناس[1].

**ا/ مبادئها:** و تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها[2]:

1/ **مبدأ عدم التمييز:** بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في المنظمة، في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر، يستفيد منها باقي الدول الأعضاء.

2/ **مبدا الشفافية:** في المنظمة العالمية للتجارة تلغى القيود الكمية، و اذا اقتضت الضرورة يتم الاعتماد على التعريفة الجمركية لتحديد الكيف، فالدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، او علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسات الأسعار، و التعريفة الجمركية، مع الابتعاد عن القيود الكمية محل الحصص، و ذلك لتسهيل الحماية و الدعم الممنوح للمنتوج المحلي.

3/ **مبدا المفاوضات التجارية:** تقوم المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ الاحكام، و تسوية المنازعات في الاطار التفاوضي المناسب.

4/ **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، و ذلك بهدف دعم الدول النامية في التنمية الاقتصادية، و زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

5/ **مبدأ التبادلية:** بمعنى كل تخفيف في الحواجز الجمركية، او غير الجمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر، حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة، و لا يجوز بعده اجراء أي تعديل جديد الا بمفاوضات جديدة.

**ب/ الشروط الخاصة بالعضوية في منظمة التجارة العالمية:** ان عملية الانضمام عملية طويلة و مليئة بالتفاصيل، لان الدول التي لها حق الحصول عليها كانت الأرضية فيها مهيأة من قبل، نتيجة تطبيقها لاتفاقية الجات 1947م، لمدة معقولة اختصرت عليها الكثير من الوقت، و الجهد، و تجدر الإشارة الى ان الشروط الخاصة بالعضوية في المنظمة، قد نظمت احكامها اتفاقية مراكش في المادتين11 و 12، كما أن شروط الانضمام لكل دولة تختلف عن الأخرى حسب ظروف الانضمام، و المفاوضات المصاحبة لها، و وفقا لمركز الدولة الراغبة في الانضمام، و مدى استغلالها نقاط القوة التي تمتلكها[3]، و تتمثل في[4]:

---

[1] توفير المعلومات التجارية و التحريات عن الاسواق- **التقرير السنوي لعام 2018**- مركز التجارة الدولية- ص ص18،19.

[2] فوزي منير- **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**– ديوان المطبوعات الجامعية– الشلف، الجزائر– بدون طبعة-2010/04- ص102.

[3] نفس المرجع- ص184،185،190.

[4] مصلح الطراونة– ليلى لعبيدي مامين- **منظمة التجارة العالمية و منظمة الدول المصدرة للنفط**- دار وائل للنشر– عمان، الأردن- الطبعة الأولى- 2013- ص ص186، 188.

**1/ التعهد بقبول جميع الاتفاقيات الملزمة لمنظمة التجارة العالمية:** و ذلك بالموافقة على جميع اتفاقيات المنظمة و المتمثلة في اتفاقيات الجات 1947م، و اتفاقيات جولة الارجواي و ما يلحق بها في المستقبل من اتفاقيات أخرى، مثل اتفاقيات الاتصالات الأساسية الموقعة من 69 دولة عام 1999م، و اتفاقية تكنولوجيا المعلومات الموقعة من طرف 40 دولة عام 1999م، باستثناء اتفاقية المناقصات الحكومية، و اتفاقية الطائرات المدنية[1].

2/ **تعديل المنظومة القانونية:** يجب اصلاح التشريعات ذات العلاقة بالسياسة التجارية، و حقوق الملكية الفكرية، و تشجيع قانون الاستثمار، و القانون التجاري، و إجراءات العقود، و التعاقد بالمشتريات الحكومية، و كذلك إعادة النظر في قوانين و إجراءات المنظومة القضائية، و الاعتراف بقرارات التحكيم الدولية، فلما انضمت المملكة العربية السعودية للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2005م، قدمت ما يفوق 2000 صفحة من الوثائق، و المعلومات عن سياستها، و أنظمتها التجارية، و تطبيقاتها العملية، و اجابت عن 1700سؤال حول النظام التجاري، و الاستثماري. كما قدمت الجزائر رسميا في جويلية 1996م، مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كخطوة تمهيدية للانضمام، و اجرت الجزائر ثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الاطراف (ابريل 1998م فيفير 2002م، ماي 2002م، نوفمبر 2002م، ماي2003م، ثم 2004 و 2005م) اما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي الزراعة النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية، و اصلاح النظام القانوني، ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، و ركزت تعليقات الاعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الاسعار، حقوق التسويق، و السياسات الزراعية، و تشمل تحديات اخرى للسياسة الصناعية، و المساعدات، و الحواجز الفنية امام التجارة، و تدابير الصحة النباتية، و جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، و تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة[2].

3/ **انتهاج اقتصاد السوق:** يجب على الدول التي تطلب الانضمام في منظمة التجارة العالمية ان تقوم بإصلاح و هيكلة اقتصادها في جميع الميادين، للانتقال الى اقتصاد السوق. كما تنص المادة 2/11 من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية التي اكدت على ان البلدان الأقل نموا المعترف بها من الأمم المتحدة، لا تطالب بتقديم تعهدات او تنازلات، الا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها و احتياجاتها المالية، و التجارية، او إمكاناتها الإدارية و المؤسسية.

4/ **تقديم تنازلات للتعريفة الجمركية:** و ذلك بتقديم جدول للتنازلات الجمركية التي تشمل الاعفاء الجمركي الكامل، او خفض شرائح التعريفة الجمركية، او تثبيتها على حد اقصى لا يجوز زيادته. و بإلغاء القيود الكمية، و الفنية، و الإدارية كالمنع، و الحظر، و تقييد الحصص، و عدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني، و المنتج المستورد، و الغاء الرقابة على القطاع الأجنبي، و توحيد أسعار العملة و تعويمها، بل يمتد التحرير ليشمل قطاعات مهمة من الخدمات و المصارف و التامين[3]. فالسنغال مثلا طلب البنك الدولي منها ان تخفض تعريفاتها التجارية بما نسبته 90٪، كشرط ضروري لإعطائها التمويل اللازم في المستقبل، كما طلبت المنظمة العالمية للتجارة منها ايضا عدم وضع القيود على وارداتها، علما ان شعب

[1] هذا النوع من الاتفاقيات هو التزام اختياري.

[2] **المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية**- المركز الاسلامي لتمية التجارة- انقرة، الجمهورية التركية- 10-11 ماي 2017م- ص ص19،20.

[3] مصلح الطراونة– ليلى لعبيدي مامين- مرجع سابق- ص ص189،190.

السنغال يمكن ان يكون اقرب الى الاكتفاء الذاتي فيما لو كانوا يستطيعون تناول الدجاج الذي ينتجونه في بلادهم، لكن الدجاج المثلج المدعوم، و المستورد من دول الاتحاد الاوروبي، يباع بنصف ثمن الدجاج المحلي، لذلك لا يستطيع شعب السنغال شراء دجاجهم، و لهذا السبب افقر[1].

**الخلاصة:** لقد لعبت المنظمات الاقتصادية الدولية دورا اساسيا في الاقتصاد الدولي، و ذلك بتكريس تعاون الدول لتحقيق التنمية و ديمومة النمو و حرية التجارة الدولية، بالتأكيد على وجوب تكييف، و انسجام الدول السائرة في طريق النمو مع احكام، و قوانين الدول الغنية الرأسمالية، و هذا ما تسبب في تضييق الهوة بين دول الشمال و بعض دول الجنوب، كما ظهرت انعكاسات سلبية حادة على كثير من الدول.

**المحاضرة الثالثة عشر: انهيار المعسكر الشيوعي، و بروز الاقتصادات الاسيوية.**

**تمهيد:** شهدت الفترة من عام 1958 حتى 1971م، تدفقا كثيفا لرؤوس الأموال الامريكية خاصة باتجاه أوروبا، و حتى سنة 1971م، أخذت موازين القوى تتغير تدريجيا، فتزعزعت زعامة الو.م.ا بعد ان نهضت اقتصادات جديدة في السوق الدولية خاصة الدول الأوروبية، و اليابان، و دول اسيوية اخرى بالإضافة الى دول روسيا المستقلة.

**اولا/ واقع السوق العالمية و ظهور دول قوية اخرى**

نشأت السوق الأوروبية المشتركة، و التي من خلالها اخذت فرنسا تتصدر الدول التي تسعى للحد من الهيمنة الامريكية، و ظهرت التناقضات في مصالح الدول الرأسمالية، كما حققت حركات التحرر الوطني المزيد من الانتصارات لنيل استقلالها السياسي، و الخروج من القبضة الاقتصادية للرأسمال العالمي، و انتهاج النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، الذي تفكك و اصبح دويلات لاقتصادات صغيرة، و احدثت تغيرات جد هامة في سوق العمل الدولية.

هذا الامر الذي أدى الى انخفاض نصيب الو.م.أ من الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية من 60% الى 40% عام 1970م، بينما بلغ نصيب أوروبا 33%، كما انخفض الوزن النسبي لصادرات الو.م.أ الى ما يعادل15 % من جملة الصادرات العالمية، و بدا الفائض في الميزان التجاري الأمريكي يتقلص، و حقق عجز لأول مرة سنة 1970م، بعد الحرب العالمية الثانية. و على كل حال، استمرت الو.م.أ في الانفاق العسكري المتزايد في الخارج، و زيادة تصدير راس المال، مما أدى الى عجز مزمن في ميزان المدفوعات، واصبح احتياطها من الذهب، و العملات الصعبة لا تعادل سوى 5/1 ديونها الخارجية، و في الجانب الاخر اغرق الدولار الأمريكي الأسواق العالمية، و نتيجة الازمات التي بدأت تطفو الى السطح، و خصوصا في الاقتصاد الأمريكي، اعلن رئيسها في اوت 1971م، وفق إمكانية تحويل الدولار الى ذهب، و انهار نظام بريتن وودز عمليا الذي برزت فيه الو.م.أ كقائدة للنظام الرأسمالي، لترث السيطرة الاستعمارية لإنجلترا، و فرنسا، الا ان السيطرة الامريكية الامبريالية واجهت تحديا تاريخيا بعدم تحويل الدولار الى ذهب، هذا القرار خفض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى بنسبة 12%، حيث ان الرفع او الخفض من قيمة الدولار الأمريكي يتماشى

[1] روبرت اسحاق- مرجع سبق ذكره- ص226.

و مصلحة الو.م.ا، فعندما تواجه عجزا في الميزان التجاري فمن صالحها ان ترفع من قيمة الدولار، حتى تدفع الدول الأخرى ثمنا اعلى لهذه الصادرات، و هذا ما يثبت عدم استقرار المعايير اللازمة للعلاقات الاقتصادية الدولية[1].

**ثانيا/ بروز الدول الاسيوية في السوق العالمية**

منذ الستينات أسهمت اليابان في الصادرات العالمية كمنافس قوي في أسواق السيارات، و السلع المعمرة، و الاقمشة و العدسات، حتى بعد الأزمة الآسيوية خلال التسعينات، قامت الحكومة بدعم المؤسسات الاقتصادية، و تعاظم الطاقات التكنولوجية، فكانت فوائض هائلة في الإنتاج قابلة التصدير، و بالرغم من فرض الو.م.ا ضغوط كبيرة على اليابان من اجل تقييد صادراتها بفرض الرسوم المحلية، و تحديد حصصها التصديرية، إلا انها لم تنجح بسبب تفوق المزايا التنافسية السعرية، و سهولة استخدامها من قبل المستهلك الأمريكي. **و** تمكنت الدول الآسيوية المعروفة بالنمور (سنغافورة، تايلند، ماليزيا، كوريا الجنوبية، فلبين و مقاطعتي هونكغ كونغ، تايوان و الصين)، من تحقيق مكاسب سوقية على حساب المنافذ التسويقية الامريكية، و الأوروبية، لأنها تعتمد على الأنماط التكنولوجية كثيفة العمل Labour-Intensive، و حيث معدلات الأجور في الدول المعنية منخفضة جدا مقارنة بالمعدلات السائدة في الو.م.أ، فإن فجوة الأجور تجاوزت دائما الرسوم الجمركية الإضافية، و قيم الدعم الحكومي للصناعات المماثلة كثيفة العمل، و التي تحظى باهتمام خاص من قبل الحكومة الامريكية بسبب مشكلات البطالة[2].

ا/ **خصائص الاقتصادات الاسيوية**: ان معادلة الدولة الرشيدة، و السوق الناضجة هي التي صنعت النهضة على الطريقة الاسيوية، فالمنافسة الحقيقية تقوم على مبدا تكافؤ الفرص، و نزاهة الحكم، و ارتباط العائد بالجهد، و ليس الاحتكارية التي تمثل عقبة في تحقيق التنافسية، و الكفاءة، و العدالة التوزيعية، و الاحباط، و عدم الثقة بالمستقبل. فحققت بلدان جنوب شرق اسيا النمو، و التنمية السريعة، من خلال تعبئة الموارد، و الاستخدام الواسع لعناصر الانتاج، و خاصته تكمن في:

1/ يمكن القول ان مسار النمو، و التنمية في بلدا جنوب شرق اسيا (كوريا، تايوان، سنغافورة، ماليزيا، الصين) حسب بول كروغمان انها مرت بالمرحلة التوسعية، و التي تكمن في تعبئة الموارد، و هو مسار مختلط استمر في مراحله الاولى (1970-1985م)، و تتمثل في:

- التوسع في التوظيف.
- التحسن في مستويات التعليم، القفزة الاستثمارية في حجم راس المال المادي، و ان التحدي الاهم فيما بعد مرحلة تعبئة الموارد هو المسار التنموي الذي اعتمد على رفع كفاءة استخدام الموارد، الذي يعتمد على العوامل التالية: جودة الادارة، الترتيبات التنظيمية المؤسسية، التخصيص الامثل للموارد لاسيما القطاعات المتنوعة.

2/ تحقيق التعاون بنموذج الاوز الطائر، و الذي يعتبر نموذجا تاريخيا للاقتصادي الياباني اكاماتزو لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية، التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية، و التصنيع و التطور الرأسمالي. ليتم الارتقاء بالسلم

[1] محمد سلمان غانم– **شرك المال و الازمات (رؤية قرآنية ماركسية)** – مؤسسة الانتشار العربي – بيروت– الطبعة الأولى –2009– ص125،127،128.

[2] هوشيار معروف – **تحليل الاقتصاد الدولي**– دار جرير للنشر و التوزيع– عمان، الأردن– الطبعة الأولى– 1426هـ/2006م– ص ص143،145.

التصنيعي، و التقاني تدريجيا لبلدان اسيا الناهضة عبر منظومة هرمية ذات طبيعة دينامية، من خلال اعادة توزيع التقسيم الاقليمي للعمل بين البلدان التي تنتمي الى اسراب الاوز الطائر. و التي تتم بالمراحل التالية:

- الاستيراد: تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو، و التنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.
- الانتاج: يوضح مستوى تطور القوى الانتاجية، و تركيبة المنتجات.
- الصادرات: يوضح نوعية و مدى دينامية سلة الصادرات، بحسب ارتقاء نوع المنتجات، التي يتم تصديرها للخارج (كثيفة العمالة، كثيفة راس المال، كثيفة التقانة، كثيفة المهارة).

و هذه العوامل الثلاثة توضح موقع كل بلد جاء متأخرا في نموذج الاوز الطائر، من خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الاولى**: يبدا البلد الاخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في اسيا.
- **المرحلة الثانية**: يحاول البلد الاخذ في النمو انتاج السلعة على ارضه، بتمويل مشترك، او من دون تمويل مشترك من البلد المتقدم.
- **المرحلة الثالثة**: يبدا البلد الاخذ في النمو بتصدير السلعة الى البلدان الاسيوية المجاورة الاقل تقدما.

و هكذا يبدا ارتقاء السلم التصنيعي و التقاني، من خلال اعادة توزيع التقسيم الاقليمي للعمل في ما بين البلدان التي تنتمي الى اسراب الاوز، و قد جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينات، فعند مرحلة ما يسمى "**الين القوي**"، بدأت الشركات اليابانية تبحث عن اعادة توطين انشطتها الصناعية في بلدان جنوب شرق اسيا، و ذلك لتتمكن من التغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع للين الياباني، و ارتفاع مستويات الاجور النقدية[1].

**ب/ نماذج عن الاقتصادات الآسيوية**: و يمكن ذكر بعض النماذج التالية:

**1/ نموذج ماليزيا و تطورها الاقتصادي**: ان ماليزيا تقدر دور العلم، و التكنولوجيا في عملية التنمية، خاصة في القطاع الزراعي، و الصناعي و ذلك لتعزيز نوعية الحياة، و تحقيق السلام، و الوئام سواء في الداخل، او في العلاقات بين الدول، و ماليزيا تحقق معدلا سريعا في التنمية و التحديث، لان علوم و تكنولوجيا الغرب لا يمكن ان يقتصر الامر على استيرادها من الخارج، اذ لابد من تكييفها بما يلائم احتياجات، و متطلبات ماليزيا. فهي لم تنفق الكثير من الوقت و الموارد المحدودة على البحث العلمي و التكنولوجي كما تفعل الدول النامية، بل تشارك دول الكومنولث المتقدمة عن طريق مجلسها العلمي، بما لديها من امكانيات ضخمة، فيتعزز التعاون بين الدول الاعضاء لزيادة قدرات كل دولة على حدة، حتى يستخدم العلم، و التكنولوجيا من اجل التقدم الاجتماعي و الاقتصادي[2]. فواقع العولمة انها تستغل للإضرار بالدول النامية، و باسم العولمة طالبوا الاخيرة بتبرير اشياء كثيرة منها البيئة، او معايير العمل، او قوانين الاستثمار، او الخدمات المالية، او اية قضية متصلة بالتنمية. و ليس التعاون بين الدول النامية امرا مرغوبا فيه و حسب، بل ضرورة، لان الرفاهية المشتركة و المتبادلة من خلال رفض سياسة "**افقر جارك**"، لتصنع مكانها من خلال "**اجعل جارك مزدهرا**"

---

[1] محمد عبد الفضيل- **عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق اسيا في اطار نموذج الاوز الطائر**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- كانون الاول/ ديسمبر 2004م- ص195،192،193.

[2] محمد مهاتير- **حاجة الامة الاسلامية لتعزيز التعاون في العلم و التكنولوجيا- المجلد السابع**- دار الكتاب المصري- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2004م- ص ص 83،84.

بضمان ان القريب و البعيد من الجيران سوف تزدهر احوالهم، فالكثير منها لديهم الخبرة و التكنولوجيا، و الموارد التي يمكن اقتسامها على اساس المشروعات المشتركة لتحقيق المنفعة المتبادلة. و قد اختارت ماليزيا تنويع شركائها الاقتصاديين، حيث اعطت اولوية التنمية، و تعزيز العلاقات التجارية المزدوجة، و الاستثمارات في الدول النامية، و سوف يجعل التطور في النقل، و تكنولوجيا المعلومات، و انتاج السلع اكثر اعتمادا على الميزة النسبية الديناميكية لكل بلد، و لن يكون التركيز على المنتجات تامة الصنع، بل على منتجات القيمة المضافة، و عليه تشهد الخدمات نموا سريعا، و استراتيجية التصنيع توجه على اساس معيار التصدير[1].كما اسهمت الاستثمارات الاجنبية في مجالات التصنيع، بدفع ماليزيا للتحول من بلد زراعي الى بلد صناعي، و بينما كانت ماليزيا في الماضي تصدر المطاط، و القصدير، و زيت النخيل اصبح اليوم 82٪ من صادرات ماليزيا يقارب 100 مليار دولار عبارة عن بضائع مصنعة، و يتضح ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل ماليزيا قد اسهم في اثرائها، فرغم ان المنشآت الصناعية مملوكة للأجانب، فان راس المال الذي تم ادخاله فعلا هو جزء محدود من راس المال المستخدم في العملية الاستثمارية، ذلك لان مبالغ كبيرة تم اقتراضها من البنوك المحلية، و لذلك فان دخول الخبرة الاجنبية، و اسهامها في التصنيع، و التسويق يعد اكثر اهمية من مجرد دخول رؤوس الاموال، و كذلك منحت الاعفاءات الضريبية للاستثمارات التي تستمر لفترات اطول، و عليه فالدولة خلقت فرص عمل للمواطنين، و تعد ماليزيا من ضمن الدول الاقل معدلات البطالة في العالم. و هذه النتائج المحققة لماليزيا شجعت رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في مجال سوق الاوراق المالية، و مجددا حققت ارباحا نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار الاسهم، و النمو المذهل في مجال رأسمالية السوق[2].

**تفعيل المالية الاسلامية في ماليزيا:** بعد تحفيز السكان الاصليين الملاو المسلمون على الاستثمار في ماليزيا، كان التوجه نحو استغلال اموال الحج في عملية التنمية، و اصبح قطاع الحج يوفر تمويلا للاقتصاد، و لم تقف خدمات الصندوق للحجاج الماليزيين على المستوى المحلي فحسب، وإنما تعداها إلى البلاد المجاورة غير المسلمة ليشمل المستوى الدولي، و يقدم خدماته إلى الأقليات المسلمة من هذه البلاد. ففي عام 1982م، قام الصندوق بإدارة شؤون وتنظيم رحلات الحج إلى الحجاج من الأقليات المسلمة في مناطق جنوب شرقي آسيا، و جنوب المحيط الهادي، وتم هذا البرنامج بالتعاون مع المجلس الإقليمي للدعوة الإسلامية في جنوب شرقي آسيا و المحيط الهادي، و الخطوط الجوية الماليزية.

و اصبح صندوق الحجاج يعتبر مؤسسة مالية إسلامية، تقوم بتحصيل زكاة أموال المدخرين، ثم بعد ذلك توزع الأرباح عليهم، وفقا لقرار المجلس الوطني للإفتاء في ماليزيا، وقام الصندوق في عام 1976م، بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية للحجاج، حيث يقدم هذا الصندوق القروض الحسنة للحجاج أثناء وجودهم في الأراضي المقدسةّ، يتم تسديد هذه القروض عند رجوعهم إلى ماليزيا بالتقسيط، كما يقوم الصندوق بتقديم تبرعات مالية إلى مؤسسات اجتماعية داخل ماليزيا، وخارجها مثل دار الأيتام، مؤسسة تأليف المسلمين الجدد، وجمعية النساء المسلمات، كما يقوم بتقديم الجوائز

[1] محمد مهاتير- **التعاون الجنوبي الجنوبي- المجلد الرابع-** دار الكتاب المصري- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2004م- ص ص197،201.

[2] محمد مهاتير- **العولمة في خدمة البشرية ام البشرية في خدمة العولمة- المجلد السادس-** دار الكتاب المصري- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2004م- ص ص97،100.

للطلاب المتفوقين في الجامعات، و أما في الخارج فيقوم بتقديم التبرعات لبناء المساجد في بعض الدول غير المسلمة[1]، و يتم عرض، و نشر جميع التقارير المالية وفقا للمادة 26 من صندوق الحج لعام 1995م، و تحال نسخة الى رئاسة مجلس الوزراء، و التي يتم فحصها، و اعتمادها كما ورد في تقرير المدقق العام، لعرضها امام البرلمان تطبيقا للمادتين 7 و 8 من قانون الهيات القانونية (الحسابات و التقرير السنوي) لعام 1980م[2]، كما ساهم صندوق الحج من خلال التركيز الدائم على شركاته المسئولة اجتماعيا، و التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية بتحسين الوضع الاقتصادي، و الاجتماعي لمسلمي ماليزيا؛ من خلال توفير دعم الحج كل عام والتي بلغت سنة 2013م، حوالي 93.4 مليون رينغت ماليزي، هذا الدعم ساعد كل حاج بقيمة 5575رينغت ماليزي من مجموع تكاليفه الاجمالية، و التي قدرت بـ 9980رينغت ماليزي، والتي بلغت في إجمالها الفعلي حوالي 15555رينغت ماليزي[3].

**حصيلة الزكاة لصندوق الحج الماليزي**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| الزكاة (مليون رينغت) | 57 | 59 | 60 | 68 | 86 |

**Lembaga Tabung Haji Annual Report 2018-p18-**
www.tabunghaji.gov.my

لقد ساهم صندوق الحج في رفع المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة، من خلال دفع الزكاة عن طريق أموال المدخرين في الصندوق نيابة عنهم، و يقوم بتوزيع الأموال على مستحقيها، من خلال إدارة الشؤون الإسلامية في ولايات ماليزيا، حيث تتزايد حصيلة أموال الزكاة المدفوعة من عام الى عام، وهذه الحصيلة لها مساهمة جيدة في التنمية الاجتماعية.

**2/ نموذج منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا للمحيط الهادي "أبيك"**: و يضم منتدى أبيك في عضويته حتى الان 21 دولة، من كافة قارات العالم المختلفة المطلة على المحيط الهادي[4]، و هذا التكتل يعد في حقيقته اكبر تجمع اقتصادي عالمي، بحيث يشكل 50% من حجم التجارة العالمية، و تضم الاطر العامة لمنتدى الابيك المحاور التالية[5]:

[1] محمد رحيمي عثمان – **صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية** –كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية –جامعة اليرموك – اربد، الأردن– 1996– ص 105،106،108،109.

[2] ANNUAL REPORT 2018 - p02- www.tabunghaji.gov.my

[3] LembagaTabung Haji- Annual report 2013 -P146- www.tabunghaji.gov.my

[4] هذا التكتل يضم روسيا، الو م ا، كندا، اليابان، ماليزيا، اندونيسيا، استراليا، بروناي، الصين، هونغ كونغ، فيتنام، تايوان، تايلاند، الفلبين، البيرو، بابوا غينيا الجديدة، نيوزيلاندا، المكسيك، كوريا الجنوبية، اليابان، تشيلي.

[5] سامي عفيف حاتم – **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** – الدار المصرية اللبنانية– القاهرة ، مصر– بدون طبعة–2005– ص ص370،371.

– دعم النمو والتنمية في الدول الاعضاء، بما ينعكس ايجابيا على مسيرة الاقتصاد العالمي، لأنها تعزز المكاسب الناتجة عن تزايد العلاقات الاقتصادية التبادلية، الناجمة عن جهود تشجيع تدفقات السلع والخدمات، ورؤوس الاموال، والتكنولوجيا.

– تطوير النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف، وهو النظام الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، والذي يهدف الى تخفيض الحواجز الجمركية، وغير الجمركية على تدفقات السلع، والخدمات داخل المنطقة التكاملية لمنتدى الابيك، وإزالة عوائق الاستثمارات المباشرة، و المالية لهذه الدول.

– تشجيع وتدعيم مساهمة القطاع الخاص في الانشطة المختلفة للمنتدى.

– منح الدول المتقدمة العضوة في تكتل ابيك مهلة للتحول الى نظام التجارة الالكترونية بحلول عام 2010م، مع تمديد المهلة في حالة الدول الاعضاء الاقل تقدما في هذا التكتل الى نهاية عام 2020م، و العزم على عقد اتفاقيات تجارية طويلة المدى.

– تعهد كل من الو م أ، و استراليا، و الاتحاد الاوروبي للتخلص نهائيا من دعم الانتاج الزراعي الاوروبي؛ وهو الموضوع الذي يشتغل عليه خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية.

**3/ نموذج رابطة جنوب شرق اسيا:** استفادت اقتصادات دول رابطة جنوب شرق اسيا (سنغافورة، ماليزيا، الفلبين، تايلاند و بروناي)، مع انتقال الاقتصادات الاقوى في شرق اسيا الى مراحل اكثر تقدما، و الاسرع نموا في العالم، فهذه الدول حسب تشبيه فايل الخاص بسرب الاوز الطائر، حيث من خلال اعادة هيكلة القاعدة الصناعية في الاقتصادات الاكثر تقدما لاسيما اليابان، و تايوان، و كوريا الجنوبية خفض العديد منها تصنيع الصناعات الشديدة الاعتماد على اليد العاملة، و بدأت نتيجة ذلك عدة اقتصادات بتقديم استثمار اجنبي في منطقة دول الاسيان، حيث تتوافر تجمعات كبيرة من اليد العاملة الاقل كلفة، و مع ان سنغافورة بدأت بالتصنيع، و التركيز على التصدير في الستينات، الا ان اعضاء الرابطة الاسيان وصلوا الى تلك المرحلة من التطور في السبعينات، و الثمانينات و هو الوقت الذي بدأت فيه اكثر الدول المجاورة تقدما في شرق اسيا بالبحث عن اماكن اخرى للاستثمار، و الانتاج، ففي سوق النسيج و اللباس العالمية قاد ذلك الى تقسيم دولي اكبر للعمل في الانتاج بين الدول الاسيوية، و اضحت بعض الدول اكثر تخصصا في انتاج الخيوط المصنعة، و البعض الاخر في تجميع الثياب، و تخصص دول اخرى في انتاج الخيوط الطبيعية، و تستمر صادرات الرابطة في النسيج، و اللباس بالتوسع، و هناك منافسة جدية للمصنعين في امريكا الشمالية، و اوروبا الغربية[1].

**4/ اقتصاد هونغ كونغ و دمجه في الاقتصاد القاري الصيني:** كانت هونغ كونغ على الدوام نقطة عبور بين الصين و بقية العالم، و عزز انفتاح الصين هذا الدور الوسيط بسبب تسهيلات التخزين في ميناء هونغ كونغ، و نقل مواقع صناعات اليد العاملة الى الصين، و منذ الثمانينات كانت مجمل الصناعات المصنعة قد نقلت مواقعها من هونغ كونغ الى الصين، و في 1977م، عادت هونغ كونغ الى السيادة الصينية بدل الاستعمار البريطاني، اضافة انها تتمتع بوضع "**اقليم**

[1] كيتي ج.ديكرسون– ترجمة نور الدين شيخ عبيد– **النسيج و اللباس في الاقتصاد العالمي**– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، لبنان– الطبعة الاولى– ديسمبر2004– ص ص288،289.

**اداري خاص"**، و هي منطقة ادارية خاصة من جمهورية الصين الشعبية، تعني ان باستثناء العلاقات الخارجية، و الدفاع المحصورين بالجمهورية الشعبية الصينية، فتتمتع هونغ كونغ باستقلال ذاتي واسع، حيث لم يطرا اي تعديل على نظامها الاقتصادي، الاجتماعي، و يضمن القانون الاساسي حقوق الملكية، و الحريات العامة، و يبقى هذا البلد مستقلا جمركيا، و له ميناء حرا، و يحتفظ بنظامه الضريبي، فلا تجبي حكومة بكين اي ضريبة منها، و بنظامه النقدي و المالي، ايضا في اصدار العملة المضمونة 100٪ باحتياطي العملات الصعبة، و حرية انتقال رؤوس الاموال، و يعد دولار هونغ كونغ و الرنمينبي عملتان شرعيتان مستخدمان على التوالي في منطقتين مختلفتين من دولة واحدة، يضمن لها الحفاظ على نظامها الاقتصادي[1]. و كانت هونغ كونغ في منتصف التسعينات اكثر مدن العالم استقطابا للإعجاب، فهي تحقق المثل العليا للرأسمالية الانجلو- امريكية[2]، و تتفوق على البلد الام انجلترا فيما يتعلق بدخل الفرد الواحد، و في مجال القدرة على المنافسة التي يحددها سنويا المنتدى الاقتصادي في دافوس، و معهد تطوير الادارة في لوزان، تحتل هونغ كونغ مع الولايات المتحدة الامريكية، و سنغافورة المراتب الاولى الثلاثة في العالم. و حسب تركيبة اقتصادها تعتبر هونغ كونغ مدينة للخدمات، و لا تبلغ حصة الصناعة التشغيلية فيها سوى 9٪ من الناتج الاجتماعي، و اكبر قطاعات الخدمات هو التصدير و الاستيراد، و تفتخر بانها اكبر مرافئ الحاويات في العالم، و تعتبر اكبر ميناء لإعادة التصدير في الصين، و جنوب شرقي اسيا، كما انها تضيف على السلع المخصصة لإعادة التصدير قيمة اضافية نتيجة التغليف، و التوزيع الى جميع ارجاء العالم. اذ تقوم شركة للملابس في هونغ كونغ بتقديم جميع المساعدات التي تحتاج اليها احدى دور الازياء و الموضة الامريكية في تصميم مجموعة الربيع، و تنظم عمليات التبضع، و الانتاج، و تنقل في نهاية المطاف الملابس الجديدة الى شركات البيع بالمفرق. كما يتم التفصيل في هونغ كونغ، و يتم شراء الاقمشة، و الازرار، و السحاب في جميع ارجاء اسيا، و هكذا فان هونغ كونغ تعرف ما تطلبه الاسواق، و اين يجب الشراء، و الانتاج، و كيفية التجميع اللوجستي للطاقات الانتاجية لعشرات المصانع، و تقديم المنتج في النهاية للزبائن في الوقت المحدد[3]

**ثالثا/ ظهور اوروبا الشرقية و اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا المستقلة و دول البلطيق**

تميزت معظم هذه الدول باقتصاد مخطط مركزيا، و بأنظمة سياسية غير ديمقراطية، فقد انبثق عن الاتحاد السوفياتي سابقا 15دولة مستقلة حديثا، و انقسمت تشيكوسلوفاكيا الى جمهوريتي التشيك و السلوفاك، كما انقسمت يوغوسلافيا في دول عديدة، و اتحدت المانيا الشرقية مع المانيا الغربية، و لقد كان الانتقال مؤلما وفق عدة معايير، و مكلفا بالمعنى الاقتصادي، و اثناء عملية الانتقال الى اقتصاد السوق، ارسي نظام تجارة جديد قائم على مداولات العملات القابلة للتحويل، و اسعار السوق العالمية. فقد سبب غياب العملات القابلة للتحويل، و اليات الدفع تخفيض تجارة كل دول اوروبا الشرقية، و دول الاتحاد السوفياتي السابق بين بعضها، و ارتفعت البطالة الى اعلى مستوياتها، و انحدرت الرواتب و الاجور الحقيقية، و تراجعت النفقات العامة في الصحة، و التعليم، و نما الفقر، و مع ان الحرية الفردية قد عززت مكانتها

[1] فرانسواز لوموان- ترجمة صباح ممدوح كعدان- **الاقتصاد الصيني**- منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق- 2010- ص ص106،105.

[2] اقتصاد حر تقتصر فيه اعمال الحكومة على وضع اطار لنظام اقتصاد السوق الحر يحدد اعمال الشركات مع التقيد به.

[3] كونرادز زايتس- ترجمة سامي شمعون- **الصين عودة قوة عالمية**- مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية- الطبعة الاولى- 2003- ص ص506،507.

عن طريق اضعاف الاشكال المتنوعة للسلطة، و القيم الشيوعية التي كانت مقبولة سابقا، الا ان المجتمع اصبح اكثر هشاشة[1].

**اثار انهيار الاتحاد السوفياتي على سوق العمل الدولية:** من سخرية الأقدار أن انهيار لا ظهور الشيوعية الحق اللعنة بالعمالة الغربية، فمع انحلال التكتل السوفياتي هبطت الأسعار في كل مكان، على غرار الرواتب في العالم الصناعي إبان تدفق العمالة الشيوعية سابقا الى الاقتصاد العولمي، حيث يقول غرينسبان الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ان الشيوعية جلبت كما هائلا من العمالة الرخيصة إلى المشهد الدولي الذي كان انكماشيا إلى ابعد الحدود، حيث أن العمال الروس القادمين من أوروبا الشرقية قبلوا بأجور أدنى بكثير من المعايير الغربية، من اجل الحصول على وظائف، مما احدث الموجة الأولى من تخفيض الرواتب الأوروبية. بل أيضا تدفق العمال من الصين، و الهند بعد أن أتيح للذين كانوا في ظل اقتصاديات مغلقة الدخول إلى اقتصاد دولي، و بالتالي مضاعفة العمالة العالمية في مطلع التسعينات بحسب تقديرات ريتشارد فريمان خبير اقتصاد العمالة في هارفارد، فبدأت الشركات بتوظيف هذا الكم الهائل من العمالة الأجنبية الرخيصة بنجاح، و قامت بإسناد الوظائف إلى عمال في الخارج من اجل تخفيض التكاليف، لدرجة ان النقابات الالمانية وافقت على تخفيض الرواتب، و زيادة عدد ساعات العمل لمنع الشركات من نقل عملياتها الملزمة التي تنظم الأجور الدنيا و إعانات العمال دوليا، فقد خسر العمال الغربيون قدرتهم على المساومة إلى حد كبير[2].

**الخلاصة:** ان القوة التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية لفترة بعد الحرب العالمية الثانية الى عام 1971م، اضطرت ان تتقاسمها بظهور تكتلات اقتصادية جديدة كالاقتصادات الاسيوية، و دول الاتحاد السوفييتي سابقا الذي اثر في سوق العمل الدولي، و ظهر توجه اقتصادي جديد بمفهوم التكتلات، حتى تستطيع الدول في ظل التعاون الاستمرار في السوق الدولية.

## المحاضرة الرابعة عشر: محاضرة الأزمة المالية لسنة 2008م.

**تمهيد:** تلعب المؤسسات المالية الضخمة مثل البنوك، و شركات التامين، و السمسرة، و اسواق الاسهم و السندات الدور الكبير في توليد و خلق الثروات؛ و كثيرا ما نتج عنها ازمات و اضطرابات عانى منها النظام الرأسمالي، و التي تعتبر ظاهرة حتمية له، حتى لو حقق هذا اقتصاد أداء جيد، فهذا لن ينقده من الازمة في اي وقت.

**اولا/ مفهوم الدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:** تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، اذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار، و مراحل من الانكماش، و هذا يسمى بالدورة الاقتصادية، و تعد الدورات الاقتصادية ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم، حيث ورد في القرآن الكريم قصة يوسف الصديق التي تحدثنا على مرور اقتصاد مصر في عهد فرعون بدورة تتمثل بسبع سنوات من الخصب، تتبعها سبع سنوات (عجاف) من المجاعة؛ و لكن كل الأزمات الاقتصادية التي حدثت في التشكيلات الاقتصادية، و الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية، تحمل طابعا مختلفا عن الأزمات التي حدثت في الرأسمالية، حيث اغلبها كان ينجم عن كوارث طبيعية كالجفاف، و الطوفان و الجراد، و

[1] كيتي ج.ديكرسون- ترجمة نور الدين شيخ عبيد- مرجع سبق ذكره- ص ص130،131.

[2] لوريتا نابوليوني- ترجمة لبنى حامد- مرجع سبق ذكره- ص ص45،48.

الحروب التي تدمر كل شيء، و تحدث فاقة شديدة في وسائل العيش، و تنتشر المجاعات، حيث كانت تسمى هذه الازمات بأزمات ضعف الإنتاج، و ليس في أسلوب الإنتاج[1]. و لكن هذه الدورات للنظام الرأسمالي، اتصفت بمظاهر اكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، و أصبحت ظاهرة تلازمه بشكل دائم. و لفهم الأزمة المالية المعاصرة و بيان علاقاتها بالتقلبات الدورية، لابد من الحديث عن مفهوم الدورات الاقتصادية، أو ما يعرف بدورة الأعمال اللازمة للاقتصاد الرأسمالي، فالدورة هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة أخرى، مرورا بأربع مراحل أساسية هي: أزمة، فانتعاش، و نهوض، فركود تعقبه ازمة أخرى (أو كساد)، ثم انتعاش ليصبح بداية دورة أخرى[2].

**ثانيا/اسباب الازمة المالية 2008**: ان الازمة الحالية لا تعود في الاساس لعدم استقرار الاسواق، و لكن لعدم الاستقرار الاساسي للسياسة النقدية، و خاصة سياسة الاحتياطي الفدرالي الامريكي، فطوال انخفاض سعر الفائدة، وجدت البنوك الفرص لتوسيع قروضها، و ارباحها. و في الواقع كان من الافضل ان يتم انشاء نظام ضمان الائتمان من قبل البنوك نفسها، و الذي يشمل نظام للرقابة المتبادلة من جانبهم، فتنبع المشكلة الاقتصادية الكبرى في عصرنا من حقيقة ان السلطات النقدية لديها القدرة على انشاء ائتمان من فراغ، و في الواقع يجب الامرين التاليين[3]:

1/ تجنب السياسات النقدية المزعزعة للاستقرار، بمنع البنوك المركزية من خلق السيولة.

2/ السماح للأفراد بتجميع المزيد من المدخرات الطوعية، في شكل حقوق الملكية (الاسهم خاصة)، و التي تشكل اساس المسؤولية في تحمل قراراته، لان السلطة العامة لا تتكبد خسائر نتيجة لقراراتها السيئة، و عليه يجب تشجيع السياسة المالية للمدخرات، و تراكم راس المال.

و هذا ما صرح تيموثي غايتنر رئيس مصرف الاحتياطي الفدرالي الاقليمي في جوان 2008، بنيويورك عن مدى خروج النظام عن السيطرة، من خلال ازدياد نسبة الاصول خارج النظام المصرفي التقليدي، و خصوصا في اسواق المال و التمويل، حيث بلغت الرساميل لسنة 2007م، و تداولاتها ما يلي:

- الاوراق المالية بفائدة المزاد (هي صفقات غير مصرفية من منظور الانظمة و القوانين، مع انها تؤدي وظائف مصرفية، و كانت الاصول طويلة الاجل ذات المخاطر العالية ممولة من التزامات قصيرة الاجل)، و السندات الخيارية بالمناقصة، و السندات الاذنية تحت الطلب متغيرة الفائدة حوالي 2.2 ترليون دولار.
- الاصول الممولة بين ليلة و ضحاها في عملية استيراد ثلاثية الاطراف تضخمت و وصلت 2.5 ترليون دولار.
- الاصول المحتفظ بها في شركات الاستثمار بلغت حوالي 1.8 ترليون دولار.
- مجموع الميزانيات العمومية لمصارف الاستثمار الخمس الكبرى الى 04 ترليون دولار.
- اجمالي اصول كامل النظام المصرفي حوالي 10 ترليون دولار.

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري- **الازمة المالية العالمية و التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية**- مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى- 1433هـ/2012م- ص21،31،32.

[2] عمر يوسف عبد الله عبابنة – **الازمة المالية المعاصرة، تقدير اقتصادي إسلامي**– عالم الكتب الحديث– اربد، الأردن– الطبعة الأولى– 1432هـ/2011م- ص28.

[3] PASCAL SALIN -**rapport la crise financière cause ;conséquences ;solution**- rapport de l'institut Liberal p09 ;10 sur : www.libinst.ch.

– مجموع اصول اكبر خمس شركات مصرفية قابضة في الولايات المتحدة الامريكية، ما يزيد عن 06 ترليون دولار[1].

–كبر حجم الادخارات الدول الاسيوية النامية ادى الى انخفاض الفائدة الى حد كبير بين 2٪ و 3٪، و هذه النسبة لم تعجب عباقرة التمويل، و حينما حدثت طفرة في المساكن بالو م ا، قاموا بتحويل القروض العقارية البنكية الى مشتقات مالية (الاصول تستمد قيمتها من اصول اخرى)، و سرعان ما تم تمرير هذه الرهون العقارية المورقة من البنوك التجارية، الى بنوك الاستثمار التي لا تخضع للقوانين مثل البنوك التجارية، و هذه الرهون العقارية تم بيعها الى مستثمرين اخرين او بنوك اخرى، الامر الذي لم تستطع بعض حالات حبس الرهن العقاري، تقديم دليل على ملكية الرهن العقاري[2].

**ثالثا/ اليات الازمة المالية:** تتواجد في السوق المالي الامريكي قروض بضمان رهن عقاري، التي أتاحت للمقترض اختيار المبلغ الذي يسده، فلم يكن عليه حتى أن يسد مبلغ الفائدة المستحق كل شهر، و تتسم هذه القروض بسلبية إطفاء الدين (amortization negative)، أي أن المقترض يصبح في نهاية السنة مدينا مما كان عليه في بدايتها، و لكن قيل للمقترض أيضا أن دينه قد يزيد لكن ارتفاع قيمة المنزل يفوق المبلغ الإضافي الذي يدين به، و من ثم فان ثروته سترتفع.

– فقام رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي آلن غرينسبان، الرجل الذي يفترض أن يحمي البلد من المخاطرة المفرطة، قام في سنة 2004م، بإلقاء خطاب شجع فيه مالكي المنازل على توفير عشرات ألاف الدولارات، لو اختاروا رهنا ذا سعر فائدة قابل للتعديل، بدلا من ذي سعر الفائدة الثابت في العقد الماضي.

– في الماضي اختار معظم الأمريكيون رهنا طويل الأجل من 20 الى30 سنة ذا سعر فائدة ثابت، حيث لا تتغير الأقساط طوال عمر الرهن ( و بالتالي تستطيع الأسر تخطيط موازناتها لأنها تعرف قيمة الأقساط المستحقة) حيث قام آلن غرينسبان في سنة 2003م، بأمر غير مسبوق، و خفضت سعر الفائدة الى 1%، و لكن ارتفعت إلى 5.25٪ سنة 2006م، و أصبح من المتوقع ارتفاع مدفوعات الفائدة في المستقبل و عندما حاولوا بيع بيوتهم انخفضت أسعار المنازل، و كانت دفعة كبيرة تحاول البيع (عرض كبير)، هذا ما أدى إلى انفجار فقاعة الرهن العقاري.

– لجأ كثير من مشتري المنازل إلى سماسرة الرهن للحصول على أدنى فائدة ممكنة، و كان يفترض بهم أن يعملوا لصالح المقترض، لكنهم تقاضوا عمولات خفية من المقرض، و لذلك تعارض الواقع في المصالح.

– لقد كان هناك فقاعة و انفجرت فأعقبها دمار، لقيت الفقاعة دعما من القروض المصرفية المعدومة، المضمونة بأصول ضخمت الفقاعة قيمتها، و سمحت الابتكارات الجديدة للمصارف بإخفاء الكثير من ديونها المعدومة، و إبعادها عن ميزانياتها العمومية، و زيادة نسبة القروض الفعلية، ما زاد من حجم الفقاعة، و الفوضى العامة التي أحدثها انفجارها، و كانت الأدوات الجديدة (مقايضة القروض التي تأخر سدادها) التي رغم أن المراد بها إدارة المخاطر، لكنها صممت في الواقع لخداع الجهات الرقابية[3].

---

[1] بول غروكمان– ترجمة هاني تابري– **العودة الى الكساد العظيم، ازمة الاقتصاد العالمي**– دار الكتاب العربي–بيروت، لبنان– بدون طبعة– 2010– ص169.

[2] جويس ابلبي– مرجع سبق ذكره– ص451.

[3] جوزيف ستيغليتز– ترجمة عمر سمير الايوبي– **السقوط الحر لأمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي**– دار الكتاب العربي– بيروت، لبنان– بدون طبعة– 2011– ص ص121،124.

**رابعا/ اثار الازمة المالية على الولايات المتحدة الامريكية:** كشفت الازمة عن تصدع في المجتمع الامريكي، و بين وول ستريت، و بين اثرياء امريكا، و بقية المجتمع، حيث تجمدت مداخيل معظم الامريكيين، في حين حققت الصفوة نجاحات كبيرة جدا، و تم التستر عن العواقب، فطلب من الطبقة السفلى و المتوسطة من المجتمع مواصلة الاستهلاك كما لو ان مداخيلهم ترتفع، و شجعوا على ان ينفقوا اكثر من مداخيلهم عن طريق الاقتراض، و ساعدت الفقاعة على ذلك، فتراجع دخل الاسر الوسطي نسبة 4٪ عما كان عليه سنة 2000م، و كان من الاحسن ان يتحمل التعديل الصفوة الذين كسبوا الكثير[1]. و في نهاية 2007م، تراجعت معظم مؤشرات العقارات السكانية الى ادنى مستوياتها خلال العقد، هذا الانخفاض كان لديه تأثير على الاسواق المالية، و كان تباطؤ في النشاط للاقتصاد الامريكي، بسبب انهيار صناعة الرهن العقاري، على الرغم من ان الرهون العقارية لا تمثل سوى جزء ضئيل من اجمالي سوق قروض الاسكان، و جزء اصغر من اجمالي سوق الائتمان، لان النظام المالي المعقد، فيه قدر كبير من المرونة، و انعدام الشفافية، و التنظيم غير الملائم ساعد على انتشار المخاطر، و مضاعفتها في سوق الرهن العقاري[2].

**خامسا/ حل الازمة:** قبل تاريخ 15 سبتمبر حقق كل من بنك ليمان براذرز و هو اكبر بنك للاستثمار في امريكا، و AIG اكبر شركة تامين امريكية، عدة فروع تجارية هامة في الولايات المتحدة الامريكية لعدة سنوات، و لكن ازمة الرهن العقاري جعلت السطات الامريكية ترفض انقاذ ليمان براذرز، و كان النظام المالي العالمي على وشك الانهيار، الا انه تم انقاذ AIG للتخفيف من حدة الازمة، و كان لزاما حسب المخطط الاولي لـ هنري بولسن امين الخزينة الامريكية وضع 750 مليار دولار امريكي لشراء الاصول الرديئة، لدعم المؤسسات المالية حتى لا تنهار، و لكن الصعوبة تكمن في القدرة على التنفيذ بسرعة، و تحديد السعر الذي عنده تشتري الخزينة العمومية هذه الاصول الرديئة، حيث تستعيد البنوك ميزانياتها دون ان ينتج عنه خسائر هامة على المدى المتوسط بالنسبة لدافعي الضريبة. فسارعت الدول الاوروبية كإيرلاندا بضمان كل الودائع، الذي اسفرت عنه سلوك مماثل لألمانيا، و اعلنت فرنسا على انها لن تسمح لأي بنك بالإفلاس، اما الخطة الانجليزية فتضمنت دعم رؤوس الاموال للبنوك، و عرض الضمانات للقروض الجديدة بين البنوك[3].

**سادسا/ تأثير الازمة على الدول الاقل نموا:** اثرت الازمة العالمية على الدول الاقل نموا خاصة تجارتها الخارجية، و التي تؤثر على استراتيجيات التنمية، و السمات الهيكلية الاساسية لها، و يقدر اجمالي خسارة الدخل لأقل البلدان دخلا بحوالي 71.5 مليار دولار عام 2009م، و الذي سيتم تسوية المبلغ مع 28.8 مليار دولار، من صافي المساعدات الانمائية الرسمية المستلمة من قبل اقل البلدان نموا في العام 2006م. كما خسرت حوالي 50٪ من احتياطات صرفها لسنة 2008م، و 75٪ في سنة 2009م، حيث ان التزايد النسبي للازمات يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال حصص المساهمة في صندوق النقد الدولي، و الذي يفوق 100٪ من حصة البلاد، الامر الذي يعكس الحجم الكبير

[1] نفس المرجع- ص346.

[2] **Situation et perspectives de l'économie mondiale**- New York- Nation Unies- p05- le 10-12-2020- sur le cite :www.on.org/esa/policy/wess/wesp.html.

[3] Meixing Dai- **L EUROPE FACE A LA CRISE - La grande crise systémique de 2008 : Cause ; conséquences et mesures de politique -P 07**- Sur: http://opee.u-strasbg.fr

للصدمات الخارجية على البلدان الاقل نموا، و بالتالي سوف تكون تعديلات كبيرة في الاقتصاد عبر اليات الانكماش المختلفة، الذي ينتج عنه الفقر، و يقوض افاق النمو للمدخرات، و لهذا فهي بحاجة الى المساعدات، و التبرعات في ظل مواردها المحلية. مع العلم ان هذه البلدان تعاني عجزا يقدر بـ15٪ من الناتج المحلي الاجمالي، و تختلف حدة الازمة من دولة مصدرة للبترول و للمعادن و التي تكون اخف حدة[1].

**سابعا/ تأثير الازمة على الجزائر**: ان النظام المالي بالجزائر يتميز بهيمنة القطاع المصرفي و ضعف الاسواق المالية او انعدامها، و حتى الاقتراض من البنوك الاجنبية هي عملية موجهة في اطار الرقابة على سعر الصرف، كما ان الالتزامات خارج الميزانية غير متطورة كما في الدول المصنعة، خاصة عملية التوريق المعقدة التي ادت الى ازمة الرهن العقاري فهي لا تستعمل في السوق المالي الجزائري. حيث ان تراكم احتياط الصرف للسنوات الماضية يأتي بشكل رئيسي من ايرادات التصدير للارتفاع الكبير لأسعار النفط، و ان الصناديق السيادية للجزائر تمثل 47 مليار دولار امريكي بنسبة تقدر بـ 38٪ للصناديق السيادية للدول الافريقية المصدرة للنفط، و التي تمثل 2٪ من الاصول الاجمالية للصناديق السيادية للسوق العالمية. و بالرغم من هذا، فان الازمة المالية العالمية لها تأثير على الصناديق السيادية المقومة بالعملة الصعبة لأصولها، خاصة و ان مردوديتها سوف تنخفض من خلال الادوات المالية و سندات الخزينة على المستوى العالمي، و بعد انخفاض اسعار البترول الذي سوف يحد من الاستثمار لهذه الصناديق[2].

**الخلاصة**: اثرت الازمة المالية العالمية بقوة على كل الدول التي لها علاقة اقتصادية، و مالية مع الولايات المتحدة الامريكية، و حتى الدول التي لها علاقة ضعيفة بالأسواق المالية تأثرت بواقع التعامل بالدولار الامريكي، فكان انهيار لأسعار الاصول، و افلاس لعدد كبير للمؤسسات المالية التي لم تدعمها دولها لقلة التمويل، و هذا نتيجة لعدم ضبط السوق العقاري، و عدم نجاح الايديولوجية الليبرالية التي سوف يتكرر فشلها من خلال الازمات الدورية.

[1] Cheick Sidi Diarra**- impact de la crise financière et économique Mondiale sur les pays les Moins Avancés**- UN- OHRLLS- 2009- PP 30-31.

[2] Banque Africaine de Développement- **L'effet de la Crise Financière Mondiale sur l'Afrique**- Working paper N96- Mars 2009- p04.

**الخاتمة العامة:**

ان الدراسات التاريخية مهمة لكل فروع المعرفة، و على اساس هذه الحقيقة، نجد تاريخ الوقائع الاقتصادية من اهم المقاييس الاكاديمية النظرية، الذي ساعدنا على فهم جميع التطورات، و الاسباب، و كيفية الوصول للنتائج. فدراسة علم تاريخ الوقائع الاقتصادية يحدد العلاقات، و كيفية اخذ القرارات للسياسة العامة لأي مجتمع، و بالتالي فهم السلوك الذي يترتب عن اي حادثة اقتصادية، و حيث ان البحث في مختلف اسباب و نتائج الوقائع الاقتصادية يحقق فوائد عديدة من دراسة الماضي، فيتم استنتاج ان نفس الاسباب تؤدي الى نفس النتائج؛ و باختلاف الاسباب و من خلال التحليل يتم اعطاء حلول، و شروط، و بحث في الدراسات و الآراء، من اجل ايجاد الحلول، و القدرة على التنبؤ في المستقبل. و بعد الانتهاء من هذا المقرر، و الذي يشمل 14 محاضرة، ينبغي على الطالب ان تكون له القدرة على:

1/ القيام بالدراسة التاريخية لأي علم ضرورية، من اجل فهم مختلف الافكار، و العلاقات، و التحليل، فدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يمنحنا القدرة على فهم مختلف الانظمة، و العلاقات الاقتصادية بين الدول.

2/ فهم التطور التاريخي للنظام الرأسمالي، و ماهي التطورات التجارية، و الصناعية، و المالية التي ساعدته في تحقيق قوته الاقتصادية المعاصرة، و التي هي غير متاحة لبقية الدول من خلال معايير غير اقتصادية، كالسياسة الاستعمارية للرأسمالية التجارية، التي اتبعتها الدول الرأسمالية الغربية.

3/ فهم الازمات الاقتصادية و التي هي مرحلة حتمية للنظام الرأسمالي، و التي لا يمكن ايجاد حل له الا بتصحيح جذري للسياسة النقدية و المالية، كما ان تكرار الازمات يضر بصفة مباشرة، و عنيفة الطبقة المتوسطة من خلال رفع الضرائب، و التضخم، و البطالة، و الفقر الذي يشكل عبئا على الشعوب.

4/ اعطاء الاهمية للدراسات الاقتصادية الاسلامية، و التي لم تأخذ نصيبها من الاهتمام الاكاديمي لحل المشاكل الاقتصادية، مع العلم ان البيئة الاجتماعية تتوافق مع معطيات الاقتصاد الاسلامي، و لكن المعطيات الاقتصادية من قوانين، و مؤسسات تتناقض معه، الامر الذي وجب تفعيله، و التوعية به، و الا سوف لن نخرج من الحلقة المفرغة، التي فرضها علينا النظام الرأسمالي على السوق الدولية.

و كان من التوفيق و الحمد لله، اننا ساهمنا في تبسيط، و تسهيل الوقائع الاقتصادية التي لطالما كانت صعبة على طلبة السنة الاولى للجذع المشترك، و فهم مختلف العلاقات الاقتصادية للبلدان، مع ادراكنا الكامل لجوانب النقص، نظرا للأهمية البالغة لهذا المقياس، و الذي لا نختصره في هذا الكم المحدود من الافكار.

و الحمد لله رب العالمين.

**المصادر:**

**القران الكريم**

**المراجع:**

## 2/ المراجع باللغة العربية:


ابراهيم بن حبيب كروان السعدي- **قراءة في الازمة المالية المعاصرة، فخ القروض المصرفية، التسليف و عمليات الافلاس ازمة الائتمان**- دار جرير للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة الثانية- 2009م/1430هـ.

ابراهيم شرقي- **تاريخ القرون الوسطى**- المعهد التربوي الوطني- الجزائر- بدون طبعة- سبتمبر1968.

ابراهيم محمد البطانية، محمد سميرات، زينب الغريبي- **مدخل النظرية إلاقتصادية من منظور إسلامي**- دار الأمل للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى-2005.

ابراهيم مشورب- **مبادئ اقتصادية** - دار المنهل اللبناني- بيروت، لبنان- الطبعة الثانية- 2012 م/1433هـ.

احمد فريد مصطفى- **تطور التاريخ الاقتصادي والوضعي**- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية، مصر- بدون طبعة-2007.

اسامة السيد عبد السميع- **الاعجاز الاقتصادي في القران الكريم**- دار الفكر الجامعي- مصر، الاسكندرية- الطبعة الاولى- 2009.

اسماعيل محمود علي، ابراهيم جابر حسنين – **تاريخ الفكر الاقتصادي** – دار غيداء للنشر و التوزيع – عمان، الاردن- الطبعة الاولى – 2011م.

أمل مبروك- **الأسطورة و الإيديولوجيا**- دار قباء الحديثة للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة، مصر- بدون طبعة – بدون سنة.

بشير بلاح- **تاريخ الجزائر المعاصر 1830/1989م**- الجزء الاول- دار المعرفة- الجزائر- بدون طبعة- 2006.

جاسم فارسم- **فاعلية العقل الاقتصادي الإسلامي ( مقاربة و تأصيل)**- دار المجدلاوي للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة الأولى- 2010.

جمال قنان – **العلاقات الفرنسية الجزائري (1790-1830م)**- المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر و التوزيع – وحدة الطباعة الرويبة ANEP- 2005.

حازم الببلاوي- **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**- دار الشروق – القاهرة، مصر- الطبعة الأولى- 1415 هـ/1995م.

خالد احمد سليمان شبكة- **التكييف الشرعي للأوراق النقدية وما ينبغي عليه عن أحكام شرعية**- دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2008.

خضر خضر- **تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية و حتى بداية الحرب العالمية الاولى (1789-1914م)**- المؤسسة الحديثة للكتاب- طرابلس، لبنا- بدون طبعة- بدون سنة.

دريد محمود السامرائي- **الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**- مركز دراسات للوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- آذار/ مارس2006.

روبرت اسحاق- **مخاطر العولمة، كيف تصبح الاثرياء اكثر ثراء و الفقراء اكثر فقر**- الدار العربية للعلوم- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 1426هـ/2005م.

سامر مظهر قنطقجي- **ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية**-دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع- دمشق، سوريا- الطبعة الاولى- 1429هـ/2008م.

سامي عفيف حاتم – **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** – الدار المصرية اللبنانية- القاهرة ، مصر- بدون طبعة-2005.

سعيد الصديقي- **هل تستطيع الدولة الوطنية ا تقاوم تحديات العولمة**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- كانون الثاني/ ديسمبر2004م.

إبراهيم مشورب – **مبادئ اقتصادية** – دار المنهل اللبناني- بيروت، لبنان – الطبعة الثانية- 2012م/1433 هـ.

السيد يسين- **مفهوم العولمة ، العرب و العولمة**- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الثالثة- بيروت- نيسان/أبريل 2000.

طبعة الاولى – 2015.

حسان حلاق- **تاريخ الشعوب الاسلامية الحديث و المعاصر**- دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت- الطبعة الاولى- 2000.

عبد الله بن المحسن الطريقي- **الاقتصاد الاسلامي اسس و مبادئ و اهداف**- مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر- الرياض- الطبعة الحادية عشرة- 1430هـ/2009م.

عبد الله بن المحسن الطريقي- **الاقتصاد الاسلامي اسس و مبادئ و اهداف**- مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر- الرياض- الطبعة الحادية عشرة- 1430هـ/2009م.

عصام عبد الفتاح- **أطلس الحربين العالميتين ( الارض.. و الحرب.. و السلام)**- شركة الشريف ماس للنشر و التوزيع- القاهرة، مصر- ال

عطية عبد الواحد- **السياسة المالية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**- دار النهضة العربية- القاهرة، مصر بدون طبعة- 1991م.

علي احمد السالوس- **الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة**- مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع- بيروت- 1418هـ/1998م.

علي محمد معطي- **تاريخ العرب الاقتصادي قبل الاسلام**- دار المنهل اللبناني- مكتبة راس النبع- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2003م/1423هـ.

عمر يوسف عبد الله عبابنة – **الازمة المالية المعاصرة، تقدير اقتصادي إسلامي**- عالم الكتب الحديث- اربد، الأردن- الطبعة الأولى- 1432هـ/2011م.

غالب بن علي عواجي- **المذاهب الفكرية المعاصرة و دورها في المجتمعات و موقف المسلم منها**- المكتبة العصرية الذهبية- جدة – الطبعة الأولى – 1427هـ/2006م.

فخري خليل النجار- **تاريخ الحضارة العربية**- دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، لأردن- الطبعة الأولى-2009 م/1430 هـ.
فرغلي على تسن- **تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر**- دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر- الإسكندرية، مصر- الطبعة الأولى- 2002 .
فريد مصطفى- **تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي و الوضعي**- مؤسسة شباب الجامعة- لإسكندرية، مصر- بدون طبعة- 2007.
فوزي منير- **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**- ديوان المطبوعات الجامعية- الشلف، الجزائر- بدون طبعة-2010/04.
كردودي صبرينة – **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**- دار الخلدونية – الجزائر – الطبعة الأولى -1428هـ/2007م
محمد الخطيب- **تاريخ الحضارة العربية**- دار علاء الدين- دمشق، سوريا- الطبعة الأولى- 2007.
محمد باقر الصدر- **اقتصادنا**- دار التعارف للمطبوعات- بيروت، لبنان- الطبعة الثانية- 1430هـ/2009م.
محمد حلمي الطوابي- اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2007.
محمد رامز، عبد الفتاح العزيزي- **تحريم الربا في الاسلام و الديانتين اليهودية و المسيحية**- دار الفرقان للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة الاولى- 1424هـ/2004م.
محمد رحيمي عثمان – **صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية** –كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية –جامعة اليرموك – اربد، الأردن– 1996.
محمد سلمان غانم**– شرك المال و الازمات (رؤية قرآنية ماركسية)** – مؤسسة الانتشار العربي – بيروت- الطبعة الأولى -2009.
محمد عبد الفضيل- **عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق اسيا في اطار نموذج الاوز الطائر**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- كانون الاول/ ديسمبر 2004م.
محمد علي القوزي- **دراسات تاريخ العرب المعاصر**- دار النهضة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 1999.
محمد عمر أبو عبده، عبد الحميد محمد شعبان- **تاريخ الفكر الاقتصادي**- الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة- القاهرة، مصر – بدون طبعة- 2008/12.
محمد قاسم، حسين حسني- **تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى**- مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة- مصر- الطبعة السادسة- 1348هـ/1929م.
محمود سعيد عمران- **تاريخ اروبا في العصور الوسطى**- دار النهضة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى- 2006.
محمود سعيد عمران- **معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**- دار المعرفة الجامعية- بيروت، لبنان- 1429 هـ/2008م.
مصطفى العبد الله الكفري- **الازمة المالية العالمية و التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية**- مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى- 1433هـ/2012م.
مصلح الطراونة– ليلى لعبيدي مامين- **منظمة التجارة العالمية و منظمة الدول المصدرة للنفط**- دار وائل للنشر– عمان، الأردن- الطبعة الأولى- 2013م.
مفيد الزيدي – **منهج البحث التاريخي** – دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان، الأردن- بدون طبعة- 2009م/1429هـ.
مفيد الزيدي- **العصر العثماني**- دار اسامة للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- بدون طبعة-2009.
ميخائيل مسعود، سجيع الجبيلي- **الحضارات الصراع و الحوار، نظام المصارحة**- المؤسسة الحديثة للكتاب- بدون طبعة- 2009- طرابلس، لبنان - 2009.
نزيه عبد المقصود مبروك- **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**- دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2006.
هوشيار معروف – **تحليل الاقتصاد الدولي** – دار جرير للنشر و التوزيع – عمان، الأردن – الطبعة الأولى – 1426هـ/2006م
وجيه كوثراني- **تاريخ التاريخ، اتجاهات، مدارس، مناهج**- الدار العربية للعلوم ناشرون- الطبعة الاولى- بيروت، لبنان-كانون الثاني/يناير2012.
وهيب ابي فاضل- **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**- الطبعة الثالثة- 2007- الجزء الثاني- دار نوبلس- بيروت.

## 3/ المراجع الاقتصادية المترجمة:

ازوالدو دو ريفرو- ترجمة فاطمة نصر- **انقراض العالم الثالث، اسطورة التنمية و قوى التدمير الخفية– اصدارات سطور الجديدة**- الطبعة العربية الاولى- 2012.
انتوني غدنز، كارين بيردسال- ترجمة فايز الصباغ- **علم الاجتماع**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- اكتوبر2005.
انجلس- **لود فيغ فورباخ و نهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية**- روافد للنشر و التوزيع- بدون طبعة- 2014.
اورليش باك- ترجمة ابو العيد دودو- **ماهي العولمة**- منشورات الجمل- بيروت، لبنان- الطبعة الثانية- 2012.
اورليش شيفر- ترجمة عدنان عباس علي- **انهيار الرأسمالية، اسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت- بدون طبعة-يناير 2010.
إي راي كانتربري- ترجمة سمير كريم– **موجز تاريخ علم الاقتصاد** – مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب –المركز القومي للترجمة – القاهرة- 2011.
ايريك ر.ولف- ترجمة فاضل جتكر- **اوروبا و من لا تاريخ لهم**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-كانون الثاني(يناير) 2004.
ايريك راشوي- ترجمة ضياء وراد- **الكساد الكبير و الصفقة الجديدة**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة-جمهورية مصر العربية- الطبعة الاولى- 2015.
ايريك هوبز باوم- ترجمة فايز الصباغ- **عصر راس المال (1848– 1875م)**– مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2008.

ايريك هوبزباوم- ترجمة فايز الصباغ- **عصر الثورة (1789-1848م)**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-كانون الثاني/يناير 2007م.

ايرينا بيتروسيان- **الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية**- مركز جمعية الماجد للثقافة و التراث- دبي- 1427هـ /2006م.

ايسيا برلين- ترجمة عبد الكريم احمد- **كارل ماركس من الفكر السياسي و الاشتراكي**- دار القلم- القاهرة، مصر- بدون سنة- بدون طبعة- ص ص76،77.

بول غروكمان- ترجمة هاني تابري- **العودة الى الكساد العظيم، ازمة الاقتصاد العالمي**- دار الكتاب العربي-بيروت، لبنان- بدون طبعة- 2010.

بول هيرست، جراهام طومسون- ترجمة فالح عبد الجبار- **ما العولمة، الاقتصاد العالمي و امكانات التحكم**- عالم المعرفة- العدد 273- مطابع السياسة- الكويت- جمادى الاخرة1422هـ/ سبتمبر 2001.

تشارلز ويلا- ترجمة زينب حسن البشاري- **الاقتصاد عاريا، عرض طريف و مشوق للمفاهيم الاقتصادية**-كلمات عربية- بدون طبعة- بدون سنة.

تييري فيردييه – **التجارة الذكية، في قلب المجهول مسار غامض للتجارة العالمية** – مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي – ديسمبر 2013- العدد 50- الرقم 04.

ثريا فاروقي- ترجمة حاتم الطحاوي- **الدولة العثمانية و العالم المحيط بها**- دار المدار الاسلامي- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2008 اذار/ مارس.

ج.ج كواتون- ترجمة جوزيف نسيم يوسف- **عالم العصور الوسطى في النظم و الحضارة**- دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت، لبنان- الطبعة الثالثة- 1981م.

جاك فونتانال، كينيث ارو- ترجمة محمود براهم- **العولمة الاقتصادية و الامن الدولي، مدخل الى الجيو اقتصاد**- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- بدون طبعة- 2009/09م.

جاك لوغوف- ترجمة محمد الطاهر المنصوري- **التاريخ الجديد**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- تموز(يوليو)2007.

جزيف ا.شومبيتر- ترجمة حيدر حاج اسماعيل- **الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- اذار/مارس2011.

جوزيف ا. شومبيتر- ترجمة حسن عبد الله بدر**– تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة، مصر- العدد 811- المجلد الثاني- الطبعة الاولى- 2005.

جوزيف ا.شومبيتر- ترجمة حسن عبد الله بدر- **تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلد 02- المجلس الاعلى للثقافة- الطبعة الاولى- 2005م.

جوزيف ا.شومبيتر- ترجمة حسين عبد الله فهد- **تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلد 03- العدد 832- المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة- الطبعة الاولى- 2006.

جوزيف استيغليتز- ترجمة عمر سعيد الايوبي- **السقوط الحر، أمريكا و الاسواق الحرة و تدهور الاقتصاد العالمي** - دار الكتاب العالمي- بيروت، لبنان- بدون طبعة- 2011.

جوزيف.ا. شومبيتر- ترجمة حسن عبد الله بدر- **تاريخ التحليل الاقتصادي**- المجلد 01- المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة، مصر- - الطبعة الاولى- 2005م.

جون كينيث جالبريث- ترجمة محمد رضا العدل- **اقتصاد الاحتيال البرىء**- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، مصر- بدون طبعة- 2210م.

جون كينث جالبريث- ترجمة محمد رضا علي العدل- **اقتصاد الاحتيال البريء**- الهيئة المصرية العامة- القاهرة- بدون طبعة- 2010.

جون كينيث جالبريت- ترجمة احمد فؤاد بلبع، اسماعيل صبري عبد الله – **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت- جمادى الاخرة 1421/سبتمبر-2000.

جون كينيث جالبريث- ترجمة حمدي ابو كيلة- **الانهيار الكبير 1929**- المركز القومي للترجمة- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2014.

جون ميناردكينز- ترجمة إلهام عيداروس – **النظرية العامة للتشغيل و النقود** – هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث – أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة- الطبعة الأولى – 1431 هـ / 2010 م.

جويس ابلبي- ترجمة رحاب صلاح الدين- **الرأسمالية ثورة لا تهدأ**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة- جمهورية مصر العربية- الطبعة الاولى – 2014.

جيرمي ريفكن- **عصر الفرص، الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة**- مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية- أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة – الطبعة الاولى- 2003.

جيمس ليندري- ترجمة ناصر الحجيلان- **العالم الاسلامي في العصور الوسطى**- دار الكتب الوطنية- ابو ظبي- الطبعة الاولى- 1433هـ/2012م.

خليل اينالجك - ترجمة محمد م الارناؤوط- **تاريخ الدولة العثمانية ، من النشوء الى الانحدار** – دار المدار الاسلامي- بيروت، لبنان – الطبعة الاولى- 2002/09.

خليل اينالجك- ترجمة قاسم عبده قاسم- **التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية**- المجلد 02- دار المدار الاسلامي- طرابلس، ليبيا- الطبعة الاولى-2007.

ديفيد هارفي- ترجمة محمد شيا- **حالة ما بعد الحداثة، بحث في اصول التغيير الثقافي**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- ايار/ مايو 2005.

روبرت اسحاق- **مخاطر العولمة، كيف اصبح الاثرياء اكثر ثراء و الفقراء اكثر فقرا**- الدار العربية للعلوم- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 1426هـ/2005م.

روبرت سي آلن- محمد سعد طنطاوي- **التاريخ الاقتصادي العالمي**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة- مصر، القاهرة- الطبعة الاولى- 2014.

روبرت ميرفي- ترجمة رحاب صلاح الدين- **دروس مبسطة في الاقتصاد**-كلمات عربية للترجمة و النشر- جمهورية مصر العربية- الطبعة الاولى- 2013.

روبرتس البير- ترجمة عماد عبد الرؤوف ابو طالب- **لعبة النقود الورقية** – مكتبة مدبولي- القاهرة، مصر- الطبعة الخامسة- بدون سنة.

رونالد ستروميرج- ترجمة احمد الشيباني- **تاريخ الفكر الاوروبي الحديث1601-1977م**- دار القارئ العربي- جمهورية مصر العربية- الطبعة الثالثة- 1415هـ/1994م.

ريتشارد آتش. روبنز- ترجمة فؤاد السروجي- **المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية**- الاهلية للنشر و التوزيع- عمان، الاردن- الطبعة العربية الاولى-2001.

سمير امين- ترجمة فهمية شرف الدين- **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين و الواحد و العشرين**- دار الفرابي- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- 2002.

سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد- **النقود و التمويل الدولي**- دار المريخ للنشر- الرياض، المملكة العربية السعودية- بدون طبعة-1428هـ/2007م.
سيرغي قره، مورزا- ترجمة شوكت يوسف- **الاتحاد السوفييتي من النشوء الى السقوط**- منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق، سوريا- بدون طبعة- 2018م.
غاستون بوطول- تعريب اكرم ديري، محمد رائف المعري- **السلم المسلح**- منشورات المكتبة العصرية- صيدا، بيروت- بدون طبعة- بدون سنة.
فرانسوا بيرو- **هذه هي الرأسمالية**- دار بيروت للطباعة و النشر- بيروت، لبنان- بدون طبعة- 1953.
فرانسواز لوموان- ترجمة صباح ممدوح كعدان- **الاقتصاد الصيني**- منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق- 2010.
فرانك جي، لتشنروجون بولي- ترجمة فاضل جتكر - **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية**- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى- بيروت، لبنان- (آذار/ مارس) 2004.
فرناند بروديل- ترجمة حسين شريف- **تاريخ و قواعد الحضارات**- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، مصر- بدون طبعة- 1999م.
الفريد ايكس الابن- ترجمة احمد محمود- **الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980م**- الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2014م.
كارتن بيردسال، بانتوني غدنز- ترجمة فايز الصباغ- **علم الاجتماع**- المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- تشرين الاول (اكتوبر) 2005.
كونرادز زايتس- ترجمة سامي شمعون- **الصين عودة قوة عالمية**- مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية- الطبعة الاولى- 2003.
كيتي ج.ديكرسون- ترجمة نور الدين شيخ عبيد- **النسيج و اللباس في الاقتصاد العالمي**- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى- ديسمبر2004.
كينيشي اوهمي- **الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود** –الدار العربية للعلوم– بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-1427هـ-2006م.
لورينتا نابوليوني-ترجمة لبني حامد عامر– **الاقتصاد العالمي الخفي** – الدار العربية للعلوم ناشرون – لبنان، بيروت – الطبعة الاولى – 1431هـ/2010م.
مارك سكاوزن- ترجمة شيماء طه الريدي- **قوة الاقتصاد، كيف يغير جيل جديد من الاقتصاديين العالم**- مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى-2016.
موردخان كريانين- تعريب محمد ابراهيم منصور- **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات**- دار المريخ للنشر- الرياض، المملكة العربية السعودية- بدون طبعة- 1428هـ/2007م.
نعوم تشوميسكي- ترجمة سامي الكعكي – **الدول الفاشلة ، إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية**- دار الكتاب العربي – بيروت، لبنان- بدون طبعة- 2007.
نيرى وودز- ترجمة محمد رشدي محمد سالم- **قلاع العولمة، صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و المقترضين**- المركز القومي للترجمة- القاهرة- الطبعة الاولى- 2010.
هنري لوفابر- ترجمة محمد عتاني- **هذه هي الماركسية**- دار بيروت للطباعة و النشر- بدون طبعة- بيروت 1953.
هوبزباوم، اريك- ترجمة فايز الصباغ- **عصر الثورة (اوروبا 1789-1848م)**- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الاولى- بيروت-كانون الثاني(يناير)2007.
هيرفي كيمف- ترجمة انور مغيث- **الخروج من الرأسمالية، من اجل انقاذ الكوكب**- الهيئة المصرية للكتاب- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2013.
وليام جاي كار- ترجمة مجدي كامل- **احجار على رقعة الشطرنج**- دار الكتاب العربي- جمهورية مصر العربية- بدون سنة- بدون طبعة.
وليم سبنسر- ترجمة عبد القادر زيادية- **الجزائر في عهد رياس البحر**- دار القصبة للنشر- الجزائر- بدون طبعة- 2006.
وولف، اريك- ترجمة فاضل جتكر- **اوروبا و من لا تاريخ لهم**- دار الطليعة للطباعة و النشر- بيروت، لبنان-كانون الثاني(يناير) 2004.
يلمان اوزتونا- ترجمة عدنان محمود سلمان- **تاريخ الدولة العثمانية**- مؤسسة فيصل للتمويل- **الجزء 01**- استانبول، تركيا- الطبعة الاولى- 1408هـ/1988م.
يلمان اوزتونا- ترجمة عدنان محمود سلمان- **تاريخ الدولة العثمانية**- مؤسسة فيصل للتمويل- **الجزء 02**- استانبول، تركيا- الطبعة الاولى- 1410هـ/1990م.

## 3/ المجلات الاقتصادية:

جيريمي كليفت- **العميل المحرض**- مجلة التمويل و التنمية- صندوق النقد الدولي- يونيو 2015- العدد 52، الرقم 02.
ساروت جاهان و احمد صابر محمود– **ما المقصود بالرأسمالية؟ – الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع** – التمويل و التنمية- يونيو 2015- العدد 52، الرقم 02.
شاغلان أوزدن- **رحلة عمل طويلة**- مجلة التمويل و التنمية- مارس 2015- المجلد 52- العدد01.
**ملامح الاداء الاقتصادي للدول العربية (2021-2022)**- صندوق النقد العربي- الاصدار الثالث عشر، ابريل 2021.
هارولد جيمس- **مفهوم جديد و واقع قديم**- مجلة التمويل و التنمية- ديسمبر 2016.

## 4/ التقارير:

**التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي**- المركز الاسلامي لتنمية التجارة- انقرة، الجمهورية التركية- 25/24 ابريل 2019م.
**التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017**- البنك الدولي.
**تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، للابتكار الخارق و النمو الاقتصادي WIPO 2015**- النمو الاقتصادي عبر التاريخ.

توفير المعلومات التجارية و التحريات عن الاسواق- **التقرير السنوي لعام 2018**- مركز التجارة الدولية.

**عالمنا المترابط**- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019.

**المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية**- المركز الاسلامي لتمية التجارة- انقرة، الجمهورية التركية- 10-11 ماي 2017م.

## 5/ المجلدات:

**مجلد محمد مهاتير:**

محمد مهاتير- **التعاون الجنوبي الجنوبي**- المجلد الرابع- دار الكتاب المصري- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2004م.

محمد مهاتير- **العولمة في خدمة البشرية ام البشرية في خدمة العولمة**- المجلد السادس- دار الكتاب المصري- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2004م.

محمد مهاتير- **حاجة الامة الاسلامية لتعزيز التعاون في العلم و التكنولوجيا**- المجلد السابع- دار الكتاب المصري- القاهرة، مصر- الطبعة الاولى- 2004م.

**مجلد ول وايريل ديوارنت:**

ول و ايريل ديوارنت- ترجمة محمد بدران- **قصة الحضارة، حياة اليونان- الجزء 02 من المجلد 02**- بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة.

ول و ايريل ديوارنت- ترجمة محمد بدران- **قيصر و المسيح او الحضارة الرومانية، قصة الحضارة- الجزء الثالث من المجلد الثالث**- بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة.

ول و ايريل ديوارنت- ترجمة محمد بدران- **قيصر و المسيح او الحضارة الرومانية، قصة الحضارة- الجزء الاول من المجلد الثالث**- بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة.

ول وايريل ديوارنت- ترجمة عبد الحميد يونس- **الاصلاح الديني، قصة الحضارة- الجزء 02 من المجلد 06**- بيروت، لبنان- بدون طبعة- بدون سنة.

ول وايريل ديوارنت- ترجمة محمد بذران- **قصة الحضارة- المجلد الاول، الجزء الثاني**- بيروت، لبنان- بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة.

ول وايريل ديورانت- ترجمة محي الدين صابر، زكي نجيب محمود- **قصة حضارة، نشأة الحضارة – الجزء01 من المجلد01**- بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة.

ول وايريل ديورانت- ترجمة محمد بدران- **قصة الحضارة، النهضة- الجزء4 من المجلد5** – بيروت، تونس- بدون طبعة- بدون سنة.

## 6/ الموسوعات:

**الموسوعة العربية العالمية**- الجزء الثاني- مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع- الطبعة الثانية- 1419هـ/1999م.

وهيب أبي فاضل- **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**- الجزء الأول- دار نوبلس- الطبعة الثالثة- 2007- بيروت، لبنان.

يوسف نجيم- **موسوعة المعارف الكبرى**- دار نوبلس- بيروت، لبنان- بدون طبعة- 2006.

## 7/ مواقع الانترنيت:

**تحدي المؤسسات المالية الدولية: معلومات و استراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية**- الاتحاد الدولي للنقابات 2008- على الموقع: http://www.ituc-csi.org

فلاديمير لينين – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية**- تاريخ الاطلاع2020/09/09- على الموقع: http://revsoc.me› uploads

**المراجع الاجنبية:**

## 8/ الكتب:

ALBRECHT RITSCHL- **Les réparation Allemandes, 1920-1930 : une controverse revue par la théorie des jeux**- ECONOMIE INTERNATIONAL- N78- 2EME TRIMESTRE 1999- P 133,140,144,150.

Banque Africaine de Développement- **L'effet de la Crise Financière Mondiale sur l'Afrique**- Working paper N96- Mars 2009.

Cheick Sidi Diarra**- impact de la crise financière et économique Mondiale sur les pays les Moins Avancés**- UN- OHRLLS- 2009.

L.GENET-**l'époque contemporaine (1848-1914)**- collection D' HISTOIRE HATIER- Paris, France- 1966.

## 9/ مواقع الانترنيت:

ANNUAL REPORT 2018 - www.tabunghaji.gov.my

**Germany 1918-45**- Revision Booklet- WJEC GCSE History paper 1- www.sjhs.org.uk

JEAN- YVES HUWART, LOIC VERDIER- **LA MONDIALISATION ECONOMIQUE, Origine et conséquences-** les essentiels de l'0CDE- Edition OCDE- http://dx.doi.org/10.1787/9789264111929.fr
LembagaTabung Haji- Annual report 2013 - www.tabunghaji.gov.my
Meixing Dai- **L EUROPE FACE A LA CRISE - La grande crise systémique de 2008 : Cause ; conséquences et mesures de politique**- Sur: http://opee.u-strasbg.fr.
**Nazism and the Rise of Hitler** - le 27/01/2021-15:30-sur site :www.ncert.nic.in›pdf›iess303
PASCAL SALIN -**rapport la crise financière cause ;conséquences ;solution**- rapport de l'institut Liberal.sur : www.libinst.ch.
Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro -**Economics in the Time of COVID-19**- https://voxeu.org/content/economics-time-covid-19
**Situation et perspectives de l'économie mondiale**- New York- Nation Unies- le 10-12-2020- sur le cite :www.on.org/esa/policy/wess/wesp.html.
**Un noël juste parfait**- agence de la transition écologique- novembre 2020- vu le 23/12/2020- sur le site : www.agirpourlatransition.ademe.fr

**الفهرس**

**المقدمة العامة**.....01
**المحاضرة الاولى**: علم تاريخ الوقائع الاقتصادية وعلاقته بالعلوم الاخرى.....03
**المحاضرة الثانية**: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة للنظام المشاعي، و نظام الرق.....11
**المحاضرة الثالثة**: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى للنظام الاقطاعي و الحرفي في العالم الغربي.....21
**المحاضرة الرابعة**: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى للعالم الاسلامي قبل الاستعمار الرأسمالي.....29
**المحاضرة الخامسة**: النظام الرأسمالي.....44
**المحاضرة السادسة**: الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية، الرأسمالية المالية.....47
**المحاضرة السابعة**: معاهدات السلام و المشكلة الالمانية.....59
**المحاضرة الثامنة**: النظام الاشتراكي.....64
**المحاضرة التاسعة**: ازمة الكساد العظيم لسنة 1929م.....68
**المحاضرة العاشرة**: الوقائع الاقتصادية المعاصرة للنظام الاقتصادي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.....72
**المحاضرة الحادية عشر**: العولمة الاقتصادية.....76
**المحاضرة الثانية عشر**: المنظمات الاقتصادية الدولية.....90
**المحاضرة الثالثة عشر**: انهيار المعسكر الشيوعي، و بروز الاقتصادات الاسيوية.....96
**المحاضرة الرابعة عشر**: الازمة المالية العالمية للرهن العقاري لسنة 2008م.....103
**الخاتمة العامة**.....108
**المراجع**.....109